جامعة العربي التبسي – تبسة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور المنظمات الإقليمية في تحقيق الأمن المشترك

-دراسة حالة الإتحاد الأوروبي -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية

إعـــداد الطلبة :

حسام الدين بريك

فتحـــــي جربوع

إشراف الأستاذ :

محـمود دريدي

لجنة المناقشة :

الإســـــم واللقـــــب	الرتبـــــــــــــة	الصفـــــــــــة
أمـــير عـــــباد	أستاذ مساعد – أ –	رئيســـــــا
محمـــــود دريدي	أستاذ مساعد – أ –	مشرفا ومقررا
عبد المجيد سعدي	أستاذ مساعد – أ –	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017

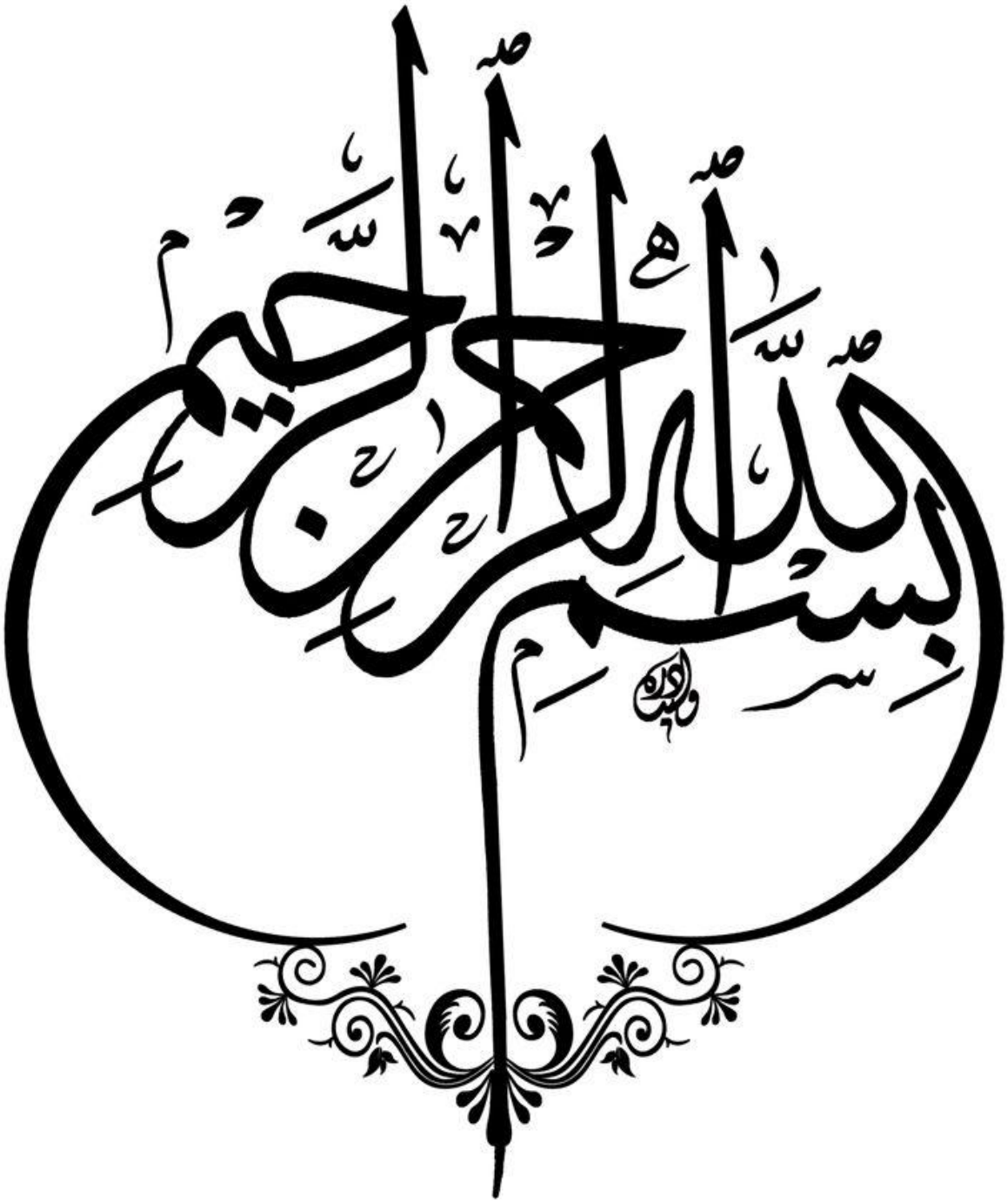
بسم الله الرحمن الرحيم

اقرأ
باسم ربك الذي خلق

شكـــــــر وعرفان

يدعوني واجب الوفاء أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان وعظيم الامتنان لمن كان نعم المشرف والموجه، إلى أستاذي الفاضل " **محمود دريدي** " شرفني بدون تردد قبوله تأطيري في هذا البحث، وحرص على إتمامه وإتقانه، وكان لنصائحه القيمة وتوجيهاته الثمينة الأثر الكبير في انجازه، شكرا أستاذي .

كما لا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الأستاذ " **سعدي عبد المجيد** " والأستاذ " **أمير عباد** " لقبولهما مناقشة هذه المذكرة.

ثم الشكر الى كافة اساتذة قسم العلوم السياسية والى كل من ساندني من قريب او بعي

مقدمـــــــــة

تمهيد

شهد عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة العديد من التحولات التي مست هيكلة النظام الدولي ، وذلك بتراجع دور الدولة وبروز الفواعل الغير دولاتية ومنها المنظمات الإقليميةة، مما أدى بدوره الى التحول في مفهوم الأمن وذلك بإنتقاله من المفهوم التقليدي الذي يركز على أمن الدولة إلى البعد الإقليمي الذي يتعدى أمن الدولة، إلى أمن الأفراد والأقاليم كالأمن الجماعي الذي يهدف إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين، والأمن المشترك الذي يهدف إلى تحقيق الأمن والسلم للدول في رقعة جغرافية معينة ، ومنه فإن القارة الأوروبية شهدت اتجاها متزايد نحو إنشاء تجمعات إقليمية، وذلك لمواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها التهديدات الخارجية وذلك بسبب التداعيات السلبية للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسيةة، وبالتالي علقت على المنظمات الإقليمية العديد من الآمال في تقوية اقتصاديات القارة الأوروبية ومركزها في ظل بروز نظام عالمي تتمحور اقتصادياته حول التكتلات وصراعاتها، ومنه برز دور الإتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية لتحقيق الأمن المشترك وهذا من خلال قيامه بالعديد من المفاوضات والاتفاقيات لحفظ وتحقيق السلام والأمن والحد من مخاطر عدم الإستقرار، وذلك من خلال تفعيل آليات المنظمة على تحقيق هدفها الرئيسي والذي هو تحقيق الأمن المشترك الذي يعد أبرز سمات المنظمات الإقليميةة.

أولا: اهمية الموضوع

والتي يمكن توضيحها من خلال:

الأهمية العلمية

والتي تمثلت في:

- معرفة المنظمات الإقليمية وأهم خصائصها وسماتها.
- التعرف على الأمن المشترك وأهم المقاربات العلمية المفسرة للأمن المشترك.
- تسليط الضوء على آليات عمل الإتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية في التعامل مع الأزمات.

الأهمية العملية

إحتل موضوع المنظمات الإقليمية أهمية بالغة لدى العديد من الباحثين والدارسين في مختلف المجالات بالنظر لما تتمتع به من مكانة هائلة على المستوى الإقليمي، وفي ظل بروز العديد من التهديدات الجديدة التي أضحت تهدد الأمن المشترك.

ثانيا: أهداف الموضوع

- الإحاطة بموضوع المنظمات الإقليمية ومحاولة توضيح دورها في تحقيق الأمن ا لمشترك.

- التعرف على آليات عمل المنظمات الإقليمية.

–تكمن في تسليط الضوء على كيفية سعي المنظمات الإقليمية لتحقيق السلم والأمن الذي أضحى من أكثر التحديات التي تواجهها القارة الأوروبية .

–كون أن التهديدات الأمنية في أوروبا أصبحت تتوسع إقليميا .

–تحديد أهمية الإتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية لمواجهة التحديات الراهنة .

ثالثا: أسباب إختيار الموضوع

تكمن أسباب إختيار الموضوع فيما يلي:

أسباب ذاتية

تتمثل الأسباب الذاتية لاختيار موضوع: **دور المنظمات الإقليمية في تحقيق الأمن المشترك دراسة حالة الإتحاد الأوروبي** تتمثل أساسا في كون الموضوع من المحاور الأساسية في الحقل المعرفي للباحث ، إلى جانب رغبة الباحث في دراسة هذا الموضوع.

أسباب موضوعية

والتي تتمثل في:

-ضرورة التطرق إلى الدور الأساسي الذي تلعبه المنظمات الإقليمية في ظل بروز العديد من التهديدات لتحقيق الأمن المشترك.

- تحديد كيفية تأثير المنظمات الإقليمية ودورها في تعزيز الأمن المشترك.

- التعرف على المكانة التي تحتلها المنظمات الإقليمية.

رابعا: الدراسات السابقة

تم تناول دراسات من عدة باحثين بشكل جزئي ومن أهم هذه الدراسات :

1- **سامي بخوش** بعنوان : " **دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب إفريقيا** " وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة باتنة، **2012** حيث تم التطرق في هذه الدراسة إلى أنموذج الإيكواس ونظامها الأمني الجماعي في غرب إفريقيا ، حيث تضمنت هذه الدراسة الإشكالية التالية:

ما مدى فاعلية تدخلات منظمة الإيكواس ونظامها الأمني الجماعي الإقليمي في إدارة النزاع في كل من ليبيريا وساحل العاج بما يساهم في بناء السلام والأمن في المنطقة ؟.

2- **عمارة ناجي، العلاقات الاقتصادية و السياسية بين الاتحاد الأوروبي و مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، أطروحة دكتوراه عن كلية العلوم السياسية و الإعلام بجامعة الجزائر2007، وقد عالجت هذه الأطروحة إشكالية ظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم والتي كان الاتحاد الأوروبي من أبرزها، كما أوضح مما قدمه أن التجمع الأوروبي استطاع بناء تكتل اقتصادي و تجاري منذ منتصف القرن الماضي و تحقيق الحلم الأوروبي المتمثل في إحلال السلم والتعاون بين دول القارة مما جعله نموذجا إيجابيا، قد تميز الطرح بالحرص على إحاطة الكم الأكبر من جوانب الموضوع بالدراسة اللازمة.

3- **عادل بلجبل:" التجربة الأوروبية في التعاون و التكامل الإقليمي . دراسة مقارنة بين مجموعة 15 ومجموعة 25"**، مذكرة ماجستير عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة باتنة، وتضمنت هذه المذكرة دراسة شاملة للموضوع حيث تناولت التطور التاريخي لقيام الاتحاد الأوروبي، وفيها تم

- التأكيد على أن تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي كنت نتيجة عمل سنوات كانت انطلاقته الفعلية

- مع التوقيع على معاهدة روما سنة 1957، وقد اعتمد أسلوب شرح مفصل لكل حيثيات الموضوع.

خامسا: الإشكالية

تعتبر المنظمات والإقليمية أداة فعالة للحفاظ وتحقيق الأمن ا لمشترك وفي ظل بروز التهديدات الأمنية أدى ذلك إلى تكثيف نشاطها، وذلك من أجل مواجهة التهديدات ومنه نطرح الإشكال التالي:

كيف تساهم المنظمات الإقليمية في تحقيق الأمن المشترك إنطلاقا من التجربة الأوربية ؟

ولتبسيط هذه الإشكالية سيتم التطرق إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية :

– ما هو الإطار المفاهيمي والنظري المناسب لدراسة المنظمات الإقليمية والأمن المشترك ؟

– فيما يتمثل دور المنظمات الإقليمية في مكافحة التهديدات الأمنية ؟

– ما هي طبيعة السياسات الأمنية الأوروبية المشتركة ؟

سادسا: الفرضيات

وعلى غرار الإشكالية والتساؤلات الفرعية تم تبني الفرضيات التالية :

– تقدم المنظمات الإقليمية نموذجا ملائما لمعالجة المعضلة الأمنية للدولة.

–كلما كانت آليات المنظمات الإقليمية فعالة ساهم ذلك في تحقيق الأمن ا لمشترك.

سابعا: المناهج المتبعة في الدراسة

لقد تم في هذه الدراسة استخدام العديد من المناهج والتي تمثلت بدورها في :

– المنهج التاريخي :

وذلك من خلال الرجوع إلى مراحل نشوء وتطور كل من المنظمات الإقليمية والأمن المشترك وتفسير مجموعة من الأحداث التاريخية والكشف عن العوامل التي أدت إلى هذه الأحدا ث، وقد تطرقنا في دراستنا هذه إلى إتفاقيات تعاون وشراكة على رأسها إتفاقية ماستريخت 1992/02/07.

– المنهج الوصفي:

وذلك لأجل وصف المنظمات الإقليمية والأمن ا لمشترك وتحليلهم والوقوف على أدنى جزيئاتهم وتفاصيلهم من خلال جمع المعلومات والبيانات الكافية لتحليلهم والوصول في الأخير إلى أهم النتائج والتعليمات عنهم.

– منهج دراسة الحالة :

من خلال دراسة حالة الإتحاد الأوروبي كقضية إقليمية و إبراز دوره في حفظ الأمن المشترك.

المنهج المقارن:

نجد هذا المنهج يتم استخدامه في جل البحوث والدراسات في العلوم الاجتماعية، سيتم الاعتماد على هذا المنهج من خلال مقارنة الفترات الزمانية والمراحل التاريخية ما قبل التكامل وما بعده وما قبل معاهدة ماستريخت وما بعدها وأيضا المقارنة بين القراءات الأمنية للدول الأوروبية و بين قراءة الولايات المتحدة الأمريكية.

تاسعا: تقسيم الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على ثلاث فصول

الفصل الأول سيتم التطرق فيه الى تحديد **الإطار المفاهيمي والنظري** للمنظمات الإقليمية والأمن المشترك سيتم من خلاله تحديد مفهوم المنظمات الإقليمية وخصائصه وأهدافها، كما سيتم فيه التطور التاريخي للأمن المشترك وأهم سماته وأهم المقاربات النظرية المفسرة ل هـ، **أما الفصل الثاني** يتناول دور المنظمات الإقليمية في مواجهة التهديدات الأمنية بنوعيها التهديدات التماثلية واللاتماثلية، وكما سيتم فيه الإشارة الى أهم الآليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعمل من خلالها المنظمات الإقليمية لمواجهة التهديدات الأمنية،

أما بخصوص الفصل الثالث فسيتم التطرق فيه الى دراسة حالة الإتحاد الأوروبي كآلية لتحقيق الأمن المشترك، سيتم فيه التعرض الى نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي وأهم الأهداف والمبادئ التي يتركز عليها تحقيق الأمن المشترك كما سيتم دراسة الإتحاد الأوروبي في مواجهة التهديدات الأمنية وأهم التحديات التي واجهته .

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

إن طبيعة الموضوع دور المنظمات الإقليمية في الحفاظ على الأمن المشترك تتطلب تعريفا شاملا للمنظمات الإقليمية والأمن المشترك، فقد قسّم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث قسم كل مبحث إلى ثلاث مطالب، ومنه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي والنظري للمنظمات الإقليمية والأمن الإقليمي. والذي قسّم بدوره إلى مباحث سيتم من خلال تبيان أهم خصائصها وأهدافها، كما سيتم التطرق في المبحث الثاني إلى دراسة مفاهيمية للأمن الإقليمي فيها تحديد أهم التعريفات والسّمات والمقاربات النظرية المفسّرة للأمن الاقليمي، وذلك مع التركيز على نظرية المركب الأمني والنظرية الاقليمية وهذا ما سيتم ذكره في هذا الفصل.

المبحث الأول: ماهية المنظمات الإقليمية

يخضع مفهوم المنظمات الاقليمية كأي مفهوم من المفاهيم لتعدّد التعاريف ، و هذا راجع إلى الاختلاف بين الباحثين و المتخصصين و اختلاف الرؤى من باحث إلى اخر ، و لذا لابد من التطرق لأهم التعريفات و الوقوف على أهم أسباب هذه المنظمات و ذكر أهم خصائصها .

المطلب الأول: التعريف بالمنظمات الإقليمية

تعتبر المنظمات الاقليمية أداة فعالة لتحقيق الامن الاقليمي ، و قبل التعرف على المنظمات الاقليمية يجب الاحاطة بمفهوم الاقليم و الاقليمية .

أولا:مفهوم الاقليم والاقليمية : في البداية لابد من التعرف على معنى الاقليم و الاقليمية قبل محاولة تحديد ما هو المقصود بالمنظمات الاقليمية، و خاصة أن المفاهيم النظرية تستند إلى أكثر من معيار أو محدد لتحديد الاقليم .

1 – مفهوم الاقليم: نجد أنه لغويا يعني رقعة الارض التي يقطنها شعب الدولة ، و لكن في المقابل جرى العرف على استعماله بمعنى اصطلاحي أوسع من مدلوله اللغوي ، و لذا فقد تعددت معاني الاقليم وفقا لتطورها التاريخي من جانب ، ووفقا لطرق استخدام الاقليم من جانب ثان ، ففي الاصل لم يكن الاقليم سوى قطعة من اليابسة يستقر عليها شعب معين إلى جانب كونه مصدر للثروات و للقوة ، كما أ أهمية

الاقليم لم تقتصر على العنصريين السابقين لقاعدة الاستقرار و مصدر للثروات ، إذ أننا نلاحظ اليوم أن الاقاليم الصحراوية الجرداء تتمتع بأهمية كبرى على الرغم من أنها غير مأهولة بالسكان نظرا لتعدد أشكال الاستفادة منها و خاصة من الناحية الاستراتيجية[1] .

ومنه فان مفهوم الاقليم مقتصر على أنماط معينة من المبادلات و المعاملات النقدية و التجارية ، و بالتالي الاقليم يبدو و كأنه اطار جغرافي لممارسة اختصاصات يحددها القانون .

2 -**مفهوم الإقليمية** : لقد برزت عدة تعريفات لمفهوم الاقليمية ، ارتبطت بتعدد المعايير المحددة و هناك :

الاتجاه الاول : يربط الاقليمية بالمنظمة الاقليمية و يستند في ذلك إلى تعريف خاص للاقليمية ، مفاده أنه بجوار المنظمات الدولية العالمية يمكن انشاء منظمات دولية اقليمية ، تضم في عضويتها الدول التي ترتبط فما بينها بروابط تاريخية و جغرافية و حضارية تهدف الى العمل على حل ما قد ينشأ بينها من منازعات بالطرق السلمية .

الاتجاه الثاني : ينطلق في تعريفه للمنظمات الاقليمية من كونها ترمز الى الحركات السياسية و الاجتماعية ، التي تسعى الى اثارة الشعور بالشخصية المحلية او المطالبة بالحكم الذاتي او الانفصال عن الكيان الاكبر و يعود السبب في ذلك الى عوامل مختلفة منها ما هو ثقافي او اقتصادي او سياسي .

الاتجاه الثالث : يحرص على تجريد مفهوم الاقليمية من أي محتوى معين ، و ينظر أليها ككلمة غير كاملة المعنى يجب أن تضاف أليها خاصية أو كلمة أخرى ، حتى تستطيع فهم معناها و لذا يتحدث أصحاب هذا الاتجاه على الاقليمية السياسية أو المذهبية و الاقليمية الجغرافية و الحضارية و المطلقة

أ – الإقليمية السياسية : يفسّرها هذا الاتجاه بكونها الاقليمية التي ترتبط بمكان بل برباط سياسي أو مذهبي ، بهدف تحقيق أهداف معيسواء كانت عسكرية أو سياسية .

[1] – خليل حسين، "**موسوعة المنظمات الإقليمية والقارية**"، ج2، (لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية، 2013)، ص 89.

ب– الإقليمية الجغرافية : فهي تعني التجاور الاقليمي في رقعة جغرافية واحدة ، في حين تعتبر الاقليمية الحضارية أنها تحدد بحدود توافر روابط ذات طابع حضاري من شأنها أن تقوي أي رباط سياسي بين الدول و تعمق ذاتيته .

ج– الإقليمية المطلقة: و تعني الأقليمية غير المنصفة بصفة عامة، و تنطبق على كل منطقة دولية لا تتجه بطبيعتها نحو العالم ، حيث تقتصر أهدافها و نطاق عضويتها على عدد معين من الدول يجمعها رباط خاص بغض النظر إن كان جغرافيا أو سياسيا أو غيره.[1]

و بالتالي يمكن القول بأن الاقليمية هي الهيئات الدائمة التي تضم في منطقة جغرافية معينة عددا الدول ، تجمع بينهم مجموعة من الروابط و المصالح المشتركة بهدف التعاون من أجل حماية مصالحها و علاقاتها .

ثانيا :تعريف المنظمات الاقليمية : لم تضع المواثيق الدولية تعريفا محددا للمنظمات الاقليمية فنجد البعض من الفقهاء يرى أنه من الافضل عدم وضع تعريف للمنظمات الاقليمية حتى يظل المفهوم عاما، و يشمل كافة التكتلات الاقليمية و تتحدد من المعيار الجغرافي، و الذي من خلاله تعتمد الدول على التجاور الجغرافي كأساس و من ثم هذه الدول تسعى جاهدة لحماية مصالحها و تنمية علاقاتها في المجالات المختلفة.[2]

و بناءا على التعريف السابق ، فإن المنظمات الاقليمية هي تكتلات و تجمعات تقوم بها الدول التي تربطها عدة مقومات سياسيةأو مذهبية أو ثقلفية بغرض تحقيق التعاون بين الدول و الاعضاء لحماية و تنمية مصالحها من أي تهديد.

كما يعرّف **"سهيل حسين الفتلاوي"** : المنظمات الاقليمية بأنها تلك المنظمات التي تضم دولا يجمعها إقليم أو منطقة واحدة أو مصالح مشتركة ، و تعد المنظمات الاقليمية من أقدم أنواع المنظمات و لفظ المنظمات الاقليمية تطور تطورا كبيرا و ذلك من خلال أن العامل الجغرافي يشكل أساسا فيه[3] .

---

[1] – خليل حسين، المرجع نفسه، ص 92.

[2] – سامي بخوش، "**دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاع في غرب إفريقيا أنموذج منطقة الإكواس في ليبيريا والكوت ديفوار** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012)، ص 3 .

[3] – سهيل حسين الفتلاوي، "**مبادىء المنظمات الدولية والعالمية والإقليمية**"، (عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010)، ص 66.

كما عرّفها **"عبد الله علي عبو"** : بأن المنظمات الاقليمية تعتبر أداة فعالة في حل المشاكل الدولية في مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، و هي القادرة بفعل الروابط المتينة بين الدول الاعضاء فيها على مساعدة المنظمات العالمية ، ولا سيما منظمة الامم المتحدة في تحقيق أهدافها ، فهي تسعى جاهدة في خدمة السلم و الامن و تنمية التعاون و تحقيق الرفاهية في العالم بما يكفل ذلك في حل الصراعات بطرق سلمية ، و مساعدة منظمة الامم المتحدة على القيام بمهامها[1].

و منه فإن المنظمات الاقليمية هي تجمعات و تكتلات تقوم بها الدول المجاورة إقليميا ، تسعى لتحقيق و تنمية و حماية مصالحها و مواجهة أي تهديد يزعزع كيانها و أمن إقليميا .

كما عرّفها **"ايدابير أحمد "** بالتركيز في تعريفه على موضوع السيادة للدول الاعضاء في المنظمة الاقليمية ، بأنها كل شخص قانوني دولي يخلق عن طريق اتفاقية دولية جماعية ، أطرافها دول تجمع بينها مقومات التضامن الاجتماعي أو الجوار الجغرافي بغية تحقيق أهداف مشتركة للدول الاعضاء فيه ، و التي لا تنتقص سيادتها بالرغم من اضمامها إلى هذا التجمع التنسيقي الذي يتمتع بارادة ذاتية مستقلة ، يتم التعبير عنها من خلال أجهزة دائمة تمكنها من الاضطلاع بالمهام المنوط بها ، و بالتالي عامل أو مقوم التضامن يلعب دورا أساسيا ، فهو العامل الذي تكتلت من خلاله بهدف التنسيق و التعاون ضد ما يهدد أمنها ، و في المقابل تعريف يركز على انها هيئة دائمة تتمتع بالارادة الذاتية و بالشخصية القانونية ، و بالتالي لابد أن تتوفر فيها .

مجموعة من العناصر هي:

1 – ارتكاز المنظمة الاقليمية الى معاهدة جماعية ، أطرافها الدول.

2 – توافر مقوما التضامن الاجتماعي و الجوار الجغرافي بين تلك الدول .

3 – تتمتع المنظمة الاقليمية بصفة الاستمرارية .

4 – تتمتع المنظمة الاقليمية بالشخصية القانونية الدولية[2].

---

[1] – عبد الله علي عبو، " **المنظمات الدولية، الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية و المتخصصة**"، (عمان : المملكة الأردنية الهاشمية، 2011)، ص 358.

[2] – أحمد إيدابير، " **التعددية الأمنية والأمن المجتمعي – دراسة حالة مالي –** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر : كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، 2011)، ص 157.

و بناءا على التعريف السابق يمكن القول بأن المنظمات الإقليمية هيئات تشمل كافة التكتلات ، و ذلك بضم مجموعة من الدول ذات مقومات تشمل التعاون ، و التضامن المشترك كالجوار الجغرافي مع الحفاظ على سيادة كل دولة و ذلك من أجل التصدي الى أي تهديد يهدد أمن إقليميا ، وذلك عن طريق التعاون بين الدول ، و بالتالي عنصر التجاوز أو الجوار الجغرافي يعد عاملا أساسيا في المنظمات الإقليمية بالاضافة إلى معيار العضوية في المنظمات الاقليمية ، حيث أن الدول الاعضاء يجب أن تكون متجاورة إقليميا أي داخل إقليم واحد .

ثالثا :أسباب نشأة المنظمات الاقليمية : في إطار محاولات تنظيم العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية و البحث عن أشكال و تنظيمات دولية ، تستطيع أن تحدد من مخاطر عدم الاستقرار ، جاءت مثل هذه المنظمات ، **"المنظمات الاقليمية"** و قد أحاطت بهذه النشأة الكثير من المخاوف و الشكوك في قدرة هذه المنظمات على تحقيق هدفها الرئيس بحيث يمكن الحديث عن تيارين رئيسين:

أ – التيار العالمي : دعا إلى بناء تنظيم دولي قائم على أساس عالمي و ليس اقليمي ، و يستند في ذلك إلى مخاطر إيجاد مجالس إقليمية ، تقوم على ميزان القوى الذي كان يهدد السلم و الأمن الدوليين .

ب– التيار الإقليمي : تبنى فكرة الاقليمية ، فرغم نجاح أصحاب التيار العالمي في فرض ارائهم في مؤتمر موسكو الذي عقد عام 1943 م ، إلا أن أصحاب التيار الاقليمي ما لبثوا أن حصلوا على الاعتراف بحق إقامة تنظيم الاقليم في خريف 1944 م ، و قد ضلت حالة التنافس سائدة بين هذين التيارين إلى أن تم حسمها في ميثاق الامم المتحدة، ألى حد كبير إذ تضمن تأكيدا على أهمية دور المنظمات في حفظ الامن الاقليمي و حل المنازعات بالطرق السلمية[1] .

و منه فإن تاريخ ظهور المنظمات الاقليمية يعود إلى العهد اليوناني، كما عرفتها الدول الاوروبية منذ نهاية العصور الوسطى و قامت و قامت في وثت لاحق تكتلات اقليمية مثل لجنة الدانوب الاوروبية عام 1956 م ، غير أن هذا النوع من المنظمات ظهر أول مرة في القارة الأمريكية، حيث وحدت المستعمرات البريطانية الثلاث عشر المواجهة خطر التاج البريطاني بعد أن أعلنت استقلالها عنه، فتم إنشاء منظمة الدول الامريكية ، و بعد الحرب العالمية الثانية اتجهت إليها الدول العربية باعتباره وسيلة لتوحيد جهودها في مواجه الاخطار التي تهددها في أعقاب نيلها الاستقلال ، فتم إنشاء جامعة الدول العربية و مجلس التعاون الخليجي و مجلس

[1] – سامي بخوش، مرجع سابق، ص 8.

التعاون العربي الذي مات صيحة الميلاد و اتحاد المغرب العربي [1] ، أما على مستوى أوروبا تم إنشاء المجموعة الاقتصادية ثم الاتحاد الاوروبي.

ومنه فإن المنظمات الدولية الاقليمية قامت بقصد تحقيق وحدة بين الدول الاعضاء ، و تحقيق أغراض نوعية و فنية مختلفة فهي تخدم بشكل أو باخر الوحدة ، كما تهدف إلى تنمية التعون و التضامن بين الاعضاء ضد أي تهديد خارجي بما يكفل لها تحقيق على أمنها الاقليمي .

رابعا :أسس المنظمات الإقليمية و للمنظمة الإقليمية :

أسس تقوم عليها :

1**– الأساس المادي للمنظمة :** بمعنى أن المنظمة الاقليمية تهدف إلى تهديف إلى تحقيق التعاون بين أعضائها في شتى المجالات ، بما يضمن تحقيق التعاون و التضامن اللذان هما أساس هذا الشكل .

أ– التقارب الاجتماعي و النفسي : بحيث يعد التضامن الذي يقوم على التقارب الاجتماعي و النفسي لشعوب الاقليم شرطا ضروريا لنجاحالوفاق الاقليمي ، كالتضامن في افريقيا ضد العنصرية .

ب– التلاصق الجغرافي : يعتبر تأثير العامل الجغرافي على السياسة الخارجية للدول كبيرا و ذلك من خلال الدور الذي تلعبه الدولة في العلاقات الدولية ، فهو يتأثر كثيرا بالموقع الذي تشغله على خريطة العالم .

ج– التجانس العقائدي : برز دور العالم العقائدي في السياسة الخارجية لدول العصر الحديث ، و ذلك بانتهاء الصراع بين المعسكرين و يعد التقارب العقائدي عاملا أساسيا لنجاح المنظمة و نموها و ذلك لسببين أساسين :

–تهدف المنظمة الاقليمية إلى الوصول إلى تعاون أوثق بكثير بين الدول الاعضاء في المنظمة الإقليمية منه بين الدول الأعضاء في المنظمة الدولية الغير الاقليمية.

–يشمل نشاط المنظمة الاقليمية الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية و بالتالي الخلاف العقائدي بين أعضاء المنظمة يهدد جهودها ، و هذا ما يؤدي إلى ضعفها مما يعرقل نموها و تقدمها.

[1] – جمال عبد الناصر مانع، " **التنظيم الدولي، النظرية العامة والمنظمات العالمية الإقليمية والمتخصصة** "، (عنابة : دار العلوم والنشر والتوزيع، 2006)، ص ص 232–233.

1 – الأساس القانوني للمنظمة الاقليمية :

تبنى ميثاق الامم المتحدة تعريف واسعا للاقليمية بحيث تعد الاتفاقيات العسكرية و السياسية المتعلقة باقليم معين نوعا من الوفاق ، فقد نظمت الامم المتحدة المادة"53"

الثقافات الخاصة بالدفاع المشروع التي لا تتعارض مع أهدافه و مبادئه ، ومنه لا يمكن تصور اتفاقات الدفاع المشترك بمعزل عن الفصل الثامن من الميثاق المخصص للمنظمات الاقليمية [1].

خامسا: معيار و فائدة التميز بين الوفاق الإقليمي و المعاهدات العسكرية :

ويثير التمييز بين المعاهدات والوفاق الإقليمي والمعاهدات العسكرية مسألتين **أولها** : تتعلق بمعيار التميز بينهما ، **أما الثانية** : فتتعلق بفائدة مثل هذا التميز .

يتمثل تيار التميز بين المنظمات الاقليمية و المعاهدات العسكرية بتحديد العناصر التي تجمع بين أعضائه من حيث التلاصق الجغرافي ، و ثبات الوفاق الاقليمي و استمراره و بالتالي يمكن التميز في واقع أن عمل الخطر الخارجي يلعب دورا أساسيا في إبرام المعاهدات العسكرية ، و لذا فإن هذه المعاهدات تنتهي بمجرد زوال هذا العامل فهي تكتسب طابعا مؤقتا و غير ثابت و فترة زمنية محددة ، بينما نجد العوامل الاخرى كالتقارب السياسي و العقائدي و غيرها ، تلعب دورا كبيرا في المنظمات الاقليمية فهدفها هو تحقيق و تنمية التعاون بين الدول الاعضاء ، فهدف المعاهدة هو تنظيم الدفاع المشترك للاعضاء بالدرجة الاولى بينما التعاون بين الميادين الاخرى غاية ثانوية .

أ – فائدة التميز بين الوفاق الإقليمي و المعاهدات العسكرية :

تكمن فائدة التميز بين الوفاق الإقليمي و المعاهدات العسكرية في كون أن المعاهدات العسكرية لا تستطيع اللجوء إلى القوة سوى في حالة واحدة هي حالة الدفاع المشروع ، بينما تستطيع المنظمات الإقليمية اللجوء إلى القوة في الحلات الثلاث :

–حالة الدفاع المشروع وفقا لما جاء في المادة" 51" من الميثاق.

[1] – محمود مرشحة، " **الوجيز في المنظمات الدولية** "، (حلب : منشورات الحلبي، 2009)، ص 176.

– حالة استخدام مجلس الأمن المنظمات الاقليمية لتنفيذ إجراءات تأسيسية يتخذها مجلس الأمن ضد دولة عضو في المنظمات الاقليمية أو غير عضو فيها حسب المادة "53 " من الميثاق.

– حالة اتخاذ المنظمة الاقليمية الاجراءات التأديبية ضد أحد أعضائها بعد الحصول على موافقة مجلس الأمن طبقا للمادتين" 53" و" 54" من الميثاق[1] .

و بالتالي المنظمات الاقليمية هيئات تشمل كافة التكتلات ، و ذلك بضم مجموعة من الدول ذات مقومات تشمل التعاون و التضامن المشترك ،كالجوار الجغرافي ، مع الحفاظ على سيادة كل دولة و ذلك من أجل التصدي إلى أي تهديد يهدد أمن إقليمها و ذلك عن طريق التعاون بين الدول .

المطلب الثاني: خصائص المنظمات الإقليمية :

تتميز المنظمات الاقليمية بالعديد من الخصائص و كونها كمنظمة اقليمية و كغيرها من المنظمات الدولية الاخرى تستند في إنشائها إلى معاهدة دولية أطرافها الدول حيث تتفق الدول بإرادتها على إنشاء هذه المنظمات ، و الالتزام بها و الانضمام إليها ،كما نجد بأن العضوية في المنظمات الاقليمية محددة على مجموعة الدول المتجاورة جغرافيا و التي تشترك في عوامل التضامن الاجتماعي المختلفة كاللغة و التاريخ المشترك و غيرها ، حيث لا تكون هذه العضوية متاحة و مفتوحة للدول الأخرى لا تنطبق عليها هذه الاوصاف[2] .

و بالتالي لقد أتاح ميثاق الأمم المتحدة للدول التي ترتبط ببعضها البعض الاخر برابطة إقليمية من أي نوع أن تنشئ فيما بينها تنظيما إقليميا تقوم بمعالجة كافة الأمور المتعلقة بحفظ الأمن و السلم ، حيث أن المادة (**33**) من الميثاق أوردت تعداد الوسائل التي يجوز لمجلس الأمن أن يوصي بها الدول الأعضاء لحل المنازعات التي تقوم بينهم بالطرق السلمية ، ومن بينها اللجوء إلى المنظمات الاقليمية [3].

و منه فإن ميثاق الامم المتحدة ينص على ضرورة أن تقوم المنظمات الاقليمية بدور هام في عمليات حفظ الأمن و السلم في الاقليم الذي تمثله.

---

[1] – محمود مرشحة، المرجع نفسه، ص ص 179 – 190.

[2] – عبد الله علي عبو، مرجع سابق، ص ص 355 – 356.

[3] – أمين ساعاتي، "**مجلس التعاون الخليجي ومستقبله** "، (القاهرة : دار الفكر العربي، 1998)، ص ص 24-25.

أيضا سواء كانت المنظمات الإقليمية خاصة أو عامة فان نشاطها يقتصر في نطاق محدد من الدول التي يربط بينهارباط مشترك سواء كان جغرافيا أو حضاريا أو مذهبيا ، فعضويتها تقتصر على الدول معينة لاعتبارات محددة قد تكون جغرافية أو سياسية أو تاريخية ن تتميز بالعديد من الخصائص سواءا من حيث العضوية أو من حيث سلطتها أو من حيث نظام التصويت فيها :

أولا :من حيث العضوية : فالعضوية في هذه المنظمات نحدودة و يتم تحديدها عادة بمعيار معين كالموقع الجغرافي و على ذلك لا يمكن أنتجمع المنظمة الاقليمية في عضويتها كل أو غالبية دول العالم لأنها في هذه الحالة ستفقد وصف الاقليمية لتكتسب صفة عالمية .

ثانيا : من حيث السلطات : سلطات المنظمات الدولية بصفة عامة سلطات ضعيفة و لكن منح الدول سلطات واسعة أو قوية إلى منطقة دولية معينة يعني تفضيل للمنظمة الاقليمية على المنظمة العالمية[1] .

ثالثا : من حيث من حيث نظام التصويت : إذا كان نظام التصويت بالاجماع انتهى أو يصعب تحقيقه في المنظمات العالمية ألا أنه سهل التحقيق في اطار المنظمات الاقليمية لذلك نجد أن بعض المنظمات الاقليمية مازالت تعمل بقاعدة الاجماع[2] .

و بناءا على ما سبق يمكن القول بأن المنظمات الاقليمية تقسم من حيث الاختصاص الذي تمارسه و الاهداف المرسومة لها فبغض النظر عن كون المنظمة عالمية أو اقليمية فهي متخصصة في نشاط واحد محدود . و منه فالمنظمات الاقليمية كغيرها من المنظمات تتميز بعدة خصائص ، تشمل نظام التصويت و العضوية و السلطات حيث نجدها تنشئ من خلال معاهدة بين مجموعة من الدول ، حيث يكون التصويت فيها بالاجماع و تكون سلطتها ضعيفة بالنسبة للمنظمات العالمية ، كما أن عضويتها محدودة وفقا للموقع الجغرافي فلو ضمت كل دول العالم ستفقد بذلك خاصية كونها منظمة إقليمية و عموما فهي تسعى للحفاظ على الأمن الإقليمي.

[1] – أحمد إيدابير، مرجع سابق، ص 152.

[2] – جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 238.

المطلب الثالث : أهداف المنظمات الإقليمية.

تهدف المنظمات الإقليمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية و الأمنية و الاقتصادية .

1/الأهداف السياسية : وتكمن فيما يلي :

-توثيق الروابط و الصلاتبين دول متجاورة جغرافيا أو بين دول متجانسة و متشابهة حضاريا أو قوميا أو إتفاقيا أو إقتصاديا

-تنمية العلاقات الودية بين الدول و ذلك لأن المنظمات الإقليمية تسعى من خلاله إلى إحترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب إذ أن لكل منها حق تقرير مصيرها ، وذلك من خلال إحترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية للناس جميعا و التشجيع على ذلك بدون تميز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين .

-ضرورة إتخاذ الخطوات الضرورية لنقل السلطات إلى شعوب الأقاليم غير المتمعة بالحكم الذاتي[1] .

-ضمان سيادة واستقلال جميع الدول و التخلص من الهيمنة الاستعمارية و التسلط الأجنبي[2] .

2/ الأهداف الإقتصادية:

تكمن الأهداف الإقتصادية في :

– مد جسور التعاون الدولي بين الدول الأعضاء و ذلك بتقوية الروابط بين الشعوب و المؤسسات الإقتصادية و السياسية و الاجتماعية ، مما يقلل حالات نشوب الحروب ، فعندما تجد أية دولة بأن الحرب على الطرف الآخر يكفلها ضياع العديد من مصالحها الحيوية و قطع الروابط الإجتماعية ، الإقتصادية ، السياسية ، فإنها من المؤكد لا تقدم على الإضرار بمصالحها ، مما يجعل أن التوازن ما بين الهدف من الحرب و ما ستفقده من مصالح أخرى بسبب هذه الحرب . ومن هذا المنطلق فإن تنمية العلاقات الإقتصادية بين الدول تسهم بشكل كبير في تجنب الحروب أو التقليل منها [3].

[1] – سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص 164.

[2] – محمود مرشحة، مرجع سابق، ص 81.

[3] – سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق، ص 168.

– تيسير الحلول للمشاكل الدولية ، الإقتصادية ، الإجتماعية و الصحية و ما يتصل بها من تعزيز التعاون الدولي في شؤون الثقافة و التعليم.

– تطوير الإقتصاد الدولي و التعاون المثمر بين الدول داخل الإقليم ، مما يساهم بدوره في تقوية المصالح بين الدول ومنع الحروب فيها .

3/ الأهداف الأمنية : إن تحقيق الأمن الإقليمي هو الغاية الكبرى لتجمع الدول في تكتلات و تجمعات الإقليمية ويتضح ذلك من خلال :

–هدف المنظمات الإقليمية إلى حفظ الأمن و السلم الإقليميين، مع بذل العديد من الجهود لتدبير الحل السلمي للمنازعات الإقليمية و تسويتها .

_ تطوير مشاريع من أجل مواجهة كافة التهديدات و التحديات الجديدة كإنشاء و تدريب المراقبين العسكريين و المدنيين ووحدات لحفظ السلم الإقليمي[1] .

_ التنسيق بين الدول الأعضاء من خلال دعم القضايا و الإهتمامات المشتركة للدول الأعضاء ، و ذلك من خلال تفعيل العمل الجماعي من خلال الإطار المؤسسي الإقليمي و تقديم الدعم للعمل المشترك في المحيط الدولي ، إلى جانب حل النزاعات و الخلافات بين أعضائها الذين ينتمون إلى منطقة جغرافية أو حضارية[2].

_ تغليب الالتزامات الإقليمية على حساب الالتزامات التي تلتزم بها بموجب مواثيق المنظمات العالمية .

_ تهدف إلى الحد من الحروب وأسباب اندلاعها ، وحل المشاكل ذات الصبغة الإقليمية فهي تحتاج إلى التعاون بين الدول الأعضاء في حلها وتحقيق الأمن و السلم الإقليميين والقضاء على الأزمات و التحديات الراهنة كالإرهاب مثلا[3].

[1] – أحمد إيدابير، مرجع سابق، ص 158.

[2] – سهيل حسين الفتلاوي، المرجع نفسه، ص 169.

[3] – عبد الله علي عبو، مرجع سابق، ص 355.

المبحث الثاني: ماهية الأمن المشترك

يخضع مفهوم الأمن الإقليمي كغيره من المصطلحات لنشأة و مفهوم و خصائص و هذا ما ركزت عليه المنضمات الإقليمية، فهي نشأت أساسا من أجل الحفاظ على الأمن الإقليمي، و بالتالي نجد أن تعاريف الأمن الإقليمي تعددت كما نجده ارتبط بالعديد من المفاهيم اللصيقة وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث .

المطلب الأول : تطور مفهوم الأمن المشترك

مع الإختلاف الواسع في المفاهيم المتعلقة بمفهوم الأمن، نجد أن جميع الباحثين متفقين على أنه مع التقدم العلمي و التكنولوجي الذي ساد عالم اليوم والتطور الهائل الذي حدث قد تغيرت كثيرا من المفاهيم التي كانت سائدة في الماضي، ولذا لم يعد الأمن يستند على القوة العسكرية فقط باعتبار أنها كل ما يلزم لتحقيقه وحمايته بل تعداها إلى مجالات أخرى متعددة، وأصبح الأمن حاليا يشمل الأمن العسكري والأمن السياسي والأمن الإقتصادي والأمن الإقليمي، حيث تعددت الحلقات وتداخلت وتشابكت لتفرز في النهاية الأمن الإقليمي، الذي يعني في مفهومه العام هو ضمان سلامة الإقليم وأمن مواطنيه، لأنه بات من الضروري إعادة النظر في صياغة مفهوم الأمن بمختلف مستوياته الدولية، البشرية، الإقليمية مع الحرص على وثاقة إرتباطه بالمسائل الإقتصادية، البيئية و المجتمعية وليس هذا فحسب بل إعتبرت الدولة ما هي إلا وسيلة أو أداة لضمان بقائه وتحقيق رفاهية أفرادها من خلال تطور إقتصادها والسعي إلى تغطية مطالبها المتنوعة، فالأهمية القصوى للأمن الإقليمي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ليعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد ،وتسعى للتنسيق التام لكافة قدراتها و قواها لتحقيق أمنها في المحيط الإقليمي ضد التهديدات الأجنبية من خارج هذا الإقليم، ومنه فإن فكرة الإقليمية في أدبيات العلاقات الدولية أدت إلى نشوء تيار في مواجهة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم و الإستقرار، كما إعتبر دعاة الإقليمية أن بناءالتجمعات الإقليمية هو الوسيلة الأفضل والأكثر عملية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وكان من

أبرز دعاة هذا الاتجاه أواخر الحرب العالمية الثانية رئيس وزراء بريطانيا **"ونستون تشرشل"** وبالتالي هناك من يرجع فكرة الإقليمية إلى دراسات التكامل لكافة فروعها خاصة منها التكامل الإقتصادي[1].

فالأمن الإقليمي ظهر خلال الحرب الباردة التي عرفت التنافس الشديد بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث كانت وحدات سياسية ضمن المعسكرين الشرقي لضمان مصالح معينة تحت مظلة الإتحاد السوفياتي ووحدات أخرى ضمن المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وتسعى هي الأخرى لتحقيق مصالح معينة [2].

ومنه يمكن القول بأن فكرة الأمن الإقليمي ظهرت كرد فعل على التهديدات و التحديات التي تواجه العديد من الأقليم، وبالتالي بدأ الحديث عن المستوى الإقليمي للأمن في إطاره التفاعلي، لإفتراض وجود إنسجام الأمن الوطني للدولة مع أمن دول المنطقة المحيطة بها ،وهذا يدفع بالدول إلى الدخول في إتفاقيات إقليمية تضمن أمنها كجزء من الأمن الإقليمي، ومن الملاحظ أن أمن الدولة الإقليمي يعتبر جزءا هاما من سياستها الأمنية حيث تتوافر السياسة الأمنية في مستواها الإقليمي مع المعنى العام للأمن أي رده لأية محاولة لإختراق المحيط الإقليمي للدولة، خاصة إذا كان مجالا للنفوذ حيث أن الإختراق في حالة وقوعه يعتبر تهديدا للأمن الإقليمي، لذا قررت الدول القيام بإنشاء تكتلات ومنظمات إقليمية تسعى من خلالها إلى الإرتقاء بالأمن الإقليمي، الذي بدوره يؤدي إلى حماية الدول الأعضاء وتحقيق التعاون و التضامن فيما بينها و هذا بدوره ما يقوم بتنمية وخدمة المصالح .

المطلب الثاني :تعريف الأمن المشترك

قبل التطرق إلى تعريف الأمن الإقليمي نقوم أولا بالإحاطة بتعريف الأمن لغة و اصطلاحا .

الأمن لغة : من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى ويأتي في مقدمتها : زوال الخوف، الطمأنينة، الحفظ، عدم الخيانة، الثقة، التصديق و غيرها من المعاني التي عددها علماء اللغة للأمن.

---

[1] – ليندة عكروم، " **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات الدولية بين دول الشمال والجنوب** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، (جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2010)، ص 16.

[2] – وهيبة تباني، " **الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي – دراسة حالة : ظاهرة الإرهاب –** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، (جامعة تيزي وزو : كلية الحقوق والعلوم السياسية، مدرسة دكتوراه في القانون والعلوم السياسية، 2014)، ص 41.

وبالتالي أهم المراجع التي يمكن الإعتماد عليها من تحديد مفهوم الأمن هو القرآن الكريم وما تضمن من آيات تحمل من المعنى الحقيقي.

قوله تعالى:**"وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعام الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون"** [1].

وقوله عز و جل:**"الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون"**[2].

وقوله عز وجل:**" وليبدلهن من بعد خوفهم أمنا "** [3] .

اصطلاحا : يعرفه "باري بوزان"Barry bozen "بأنه :" العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فهو قدرة الدول المجتمعة على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها ضد قوى التغيير التي يعتبرها معادية في سعيها للأمن.

ومنه فإن أساس الأمن هو البقاء، فهو جوهر الحياة لذلك يجب أن يكون الإهتمام به جوهريا و مكثف. كما يعرفه "كينيث والتز"kinith waltez"بأنه:"الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدول مضمونا، ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى، مثل الهدوء الربح و القوة[4].

كما يعرفه " **عبد الوهاب الكيالي** " الأمن بمنظوره التقليدي هو تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية و خارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي[5].

كما نجد أيضا أن "عبد الرحمان ابن خلدون "في كتابه المقدمة عرف الأمن بأنه سر وجود الدولة و أنه يتحقق من خلال مضاعفة الحذر و القوة و الاقتدار و التحشد، الدفاع والحماية[6] .

---

[1] – القرأن الكريم، سورة النحل، الأية 112.

[2] – القرأن الكريم، سورة الأنعام، الأية 82.

[3] – القران الكريم، سورة النور، الأية 55.

[4] – وهيبة تباني، مرجع سابق، ص ص 19 – 29.

[5] – عبد الوهاب الكيالي وأخرون، " **الموسوعة السياسية** "، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979)، ص 131.

[6] – عبد الرحمان إبن خلدون، " **المقدمة** "، (بيروت : دار الفكر، 2004) ص ص 121– 144.

ومنه شعور الفرد بالإطمئنان و الاستقرار بعيدا عن كافة التوترات، والخوف وهذا ما يسعى المجتمع الدولي لتحقيقه والارتقاء به في كل المستويات، ومن هنا نتطرق إلى تعريف الأمن الإقليمي .

1/ تعريف الأمن المشترك : هو مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي، لمواجهة مخاطر التهديدات المشتركة للإقليم[1].

وبالتالي المقصود بالأمن الإقليمي كل ماله تأثير على مجريات الأمور في الدولة إيجابا أو سلبا جراء ما يحدث في إقليم الدولة الذي يحيط بها. إن أية دولة حتى وإن كانت قادرة على حماية أمنها الداخلي فإنها لا تستطيع تحقيق ذلك في المجالين الإقليمي والعالمي، دون التعاون مع دول الجوار الجغرافي أو الإستعانة بقوة أخرى، لدعمها في ذلك المجال ومن الطبيعي أن تتأثر الدولة بما يحدث في نطاقها الجغرافي من توترات مما يحدث بذلك زعزعة في كيانها الأمني[2]، وبالتالي فهي تتعاون لمحاربة أي شيء يزعزع أمنها.

كما عرفه "**قسوم سليم**" أن الأمن الإقليمي يتمحور حول أمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضو فيه خارج النظام الإقليمي ولتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم فقد استخدم مصطلح الأمن الإقليمي للدلالة على ذلك يحقق التعاون والتضامن المشترك في إقليم معين[3].

ولقد تعددت تعاريف الأمن الإقليمي حيث نجد أن "سليمان عبد الله الحربي" عرف الأمن الإقليمي بأنه يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لها الأمن إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها عبر نطاق إقليمي حيث يمكن تحديده من خلال ثلاث معايير:

---

[1] – ناظم عبد الواحد الجاسور، "**المصطلحات السياسية و الفلسفية الدولية**"، (لبنان: دار النهضة العربية، 2008)، ص 123.

[2] – أحمد طالب أبصير، "**المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2010)، ص ص 8–9.

[3] – سليم قسوم، "**الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، تخصص الإستراتيجية والمستقبليات، 2010)، ص 116.

أ– المعيار الجغرافي: يتضمن عنصر الجوار وما يتضمن من صلات طبيعية وبشرية وتفاعلات ومصالح سواءا كانت إقتصادية أو أمنية.

ب –المعيار السياسي والإيديولوجي : الذي يتعلق بالعقيدة السياسية للدولة وماتصبوا إليه من أهداف ونوع الأفكار السائدة فيها وبما توجد من إرتبطات وانتماءات .

ج– معيار قوة الدولة : بمعنى انه كلما زادت قوة الدولة كلما تنوعت مصالحها وبالتالي الدولة تلجأ إلى اتخاذ متعايير امنية كمحاولة للحفاظ على إستقرارها في محيطها الإقليمي[1].

فالأمن الإقليمي يرتبط بنظام الأقاليم او النظم الفرعية، توفر مجموعة من الشروط وفي مقدمتها ،الجوار الجغرافي وجود دولة إقليمية ومركزية ، وجود هوية مشتركة، وجود إجماع قوي على الأهداف العليا، وجود تفاعلات سياسية كثيفة .

كما يعرفه "**خليل حسين** "الأمن الإقليمي على انه عبارة عن سياسية مجموعة من الدول تنتمي إلى الإقليم لمنع أية قوة أجنبية من التدخل في الإقليم، فهو بذلك مختلف العلاقات التبادلية بين الدول او بين دول ومنظمات دولية في شتى المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو غيرها، لأجل تحقيق ما يمكن أن تؤثر على إستقرار المجال الإقليمي وأمنه، وبالتالي على جميع الأطراف العمل على تحقيق الأمن الإقليمي[2].

ومنه نجد الدول تسعى للتعاون والتضامن المشترك من أجل القضاء على التهديدات والتحديات الراهنة فالأمن الإقليمي يتحقق بواسطة التكتلات والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية وذلك من خلال تجسيد سياسة تعاونية كما تعرف الموسوعة السياسية الأمن الإقليمي بانه نظام يعمل به بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بموجب من ميثاقها بهدف الحرص على الأمن والسلام الدوليين وفض النزاعات بالطرق السلمية على أساس إعتبار أن أمن كل دولة وسلامتها الإقليمية من الأمور التي تضمنها كل الدول[3].

---

[1] – ليندة عكروم، مرجع سابق، ص 17.

[2] – خليل حسين، "**نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام**"،تم تصفح الموقع بتاريخ: 2018/03/08. الرابط: www :http//www.dr.khalilhussein .blogsport.com/01/blog-post-1982, html

[3] – ليندة عكروم، مرجع سابق، ص 18.

فالأمن الإقليمي لايعدو ان يكون مستوى من مستويات الأمن المتعددة ،فلقد تعددت تفسيرات أبعاد هذا المفهوم بالتركيز على عملية التنسيق العسكري لردع أي تهديد فهناك من إعتبر أن الأمن الإقليمي هو إتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية لمواجهة التهديدات الخارجية ، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد حيث يتم فيه الحفاظ على الأمن الإقليمي .

بعد الإطلاع على مجموعة التعاريف السابقة نخلص الى أن الأمن الإقليمي هو سياسة تتبناها الدول من أجل الحفاظ على إقليمها وذلك من خلال مختلف العلاقات التبادلية بين الدول أو بين دول ومنظمات دولية في شتى المجالات الإقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية ، وبالتالي هي تعاون وتتحد من أجل مكافحة أي تهديد خارجي يهددها ويهدد أمن إقليمها .

2/**المفاهيم اللصيقة بالأمن الإقليمي** : نتيجة لإختلاف الكتاب والأكاديميين تعددت تسميات الأمن ومع تفاقم المشكلات والتهديدات التي تؤثر على سلامة الفرد وسلامة دولته ومن بين هذه التسميات نجد الأمن الوطني القومي، الأمن الجهوي، والأمن العالمين والأمن الجماعي وهذا ماستتم دراسته كل على حدى:

- **"الأمن الوطني"** أو **"الأمن القومي"** تم اعتماد مصطلح وطني كمقابل لكلمة" national "بالإنجليزية والفرنسية.

فالأمن الوطني يشمل الإجراءات المتخذة من الدولة في مواجهة مايهددها على مستوى حدودها،بدءا من الإجراءات الوقائية لكي يتحقق بذلك الإستقرار السياسي للدولة بما يضمن في ذلك سلامة أراضيها[1] .

وبالتالي الأمن الوطني هو النتائج المباشر للمؤسسة المتطورة للدولة ذات السيادة فهو جاء لحماية السيادة الوطنية حيث قامت بتعريفه "بينيلوب هرتلند ثينبرغ" " penelope hartland thunberg" الأمن الوطني "هو قدرة أمة ما على متابعة مصالحها الوطنية بنجاح ،مهما كانت السبل وفي أي مكان من العالم.

بينما ذهب "جياكو مولوسياني" "Giaco molocibiani" في تعريفه إلى القول بأن:

"الأمن الوطني هو القدرة على مقاومة أي عدوان خارجي".

[1] – معمر بوزنادة، "**المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**"، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992)، ص 16.

كما قام بتعريفه " فرانك تراجر franc trager "وفرانك سيموني francsimonie بأنه ذلك الجزء من السياسة الحكومية الذي يهدف خلق الشروط الملائمة وطنيا ودوليا لحماية وتوسيع القيم الحيوية في مواجهة أعدائها الحقيقيين أو المحتملين[1].

من خلال التعريفات السابقة للأمن الوطني يمكن للدارس أن يلاحظ أن الحديث عن الأمن الوطني اليوم من قبل المسؤولين في كثير من الدول يركز على برامج تعبر عن إهتمامات جزئية تتصل بأمن الدولة كمحاربة الإرهاب مثلا وغيرها من التحديات الراهنة.

- **الامن الجهوي:** ويقصد به تاسيس جماعات تربطها عوامل الجوار او التشابه في النظام السياسي او الاجتماعي وهذا يفترض ان هناك اتفاق او تقارب اوسع بين هذه الدول سواء في ادراكها مصادر التهديد او في قدرتها على التعبئة المشتركة للقوات فضلا عن امكانية القيام بمناورات عسكرية جماعية بتدريب القوات واعدادها كما عرفته الموسوعة السياسية بانه"نظام يعمل به بين الدول الاعضاء في الامم المتحدة بموجب من ميثاقها بهدف الحرص على الامن والسلام الدوليين وفض النزاعات بالطرق السلمية على اساس اعتبار ان امن كل دولة وسلامتها الاقليمية من الامور التي تضمنها كل الدول[2].

وبالتالي فالامن الجهوي هو دخول الدول ذات صلة من حيث نوعية النظام الذي يحكمها او من حيث التشارك في مجموعة من المقومات التي يقوم عليها التضامن المشترك كالجوار وغيرها فهي تقوم بتدعيم وتزويد

وسائل الدفاع ضد اي تهديد خارجي بما يكفل حماية اراضيها وامنها.

- **الامن الجماعي:** يعرفه "**اسماعيل صبري مقلد** ": بانه يهدف اولا وقبل كل شيء الى الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي او الاخلال باوضاعه وعلاقاته او تبديلها في الاتجاه الذي يخدم مصلحة إحدى الدول على حساب وغيرها[3].

---

[1] – محمد شلبي، "**الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة**"، (أعمال ملتقى دولي حول: "الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة"، جامعة الجزائر، 2004)، ص 158.

[2] – سليمان عبد الله الحربي، " **مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأوضاع)**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، ص 21.

[3] – إسماعيل صبري مقلد، "**العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**"، ط3، (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت،1984)، ص 293.

ومنه مفهوم الامن الجماعي محافظ الحد كبير وهو مكرس للحفاظ على وضع الاراضي القائم ؛ويعرف الاعتداء بانه اسوء جريمة في العلاقات الدولية ويفترض وجود آليات سلمية لحصول تغيرات إقليمية ما يجعل الحرب غير ضرورية ؛وفي القرن الحادي والعشرين وفي الوقت الذي اصبحت فيه الحروب داخل البلدان هي القاعدة بدلا من ان تكون بينها من غير المرجع ان يكون الامن الجماعي حلا وان أمنت القوى العظمى مجتمعة بفرضياته الاساسية[1].

كما عرفه "**قولد سين**" بانه تشكيل تحالف موسع يضم اغلب الفاعلين الاساسيين في النظام الدولي يقصد مواجهة اي فاعل اخر[2].

كما عرفه"**سامي بخوش**" الامن الجماعي على انه ذلك الإطار الذي يهدف الى تحقيق اللهم والامن الدوليين على طريق تكلف جهود الدول العاملة في هذا الاطار على مستوى العالمي او الاقليمي او الاقليمي الفرعي وذلك للوقوف في وجه اي دولة تلجأ الى انتهاك هذا السلم او تعمل على تهديده وذلك من خلال اتخاذ تدابير جماعية وفق بنود هذا الإطار الذي يحد من هذه الانتهاكات[3].

وبالتالي يمكن القول بأن الأمن الجماعي هو نظام يمكن تحقيقه من خلال إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تلعب دورا مساعدا في تحقيق الأمن والاستقرار بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول .

- **الامن العالمي**: "**عرفه باري بوزان**" الأمن العالمي وأمن الافراد وجهان لعملة واحدة[4] .

حيث يمكن النظر إلى مفهوم الأمن العالمي من زوايا أربع وهي:

– من حيث جوهر الأمن : بمعنى أن الأمن لا يقبل التجزئة بالتالي الخوف هو ما يؤدي الى زعزعة الأمن والطمأنينة والإستقرار.

– من حيث المكان: بفضل العولمة اصبح العالم قرية كونية صغيرة وهذا ماساهم في ترابط الأفراد وسهولة التواصل بينهم وهذا مافرض وجود التعاون للتصدي للمخاطر في المجتمعات .

---

[1] – مارتن غريفيش، وتيري أوكالاهن، "**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**"، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 73.

[2] – تاكا يوكي يا مامورا، "**مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**"، ترجمة: عادل زقاع، تمت تصفح الموقع يوم: 2018/03/10. الرابط: http//www.geoctities.com/adelzeggah/sepect.html.

[3] – سامي بخوش، مرجع سابق، ص 60.

[4] – محمد الأمين البشيري، "**الأمن العربي المقومات، المعوقات**"، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000، ص 20.

– **من حيث الزمان:** نظرا لارتباط الامن بالحاجة الإنسانية فهو دائم ومستمر وغير مقيد بالزمن .

– **من حيث آلية تحقيق الأمن:** إن الأمن يتحقق بواسطة التكتلات والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية وذلك من خلال تجسيد سياسة تعاونية[1].

ومنه يمكن القول بأن الأمن العالمي يتحقق من خلال اللجوء الى تسوية النزاعات بالطرق السلمية بدلا من الحل العسكري لتسوية المسائل الأمنية وبالتالي الدول ستتعاون مع بعضها البعض ضد أية تهديد او طارئ ما لتحقيق الإستقرار بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول.

المطلب الثالث: سمات الأمن المشترك

ان الحصول على تعاون أمني وإقليمي يشترط بدوره وجود سمات معينة تؤدي إلى إقامة منظومة أمنية مؤسسية وللوصول إلى ذلك إشترط بعض الباحثين توافر ثلاثة شروط لكي يكتمل هذا التعاون وهي .

–وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون والأمني تكون مؤمنة بعوائد هذا الإتفاق .

–وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون.

–وجود تدخلات خارجية إيجابية ذات مصلحة في قيام وإستمرار هذا التعاون الأمني .

وهناك سمات نظامية تشكل ملامح الإقليم القائم في تلك المنطقة وهي:

–إتخاذ اجراءات حاسمة للسيطرة على التسلح ونزع التسليح.

–سيادة الإدراك للأمن الإقليمي بين الدول بوصفها جماعة إقليمية منظمة لتحقيق عملية الموازنة المؤسسية بدلا من الاعتماد على الموازنة غير المنظمة التي تجري في ظل الفوضى الإقليمية .

[1] – إبراهيم سعد، شاكر فراني، "**العلاقات بين الإتحاد الأوربي وحلف الشمال الاطلسي في مجال الأمن والدفاع**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير،(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2000)، ص 28.

–وضع حلول علمية وحاسمة للصراعات و النزاعات في الإقليم وعدم إثارة القضايا الخلافية وحلها بالطرق السلمية و التفاهم المشترك لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم منعا للتدخل الخارجي الذي يشكل تهديد الأمن و سيادة الإقليم[1].

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للأمن المشترك

في ظل بروز العديد من التداعيات و التهديدات الجديدة التي باتت تهدد أمن الدول خاصة وأمن اقليمها عامة ،أصبحت بذلك الدول تسعى جاهدة للحفاظ على أمنها وأمن اقليمها وذلك عن طريق الدخول في تكتلات و تجمعات إقليمية وهكذا ما سيتم التركيز عليه في النظريتين المهمتين **'الإقليمية الجديدة والمركبات الأمنية '** .

المطلب الأول :الإقليمية الجديدة

لقد ظهرت التوجهات المبكرة للأقلية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبداية الحرب الباردة والتى قامت أساسا على فكرة التكتل و تقسيم العالم إلى كتلتين، فلقد خرجت الإقليمية من رحم هاذا التقسيم وتزامنه مع عصر ثورات التحرير التي اجتاحت مختلف دول العالم، وبداية تنامي النزاعات الوطنية ثم اتساع نطاقها لتتحول إلى انتماءات قومية إقليمية رأت الدول النامية فيها سبيلا فعالا لتحقيق مصالحها الذاتية ،حيث نجد أن الإقليمية الجديدة تختلف عن مفهوم الإقليمية الذي شاعر في الستينات بغلبة الطابع الإقتصادي كما يطلق بعض الإقتصاديين على الإقليمية الجديدة مصطلح تكتلات التجارة القارية وهي تلك التركيبات التي تتسم بثلاث سمات:

أولها؛ أن أغلب دول العالم تنتمي الى أحد التكتلات الإقليمية على الأقل .

ثانيها؛ أن أغلب التكتلات الإقليمية يتم بشكل سريع ومتزامن في مختلف أجزاء العالم .

ثالثها؛ أن أغلب الإقليمية تتم بين دول الجوار[2].

[1] – سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص ص 22– 23.

[2] – علاوي محمد لحسن، "**الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الإقتصادي الإقليمي**"، مجلة الباحث، العدد 79، (2009،2010)، ص 109.

وبناءا على ماسبق يمكن القول بأن الإقليمية نشأت لمواجهة فكرة العالمية حيث دعا أنصار الإقليمية إلى بناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة الأكثر فعالية للحفاظ على الأمن والسلم الإقليمي وبالتالي فأهم إفترضات الإقليمية الجديدة تقوم على التركيز على التكامل الإقليمي بين الدول المنسجمة والمتقاربة في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك نظرا لصعوبة تحقيق مثل هذا الإنسجام على المستوى العالمي.

ومنه فإن الإقليمية هي عملية يمكن من خلالها تكثيف التعاون السياسي و الإقتصادي بين دول أو أطراف تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة ؛ وغالبا ما يكون هذا التعاون في المجال التبادل التجاري مما يخلق بدوره نوعا من التضامن بين الدول فلقد ظهرت بسبب تراجع مكانة الدولة وأصبحت لا تستطيع إتخاذ قراراتها كما ان الدول تسعى للتخلص من التبعية الأجنبية وذلك من خلال الحفاظ على امنها وأمن إقليمها وبالتالي تبنت الإقليمية الجديدة .

فالإقليمية الجديدة تعمل على التغلب على عدم قدرة الدولة على مواجهة التهديدات الإقليمية باعتبار ان العديد من التهديدات الأمنية المعاصرة تشتق من فشل الدول؛وبما ان العالم المابعد حداثي تميز بالتعقيد والتجزؤ فهو يتطلب إستراتجيات مشتركة للتعامل مع التهديدات الجديدة ؛مما إستدعى بدوره إلى خلق مؤسسات متعددة الأطراف لمساعدة الدول؛على إدارة المشاكل المشتركة وذلك عبر تقاسم المعلومات وتخفيض كلفة الصفقات ومن خلال وسائل اخرى؛ لذا فالإقليمية الأمنية والتنسيق الجهوي هي المقاربة الأفضل للإستجابة لكل هذا بمعنى التحديات الأمنية وغيرها؛وذلك تحت مبادئ وأهداف مشتركة في سبيل تعزيز الأمن وحفظ الإستقرار الإقليمي .

ومنه فالإقليمية الجديدة تسعى لحشد الوسائل والآليات الضرورية للعمل الجماعي على مواجهة التهديدات المشتركة بين الأعضاء بفاعلية أكبر وتخطيط مشترك[1].

وقد برزت أهمية النظرية الإقليمية في توسيع مفهوم الأمن بأبعاده العسكرية والغير عسكرية ؛وبالمقابل اصبحت التهديدات مشتركة وعابرة للدول والحدود؛وعليه نجد ان "باري بوزان" و"اول وايفر" يركزان على الإقليمية الجديدة ؛كونها تاخذ مكانا أكثر أهمية في الميدان الأمني بإعتبار أن الحدود الوطنية فقدت وظيفتها كفاصل

[1] – حمزاوي جويدة، "**التصور الأمني الأوربي، نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص ص 82-84.

لمختلف التهديدات الأمنية ؛ وهو ما يستدعي التجمع على مستوى إقليمي في وقت يصعب فيه معالجة المشاكل بمقاربة أحادية والعمل على إيجاد تصور أمني متجانس لتجاوز هذه التحديات وهذا ما يمكن معالجته في المطلب التالي.

المطلب الثاني: نظرية المركبات الأمنية .

– **تعريف المركب الأمني:** "يعرفه باري بوزان" بانه مجموعة من الدول تكون مواجهتها وتصوراتها الرئيسية للأمن مترابطة إلى درجة أن مشاكل أمنها الوطني لا يمكن أن تحلل عقلانيا أو تحل بطريقة منفصلة [1].

ومنه يمكن القول بأن المركبات الأمنية طرح طرحه " **باري بوزان** " نتيجة لوجود عدو مشترك بين الدول ويقسم " **باري بوزان** " وزميله " **أول وايفيير** " المركب الأمني إلى ثلاث أنواع:

- **المركب الأمني المعياري** : ويقوم على ضرورة وجود قطبين ايدولوجيين متنافسين داخل هذا الحيز الإقليمي مثل (فرنسا ، ألمانيا) ، داخل الحيز الأوروبي .
- **المركب الأمني القطبي أو المركزي** : والذي يتميز بوجود قوة عالمية تهيمن على النشاطات الإقليمية ، بحيث تصبح القوى الأخرى والمحاورة لها تابعة لهذه القوة العالمية كاقليم شمال امريكا (**النافتا**) .
- **المركب الأمني الإقليمي المؤسساتي** : وتكون فيه الهيمنة للمؤسسة الفوق القومية (**كالاتحاد الأفريقي**).

وبالتالي تلعب نظرية المركب الأمني التي جاء بها " **باري بوزان** " و " **أول وايفير** " دورا مهما في تحليل الظاهرة الأمنية اقليميا ، ومنه ان هدف " **باري بوزان** " يتلخص في دراسة البنية الأمنية للإقليم التي تشهد تفاعل واسع النطاق ما بين القوى العالمية ، في ظل احتلال الولايات المتحدة الأمريكية لمركز القوة العالمية وما بين الأطراف الإقليمية ، لذلك فامن كل دولة مرتبط بأمن الدولة المجاورة لها في الإقليم [2] .

لذلك قام " **باري بوزان** " بتطوير مفهوم مركب الأمن لتحليل مسألة الأمن الإقليمي ، ويوضح ان أول خاصية للاقليمية أنها ذات بناء اجتماعي إذ ان البناء الإقليمي ينشأ عن إدراك مشترك من قبل الفاعلين للتهديدات والمخاطر ، وبذلك يصبح التنسيق الإقليمي كهوية مشتركة.

[1] – حمزاوي جويدة، المرجع نفسه، ص 85.

[2] – وهيبة تباني، مرجع سابق، ص 43.

وبالتالي أي تهديد أمن دولة واحدة فهو يهدد بقية الإقليم ، ومنه التناسق في الوظائف وكذا الإعتماد المتبادل بين الدول.

كما أضاف " **بوزان** " للأمن المركب بأنه أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بالأبعاد الخارجية الإقليم حيث من الصعب فهم وتصور الأمن في دولة ما بمعزل عن أمن الدولة المجاورة لها. خاصة بعد ظهور ما يسمى بالتهديدات والمشاكل الأمنية الجديدة « **كالإرهاب والجريمة المنظمة** » ،ومنه يمكن القول بأن هذا المقترب يمكن أن يكون إطارا مناسبا لمناقشة القضايا العالقة في أية منطقة من الإقليم بمعنى أن المركب الأمني يشمل على مجموعة من الدول التي لها نفس الهواجس والمخاوف والتهديدات الأمنية،مما جعل من التعاون ضد اي عدو خارجي مسؤولية كافة الدول في هذا الإقليم، يكون التعاون والتضامن المشترك هو السمة الرئيسية في هذا المركب .

خلاصة الفصل الأول:

تم التطرق في هذا الفصل إلى هذا التعرف بالمنظمات الإقليمية ،وذكر أهم خصائصها ،أهدافها كما تم فيها أيضا دراسة الأمن الإقليمي دراسة مفاهيمية،تم من خلالها الإحاطة بمفهوم الأمن الإقليمي وذكر أهم السمات التي يتميز بها وأهم المقاربات النظرية المفسرة له،وفي الأخير يمكن القول بأن المنظمات الإقليمية إحدى الأدوات الفعالة التي تم من خلالها تجمع الدول ضمن كيان واحد ، تجتمع فيه الدول التي تحتوي على نفس المقومات وعوامل التقارب الجغرافي .

- وتتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي :

* تسعى هذه المنظمات الإقليمية لتحقيق مايسمى بالأمن الإقليمي، الذي يعني قدرة هاته الدول على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد مايهددأمنها .

* ايضا وجود مقاربات نظرية كالإقليمية الجديدة والمركب الأمني الإقليمي ،تسعى جاهدة لدراسة الأمن وتوسيع إطاره بما يتعلق بالبعد العسكري والغير العسكري .

* وفي الأخير يمكن القول بأن الأمن الإقليمي يسعى لتحقيق التعاون والتضامن المشترك ضد اي عدو مشترك تحت لواء وجود علاقات تبادلية بين هاته الدول،خاصة في ظل بروز مثل هذه التهديدات الأمنية« **كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية**، » وغيرها .

وبالتالي المنظمات الإقليمية، هي إحدى الأدوات الفعالة التي تم من خلالها تجمع الدول ضمن كيان واحد، شرط ان تمتلك نفس المقومات وعوامل التقارب الجغرافي كأساس لتحقيق الأمن الإقليمي.

الفصل الثاني :

دور المنظمات الإقليمية في مواجهة التهديدات الأمنية .

المبحث الأول: التهديدات التماثلية

المطلب الأول: الأزمات الداخلية

إذا كان ميثاق الأمم المتحدة قد أطلق من حرية المنظمات الإقليمية في مجال حل ما ينشأ من نزاعات بين أعضائها بالطرق السلمية ، فإنه قيد من سلطتها في مجال أعمال القمع، فلم يقر لها الحق في إستخدام القوة دون إذن أو تفويض من مجلس الأمن ، وتحت رقابته وإشرافه ، حيث نصت المادة 53/1 من الميثاق على أن : يستخدم مجلس الأمن تلك التنظيمات والوكالات الإقليمية في أعمال القمع كلما رأى ذلك ملأئما ، ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه ، أما التنظيمات والوكالات نفسها فإنه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس ، ويستثنى مما تقدم التدابير التي تتخذ ضد أية دولة من دول الأعضاء المعرفة في الفقرة الأتية من هذه المادة مما هو منصوص عليه في المادة 107 والتي يكون المقصود بها في التنظيمات الإقليمية منع تجدد سياسة العدوان من جانب أية دولة من تلك الدول .ويأتي السند القانوني لأولوية مجلس الأمن في هذا المجال من أعضاء الأمم المتحدة قد وافقوا على أن يعمل المجلس "نائبا " عنهم في قيامه بواجباته التي يفرضها عليه إضطلاعه بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين ، بمعنى أكثر وضوحا أننا إزاء تفويض واضح للسلطة من جانب أعضاء المنظمة الدولية لمجلس الأمن لممارسة بعض حقوق السيادة التي تخص الأعضاء في هذا الميدان[1].

ويتبع مجلس الأمن أسلوبين لإقرار السلم والأمن في العالم ، أو إعادتهما إلى نصابهما : الأسلوب الأول وهو محاولة تسوية الأزمات والنزاعات الدولية بالطرق السلمية « **الفصل السادس من الميثاق** » ، أما الأسلوب الثاني هو تطبيق آلية " الأمن الجماعي" « **الفصل السابع من الميثاق** » .

وبناء على ذلك ، فإن أعمال القمع التى تستثنى من سلطة مجلس الأمن في الرقابة والإشراف على العمل الإقليمي ، وتتمثل فيما يتخذه منها في حالات الدفاع الجماعي عن النفس .حيث يكون مجلس الأمن أن يستخدم المنظمات والوكالات الإقليمية في تنفيذ أعمال القمع كلما كان ذلك ملائما ومناسبا لصالح السلم والأمن الدوليين ، وله أيضا ان يأذن للوكالات والمنظمات الإقليمية في القيام بالعمل من اعمال القمع .

[1] – أحمد طاهر الضريبي، "**دور المنظمات الإقليمية في النزاعات الداخلية**"، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 37، الكويت، 2014، ص 69.

وجاء في قرار الجمعية العامة رقم 49/57 لسنة 1994 ان مجلس الامن يمكنه كلما رأى ذلك ملائما استخدام الوكالات والترتيبات الاقليمية في اعمال القمع تحت اشرافه، الا أن قيامها باعمال قمع لا يجوز الا بإذن مجلس الأمن ، ويجب اخبار مجلس الأمن بكل الأنشطة التي تتخذها هذه الوكالات و الترتيبات لحفظ السلم والأمن الدوليين .

ومن الجدير بالإشارة في الصدد أن صفة الوكالة وحدها التي تفسر وتبرز في آن واحد توزيع الإختصاص بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ، وإن لم يمنع ذلك المنظمات الإقليمية من الإتجاه نحو تعزيز النظام الإقليمي للأمن الجماعي من خلال سعي بعض هذه المنظمات إلى إنشاء آليات لتفعيل نظمها للأمن الجماعي على غرار ما فعل الإتحاد الإفريقي بإنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي[1].

صفوة القول أن المنظمات الإقليمية تتمتع بقدرات مهمة لمواجهة الأزمات الإقليمية ، وذلك من خلال ما تتوافر عليه من آليات قانونية ووسائل عسكرية وأمنية ، وما تبذله من جهود إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع أيضا.

- **المنظمات الإقليمية والتدخل المشروع** : يعترف ميثاق الأمم المتحدة بدور المنظمات الإقليمية في معالجة أمور السلم والأمن الدوليين إقليميا ، وذلك طبقا لنص المادة 52 ومنه ، فلا تثور إشكالية حول مشروعية التدخل فيما يصدر عن المنظمات الإقليمية من أعمال متعلقة بالتسوية السلمية للمنازعات التي تتعرض لها ، وذلك لعدم تضمنها لمعنى الأمر أو الإلزام ، واذ تتم وفقا لوسائل سلمية تحترم إرادة الدول فيها . ولكن ، ما يشار بشأنه مدى مشروعية تدخل تلك المنظمات يتمثل فيما يصدر عنها من قرارات أو تصرفات تتعلق بأعمال القمع التي تتضمن معنى الأمر أو الإلزام ، حيث لا يكون في مقدور الدولة التي صدرت في مواجهتها تلك التصرفات والقرارات سوى النزول على إرادتها.

وفي هذه الحالة تخضع أعمال القمع التي تصدر عن المنظمات الإقليمية جملة من الظوابط الأساسية حتى يتسم تداخلها بالمشروعية ، وتتمثل تلك الظوابط فيما يأتي :

[1] – أحمد طاهر الضريبي، المرجع السابق، ص 70.

الأول: أن تكون الأعمال القمعية بناء على تكليف أو إذن مسبق من مجلس الأمن :

طبقا لهذا الضابط ، لا تحول المنظمات الإقليمية سلطة التدخل باتخاذ تدابير عسكرية أو غير عسكرية إلا بناء على تكليف أو إذن مسبق من مجلس الأمن. أي نكون إزاء حالتين لتدخل المنظمات الإقليمية ، هما :

1 –التدخل بناء على تكليف من مجلس الإمن ، فإذا ما قرر مجلس الأمن إتخاذ تدابير عسكرية أو غير عسكرية ، فله إن يعهد بتنفيذها كلها أو بعضها إلى منظمة إقليمية تكون الدولة المعتدية ضمن أعضائها ، حيث يعد القرار الصادر عن مجلس الأمن في هذا الشأن ملزمة لتلك الوكالات والمنظمات الإقليمية إستنادا لنص المادتين 25 و 103 من ميثاق الأمم المتحدة [1].

2 – التدخل بعد إذن مجلس الأمن ، قد ترى بعض المنظمات الإقليمية أن تتخذ عقوبات عسكرية ضد إحدى الدول سواء كانت من بين أعضائها أو لم تكن ، ففي هذه حالة لا يستطيع المنظمة الإقليمية المعنية إتخاذ هذه التدابير بدون الحصول على إذن مسبق من مجلس الأمن ، ولو حدث وإتخذت مثل هذه التدابير أصبحت غير شرعية.

الثاني : أن تخضع ممارسات المنظمات الإقليمية لرقابة مجلس الأمن وإشرافه :

طبقا لهذا الضابط ، فإنه يشترط لمشروعية التدخل أن تخضع جميع الأعمال التي تقوم بها المنظمة الإقليمية لرقابة وإشراف مجلس الأمن ، كما هو منصوص عليه في المادتين 53 السابق إليها و 54 والتي تنص على أن : يكون مجلس الأمن على علم تام بما يجري من الأعمال اللأزمة لحفظ السلم والأمن الدوليين بمقتضى تنظيمات أو بواسطة وكالات إقليمية أو ما يزمع إجراؤه منها .فوفقا لهذا النص يجب على كل منظمة إقليمية تكلف من مجلس الأمن أو يأذن لها باستخدام القوة أن تخطره بكل ما تتخذه من تدابير ، وما تنوى القيام به ، ويرجع ذلك الى ضمان عدم إنحراف المنظمة الإقليمية عن الهدف الذي تبتغيه المنظمة الدولية من إستخدام القوة[2].

[1] – أحمد طاهر الضريبي، المرجع السابق، ص 73.

[2] – ممدوح شوقي، "**الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي**"، أطروحة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الحقوق، قسم الحقوق، 1985)، ص 298.

الثالث : إتفاق نشاط المنظمات الإقليمية مع أهداف الأمم المتحدة ومبادئها :

يتضح من نص المادة : 1/52 من ميثاق الأمم المتحدة أنه يشترط فيما يصدر عن المنظمات الإقليمية من أعمال أو قرارات أن يكون متفقة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها ، والمنصوص عليها في المادة الأولى والثانية من الميثاق [1].

وعلى هذا ، فإنه كي يتصف ما يصدر عن المنظمات الإقليمية من تصرفات أو أعمال قمعية تتعلق بالشؤون الداخلية لاي من الدول الأعضاء بالمشروعية القانونية يجب الا تخالف تلك الضوابط ، فمخالفتها يعني إتصاف تصرفاتها بعدم بالمشروعية .فإذا كان ميثاق الأمم المتحدة حظر التدخل من قبل المنظمة في شؤون الدول الأعضاء ، فإنه على المنظمات الإقليمية الا تخالف تطبيق هذا المبدأ إلا في ضوء القواعد والظوابط الناظمة في هذا الصدد[2].

ومن الأهمية بمكان ، الإشارة إلى الحالة الإستثنائية التي ترد على تدخل المنظمة الإقليمية بعيدا عن مجلس الأمن والمتمثلة في حالة الدفاع الشرعي الجماعي طبقا لنص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة ، حيث يتم طبقا لهذه الحالة من التدخل أن تقوم دولتان أو عدة دول بينها إتفاق أو معاهدة دفاع مشترك تنص على رد أو مقاومة أي تدخل غير مشروع صدر ضد واحدة من هذه الدول الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك ، حيث يبنى هذا التدخل على أساس الرضا الصريح من قبل الدولة التي يتم فيها التدخل .وتتجلى مشروعية هذا التدخل على أساس إتفاقه مع القانون الطبيعي وإقرار ميثاق الأمم المتحدة مادة 51 أو على أساس أنه أمر يدخل في الشؤون الخاصة بالدولة ، وهي لها مطلق الحرية في الإستعانة بمن تشاء من الدول الأخرى دفاعا عن كيانها وإستقلالها ، وفي هذا الصدد ينافي عنصر الإكراه .

وقد تتخذ الوسائل الدفاعية صور مرابطة قوات بصفة دائمة أو مؤقتة على أرض الدولة التي حدث فيها التدخل ، حماية لها ولمساندتها ضد أي تدخل محتمل في المستقبل .

---

[1] – حازم عتلم، "**المنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة**"، ط3، (القاهرة: دار السعادة للطباعة، 2005)، ص 240.

[2] – ماهر عبد المنعم أبو يونس، "**إستخدام القوة في فرض الشرعية الدولية**"، (القاهرة: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2004)، ص 339.

وفي هذا الخصوص ، تجدر الإشارة إلى أن ثمة إختلافات واضحة بين الحالتين ، حالة التدخل الجماعي « الأمن الجماعي » وفقا لميثاق الأمم المتحدة وحالة الدفاع الشرعي الجماعي ، وذلك من خلال معيارين أساسيين :

الأول: جوهر كل آلية ، يستند جوهر الأمن الجماعي إلى فكرة أن السلم الدولي لا يتجزأ ، فهو يهم المجتمع الدولي ككل ويفترض الإقتناع بترابط وإندماج وحدات ذلك المجتمع ، ومن ثم العمل على إستقرارها ، وما يتطلب ذلك من إستعداد الدول لتحمل التزامات وتضحيات لا ترتبط مباشرة وبالضرورة بتحقيق مصالحها القومية الخاصة .وبناء على ذلك فإن آلية الأمن الجماعي تطبق ضد أية دولة تهدد السلم والأمن الدوليين أو تخل بهما ، أو ترتكب عملا من أعمال العدوان سواء كانت تلك الدولة عضوا في الأمم المتحدة أم غير عضو فيها « كما هو الحال في تدخل الأمم المتحدة ضد كوريا الشمالية في أوائل الخمسينيات رغم أنها لم تكن عضوا في المنظمة »[1] أما جوهر حالة الدفاع الشرعي الجماعي عن النفس يقوم على فكرة سلامة الدولة الإقليمية أو إستقلالها السياسي في مواجهة عدوان مسلح تتعرض له من جانب الدولة أو دول أخرى من هذا، يتضح الفارق بين الحالتين بالقول ان آلية الأمن الجماعي هي من قبيل أعمال الشرطة في المجتمع الدولي ، ومن ثم تكون المنظمة الدولية هي صاحبة الكلمة العليا والوحيدة في كل المواقف التي تستدعي إستخدام الوسائل القسرية .أما آلية الدفاع الشرعي الجماعي فتقوم على مبدأ الدفاع عن الذات ، وتهدف إلى تحقيق النصر على عدو معين أو محتمل.

الثاني: طبيعة الإلتزام في كل آلية الأمن الجماعي إلى حماية المجتمع الدولي ككل وإستقراره، ولذا فإن جميع الأعضاء في المنظمة الدولية يلتزمون بتمكين المنظمة من تطبيقه ، حيث نصت المادة 2/5 من الميثاق على أن : " **يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها** " كما نصت المادة 52 على أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقا لاتفاق أو إتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدوليين .وهو ما يعني بوضوح أن عنصر الرضا ليس غائبا عن آلية الأمن الجماعي ، حيث إن مساهمة الدول الأعضاء في تنفيذ قرارات مجلس الأمن تكون بناء على اتفاقات خاصة تبرمها هذه الدول مع المجلس ، ولكن يجب الأخذ في الحسبان أن الدول الأعضاء ليست لها الحرية في إبرام مثل هذه الإتفاقات الخاصة من عدمه ، بل كل ما في الأمر أن هذه الإتفاقات الخاصة تحدد

[1] – أحمد طاهر الضريبي، مرجع سابق، ص 76.

عدد القوات التي تضعها كل دولة وأنواعها ، ومدى إستعدادها ، وأماكنها ، ونوع المساعدات والتسهيلات التي تقدمها ، بمعنى أكثر تحديدا أن آلية الأمن الجماعي تقوم على عنصر الإلزام وليس عنصر الرضا، حيث تنص المادة « 51 »من الميثاق على الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن النفس ، وهو ما يعني أن الدول الأعضاء غير ملزمة بتقديم العون إلى الدولة التي تتعرض لعدوان مسلح من جانب دولة أخرى [1].

ولكن من الصعوبة بمكان القول أن ثمة تفرقة مطلقة وقاطعة بين الآليتين خاصة على مستوى التطبيق العملي ، حيث تتداخل الآليتان نظرا لارتكازهما على مبدأ مشترك هو أن العدوان على أية دولة عضو في منظمة دولية أو طرف في معاهدة تحالف جماعية يعتبر عدوانا على جميع الدول أو الأطراف الأخرى ، ومن ثم ينبغي مواجهته بالقوة الجماعية لجميع هذه الدول ، وهو ما يتضح جليا في حالة المنظمات الإقليمية التي تقوم بدور تحقيق الأمن الإقليمي ، فنظرا إلى تقييد إستخدام وسائل القمع بالحصول على الإذن من مجلس الأمن والعمل تحت إشرافه ورقابته ، فلجأت تلك المنظمات إلى آلية الدفاع الشرعي الجماعي عن النفس تحت مظلة المادة « 51 »من الميثاق بدلا من الإعتماد على آلية الأمن الجماعي الإقليمي في حدود الفصل الثامن من الميثاق .وكان هذا التوجه واضحا منذ البداية بالنسبة للتنظيم الإقليمي الأمريكي »**إتفاق شابولتيبيك لعام 1945** « والذي تأكد من ميثاق ريو في عام 1947 ، وميثاق بوجوتا في عام 1948 ، لم يستعن النظام الإقليمي العربي الذي أقامه ميثاق جامعة الدول العربية في عام 1945، بآلية الدفاع الشرعي الجماعي عن النفس إلا في عام 1950، بإبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي .وقد أصبح هذا التوجه أكثر إلحلحا وأكثر شمولا تحت وطأة إشتداد " الحرب الباردة" بين المعسكرين الأمريكي والسوفياتي والتي أدت إلى إستجابة تطبيق نظام الأمن الجماعي العالمي كما تصوره الفصل السابع من الميثاق ، فبالإضافة إلى الإتفاقيات الأمنية الثنائية ، إنتشرت ظاهرة الأحلاف الجماعية عبر جميع القارات « حلف الأطلنطي ، حلف وارسو، حلف بغداد ، حلف جنوب شرق آسيا ، حلف الأنزوس ، حلف ريو... الخ » وهكذا أصبحت ألية الدفاع الشرعي الجماعي عن النفس هي ركيزة تحقيق الأمن والسلم في مناطق العالم المختلفة ، وتوارت آلية الأمن الجماعي المنوطة أساسا بالأمم المتحدة وبصفة ثانوية بالمنظمات الإقليمية.

وفي إطار حرص المنظمة الإقليمية على مواجهة الصعوبات المتعلقة بالقيود الواردة في المادة « 51 » من الميثاق ، فقد سعت إلى التوسع في مفهوم العدوان الذي يبرر ممارسة حق الدفاع الشرعي عن النفس ، فلم يعد

[1] – أحمد طاهر الضريبي، المرجع السابق، ص 77.

العدوان قاصرة على العدوان المسلح المباشر كما ورد في منطوق نص المادة « 51 » من الميثاق ، بل إتسع ليشمل أيضا العدوان المسلح غير المباشر كما هو الحال في السماح لجماعات ثورية مسلحة بالتواجد في إقليم دولة معينة ودعمها سياسيا واقتصاديا ولوجيستيا من قبل تلك الدولة ، ولكن عدم مشاركتها الإيجابية في أنشطة هذه الجماعات يعتبر من قبيل العدوان الذي يبرر قيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس .ورغم حجية هذا المنطق ، فإن هناك الكثيرين يرفضون هذا الراي خوفا من التوسع في مفهوم العدوان إلى الحد الذي يسمح بإضفاء شرعية دولية على تجاوزات عددية لاستخدام القوة في حالات غير محددة بزعم الدفاع الشرعي عن النفس[1].

المطلب الثاني : الأزمات البينية

التدخل الإنساني وإشكالية السيادة

لكي نحدد مفهوم التدخل ، لابد أولا من تحديد مفهوم التدخل ، بيد أن هذا الأمر ليس من السهولة إتيانه بشكل مقبول ومسلم به ، لأن التدخل وصف ينطبق على مجموعة من الأنشطة ، يحتمل كل منها وصفا آخر ، مثل التهديد بالقوة ،تهديد السلام ، إنتهاك السلام ، إستخدام القوة ، العدوان ، الدفاع الشرعي الجماعي ، الدفاع الفردي وسلوك التنفيذ الجبري إضافة إلى التدخل .

وقد تتساوى هذه التعبيرات أو تتفاوت ، أو يشمل بعضها البعض الآخر ، وفي الوقت نفسه ، فإن عبارة التدخل هي الأكثر عمومية من بين التعبيرات السابقة وإن كانت لا تشملها كلها.

وإذا كان ذلك يوحي بأن التدخل في أوصافه السابقة ، إنما يحمل طبيعة القسر بإستخدام القوة المسلحة وهو ما تركز عليه المعالجات الفقهية لموضوع التدخل فإن هناك أشكالا أخرى يمكن إعتبارها تدخلا ، رغم أنها لا تنطوي على إستخدام القوة المسلحة ، فضلا عن أن مسألة تفسير الأنشطة السابق ذكرها يختلف إتساعها ، بحيث يمكن الإدعاء بالتدخل ، إنطلاقا من بعض العبارات ذاتها « **كإستخدام القوة** » بحيث لا يقتصر معنى

[1] – أحمد طاهر الضريبي، المرجع السابق، ص ص 78– 79.

القوة على القوة العسكرية أو القوة المسلحة ، وإنما يتجاوز هذا الوصف إلى أنواع أخرى كالقوة الإقتصادية وما يرتبط بها من عدوان أو تدخل إقتصادي مثلا [1].

والواقع أن التركيز الفقهي على التدخل العسكري ، كما ومازال متعلق بمسألة الأولويات ، فإن أول إهتمامات القانون الدولي التقليدي والمعاصر على حد سواء تتمثل في حماية السلم والأمن الدوليين ، من خلال إستخدام الحلول غير السلمية للنزاعات الدولية ، وهذا ما أدى لفترة طويلة إلى إهمال الأنواع الأخرى من التدخل أو على الأقل التغاضي عنها ، سيما إذا ما نظرنا إلى حقيقة كون القانون الدولي القائم قانونا غربي النشأة يحمي مصالح الدول التي إبتدعت بالدرجة الأولى ، ولما كانت هذه الدول مسيطرة على غيرها من الشعوب فإن الحديث عن تدخل غير عسكري وغير مشروع كان صعبا ،فضلا عن أن الحديث عن عدم مشروعية التدخل العسكري إنما كان ينصرف حسب وجهة نظر بعض إلى الدول الأوروبية فيما بينها وليس ماعداها من **" الشعوب الهمجية"** كما يسمونها .

ويمكن القول ، إن مفهوم التدخل قد تنازعه إتجاهان ، حاول جانب من الفقه أن يوفق بينهما بإستحداث إتجاه ثالث.

الإتجاه الأول : وهو ما يمكن تسميته بالإتجاه أو المذهب المضيق لمعنى التدخل ، ويرجع هذا الإتجاه في أصوله إلى أراء جروسيوس ، والذي يقصر التدخل على السلوك المتسم بالعنف ، وهو بمثابة الحرب ، ولكي يكون هذا السلوك مشروعا فإنه يجب أن يتصف بالعدالة ، أي تكون الحرب عادلة ، ومعيار عدالة الحرب يتوقف على الغرض منها ،فإذا كان الغرض من الحيلولة دون قمع الشعوب وقهرها ، فإن الحرب تكون عادلة ، أي أن الحرب تكون عادلة عندما يقصد منها منع المعاملة السيئة من الدولة لرعاياها .ويطلق على هذا النوع من التدخل **" التدخل الإنساني "** ،ووفق هذا الإتجاه فإنه ليس هنالك أي فرق بين التدخل والحرب .إن ما ينطلق منه أصحاب الإتجاه هو إرتباط التدخل بالإستقلال ، ولكنهم يرون أن الإستقلال لا يتأثر إلا بالتدخل القسري ،الذي يتمثل بإستخدام القوة العسكرية ، وبالتالي فإن هذا النوع من التدخل يتسم بعدم المشروعية لأنه يهدد إستقلال الدولة المستهدفة ، أو سيادتها الإقليمية على أنه إذا كان هناك قبول من جانب الدولة المستهدفة فإن التدخل لن يتسم بعدم المشروعي ة، ويتضح من ذلك أن الفقه التقليدي يركز على التدخل

[1] – نواري أحلام، "**تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 4، جانفي 2011، ص 34.

بوساطة القوة العسكرية فحسب ، ويجب أن يستهدف المساس بإستقلال الدولة وسلامتها الإقليمية .بيد أن مفهوم الإستقلال ليس بسيطا الى الدرجة التي يمكن القول بأنه لا يتأثر إلا من خلال التدخل العسكري . فالإستقلال السياسي يمكن أن يعني حرية الشعب في البلاد لاختيار شكل الحكم ، أو يمكن أن يعني حرية تشكيل الحكومة دون ضغط أو تدخل مهما كانت أدواته .وبالتالي فإن الإستقلال يمكن أن يتأثر بأي نوع من أنواع التدخل سواء كان عسكريا أو إقتصاديا أو سياسيا .ولما كان هذا الإتجاه غير متوافق مع الواقع الدولي ، الذي يشهد أنواعا أخرى من التدخل ، قد تؤدي إلى النتائج المبتغاة دون إستخدام القوة العسكرية ، أو التهديد بإستخدامها ، فإنه يمكن القول أن هذا الإتجاه يتسم بالصور ، حيث توجد صور أخرى للتدخل ، غير التدخل العسكري ، كالتدخل الإقتصادي والتدخل السياسي ، لذلك فقد نحا الفقه الدولي إلى إتجاه أكثر رحابة.

الإتجاه الثاني : وهو ما يمكن تسميته بالإتجاه الموسع لمعنى التدخل وترجع أصول هذا الإتجاه إلى أراء فاتل ، الذي إستخدم التدخل بمعنى الوساطة لحل المنازعات الداخلية لدولة أخرى ، أو بمعنى وساطة طرف ثالث بين دولتين متحاربتين .ويؤكد فاتل أن ذلك متناقض مع حرية وإستقلال الدول الأخرى. بيد أن جانبا من الفقه المعاصر ، وإن كان قد خفف من حدة هذا الإتجاه ، إلا أنه يرى أن التدخل لا يقتصر على إستخدام القوة العسكرية أو التهديد بإستخدامها ، وإنما يشمل أي فعل يؤثر في شخصية الدولة وسيادتها وإستقلالها ، فالتصرفات التي تمس سيادة الدولة وإستقلالها ، تتسم بعدم المشروعية سواء كانت هذه التصرفات القائمة على إستخدام القوة العسكرية أو التهديد بإستخدامها ، أو لم تكن كذلك ، أي أن التدخل يمكن أن يكون سياسيا أو إقتصاديا أو حتى على شكل دعاية هدامة ، والأبعد من ذلك أنه يمكن أن يكون التدخل في صورة ظاهريا تقديم المساعدة للدولة المستهدفة ، وباطنها ينطوي على تدخل في شؤونها الداخلية ، وإحكام الرقابة على سياساتها الخاصة .ويمكن القول أن التدخل بمعناه الواسع يشير إلى ممارسات خارجية تؤثر على الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة[1] .

ويذهب جانب من الفقه الى التعويل على قوة الدولة لتحديد وقوع أو عدم وقوع التدخل ، فالدولة العظمى يمكن أن تتدخل بمجرد القول ، أما الدولة الضعيفة ، فإن سلوكها لا يكون تداخليا ما لم يؤثر فعلا على

[1] – نواري أحلام، المرجع السابق، ص 35.

الشؤون الداخلية للدول. المستهدفة .ولم يسلم هذا الإتجاه من النقد ، إذ أن التدخل وفقا لهذا الإتجاه يمكن أن يكون أي فعل أو قول يتعلق بشؤون دولة أخرى.

ورغم أنه لا يمكن إنكار القيمة الهامة لتوسيع نطاقةمبدأ عدم التدخل ، ضمانة لاستقلال وسيادة الدول ، فإن المغالاة في هذا الإتجاه دفعت إلى وصف الدفاع عن عدم التدخل ، بأنه دفاع عن الجمود وعدم التحرك .

الإتجاه الثالث : وهو ما يمكن تسميته بالإتجاه التوفيق ، إذ يقوم على التوفيق بين الإتجاهين السابقين ، ويميل أغلب الفقه القانوني المعاصر إلى هذا الإتجاه .فالتدخل يمكن وفق الإتجاه التوفيقي أن يكون بأي وسيلة ، وهذا يعني أنه غير مقصور على التدخل العنيف أو القهري أو مت يسميه أو بنهايم بالتدخل الدكتاتوري ، وبالتالي فإن التدخل يمكن أن يكون عسكريا أو غير عسكري .ويميل جانب من الفقه إلى إيتبدال فكرة التدخل القهري ، بفكرة التدخل الإرادي .وهو ما يتطلب حسب وجهة نظر آخر من الفقه توافر نية التدخل لدى الدولة المتدخلة .وبعبارة أخرى فإن إستبعاد صور التدخل غير العسكري لدى أصحاب الإتجاه الأول ، لا يمكن التسليم به ،كما أن إعتبار أي فعل أو قول لدى أصحاب الإتجاه الثاني ، من قبيل التدخل ، ولا يتفق مع واقع العلاقات الدولية ، لأن قبول هذا الرأي يعني مصادرة جميع أوجه العلاقات الدولية ، ومن الواضح أن الإتجاه التوفيقي يبدو واقعيا ومنسجما مع العلاقات الدولية ، فالتدخل يمكن أن يكون بأي وسيلة ، ولا يقتصر على إستخدام القوة المسلحة ، وإذا كانت الأفعال المتسمة بالقهر أو الديكتاتورية ، متلائمة مع التدخل العسكري ، فإن التدخل القهري ربما يتناسب مع الصور الأخرى للتدخل « **فيما لو قصرنا مفهوم القهر على القوة المسلحة** »، لإن بعض صور التدخل لا تكون واضحة أو مباشرة .وما بعينه التدخل الإرادي هو أن الدولة المتدخلة تسعى إلى فرض إرادتها على الدولة المستهدفة وبحيث تؤثر على إرادة الدولة المستهدفة بالتدخل من خلال صيغة آمرة أو إلزامية[1].

[1] – نواري أحلام، المرجع السابق، ص 36.

المبحث الثاني : التهديدات اللاتماثلية

المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب :

يعتبر الإرهاب نوع من التهديدات اللاتماثلية التي باتت تهدد أمن العديد من الدول و هذا راجع للعديد من الأعمال التخريبية التي يقوم بها ومنه الإرهاب هو

لغة: يدل لفظ الإرهاب على معنى الخوف والتهريب وجاءت مشتقاته في أكثر من موضع في القرآن الكريم . **قال الله تعالى:**(**يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ)**[1]

و قوله تعالى: **(لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ)**[2].

و قوله أيضا : **(وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ ۖ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ)**[3].

وبالتالي الإرهاب يشمل كل ما من شأنه أن يتسبب على وجه غير مشروع في قتل شخص أو إحداث ضرر بدني فادح به، أو خطفه أو محاولة ارتكاب هذا الفعل أو الاشتراك في ارتكابه أو محاولة ارتكاب مثل هذه الجرائم .

اصطلاحا: عرفته الموسوعة السياسية على أنه استخدام العنف أو التهديد به ، بأشكاله المختلفة كالاغتيال و التشويه و التعذيب و التخريب و النسف بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد و هدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو تمويل و بشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية[4].

---

[1] – القرآن الكريم، سورة البقرة، الأية 405.

[2] – القرآن الكريم، سورة النحل، الأية 51.

[3] – القرآن الكريم، سورة الأعراف، الأية 154.

[4] – عبد الوهاب الكيالي وأخرون، "**الموسوعة السياسية**"، ج1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت)، ص 153.

و مجموع هذه الأعمال العنيفة(الفردية أو الجماعية) تتخذ أساليب إرهابية متعددة ،إغتيالات، حجز رهائن ،وضع متفجرات ، أعمال تخريبية ....الخ ، تهدف إلى احتلال أرض و ممارسة أعمال العنف عليها .

وعرفه "**محمد فتحي**" بأن الإرهاب هو استخدام العنف أو التهديد باستخدامه من طرف فرد أو جماعة أو دولة أخرى مستخدما في ذلك أساليب متنوعة كخطف الطائرات أو احتجاز رهائن أو التفجيرات أو الاغتيالات ، ساعيا إلى بث رسالة تحمل أهداف إلى جهة معينة [1].

ومنه الإرهاب الدولي ظاهرة من أخطر الظواهر التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم وتتضح خطورة الظاهرة في عدد ضحايا الإرهاب من قتلى ومعاقين ومشردين و كذلك في الخسائر المادية التي تلحق بوسائل الاتصال و البيانات و المؤسسات و غيرها و في كل ما يمكن أن تمتد إليه سبل الإرهاب الحديثة مادام التخطيط الإرهابي كامنا بصدور أصحابه أو بدمائهم أو حتى في نواياهم كما قامت "محكمة الجرائم الدولية" التابعة لعصبة الأمم الإرهاب على أنه أعمال إجرامية موجهة ضد دولة بقصد خلف حالة من الرعب في نفوس أشخاص محددين أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الناس.

وبالتالي الارهاب يبرز وينمو حيث تغيب او تتقلص الديمقراطية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بحيث تغيب ثقافة التعايش والتبادل الحر للافكار والتصورات بحيث يجد الاشخاص انفسهم مقيدون وهذا ما يدفعهم للقيام بهذه الاعمال العنفية والتخريبية والتي تسمى بالارهاب .

ولقد صنف الارهاب في خانة التحديات الامنية الكبرى بالنسبة لكل دولة خاصة بعد احداث **11 سبتمبر** ولقد برزت هذه الظاهرة اكثر من نهاية الثمانينات وبداية التسعينات وشملت هذه الظاهرة كل العالم حتى اصبح الارهاب ظاهرة عالمية عبارة للاوطان تتميز بالتشكل على المستويات العقائدية والعملياتية وعلى مستويات التعبير المادي لاعمالها في دول الاتحاد الاوروبي ومنه الارهاب مسألة رئيسية على اجندة اعمال المنظمات

[1] – محمد فتحي عيد، "**واقع الإرهاب في الوطن العربي**"، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999)، ص 22.

الاقليمية فهي تسعى جاهدة لمحاربة هذه الظاهرة وذلك ضمن تنسيق وتناغم الجهود الاقليمية في منع ومكافحة الارهاب[1].

التحرك الأوروبي لمكافحة الإرهاب : أقرت دول الإتحاد الأوروبي ،منتصف فبراير 2015،خطة أمنية لمحاربة الإرهاب ،تضمنت عدة تدابير لم يفصح عنها كلها، لكنها تخص بالأساس العناصر الآتية : تدعيم التعاون الإستخباراتي بين الدول الأوروبية ،تبادل المعلومات مع دول الشرق الأوسط حول المقاتلين الأجانب، تدعيم مراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي ،تعديل بعض قواعد شنجن، حتى تتسنى المراقبة المنهجية لكل المسافرين القادمين أو المغادرين لتراب دول الاتحاد الأوروبي المنخرطة في نظام شنجن (**22 من أصل 28 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي ،تضاف إليها أربع دول مشاركة غير أعضاء في الاتحاد ،هي أيسلندا، والنرويج ،وسويسرا،و ليختنشتاين**)، التفتيش العشوائي في الأراضي الأوروبية ،التصدي للمخاطر الناجمة عن عودة عودة المقاتلين الأوروبيين من مسارح "الجهاد" في الخارج،مراقبة هؤلاء و رصد تحركاتهم باستمرار، منح صلاحيات جديدة لأجهزة الأمن لمراقبة المشتبه بهم ، و القيام بإجراءات استباقية ضد أشخاص يحتمل أن يقوموا بأعمال إرهابية ،تشديد الخناق على الشبكات "الجهادية" بمنح المزيد من الوسائل القانونيةو المالية لأجهزة الشرطة و المخابرات ، إنشاء سجل أوروبي لبيانات المسافرين جوا لتعقب تنقلات المشتبه بهم، ولتقفي حركة "الجهاديين" أو المشتبه بهم ، ومراقبة مجمل حركة الخروج و الدخول (والعبور) إلى التراب الأوروبي جوا ، ويعد هذا الإجراء تداركا أيضا للفراغ الموجود في نظام شنجن الأوروبي ،وتشديد الرقابة على الإنترنت وشبكات التواصل الإجتماعي لمحاربة الفكر "الجهادي"، وشبكات التجنيد عبر الأنترنت، لاسيما وسائل الإتصال المجاني ، وشبكات التواصل الإجتماعي لتحديد وغلق المواقع "الجهادية"(**تكليف الشرطة الجنائية الأوروبية يوروبول بهذه المهمة**) ،بالتعاون مع كبريات شركات الإنترنت ، وتعمل الدول الأوروبية على إقناع شركات الإنترنت الأمريكية العملاقة للتعاون معها للتصدي للشبكات و المضامين **"الجهادية"** في الإنترنت، ومواجهة الدعاية الإعلامية للتنظيمات **"الجهادية"** بدعاية رسمية لتجنب تجنيد شباب أوروبيين ، وتجفيف مصادر تمويل الإرهاب.

[1] – خالد المعيني، "**الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**"، (دمشق : دار الديوان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص 134.

وفضلا عن هذه الخطة ، تؤكد الدول الأوروبية مسائل تراها أساسية: ضرورة التمييز بين المسلمين و الإرهابيين، ورفض أي إختزال لمحاربة الإرهاب في صراع بين الإسلام و الغرب ، ومطالبة ممثلي المسلمين بالتنديد بالإرهاب و إدانته ، والعمل على توعية المسلمين في الديار الأوروبية ضد مخاطر الإرهاب ، والتعاون مع الدول العربية الإسلامية ، ليس فقط في مجال الإستخبارات و تقاسم المعلومات ، بل وأيضا في مجال الدعاية بتعبئة الإسلام الرسمي للرد على دعاية التنظيمات"**الجهادية**[1] ".

جدلية الأمن و الحرية

سمحت فرنسا منذ 2006، تحت شروط معينة ، للشرطة و للجمارك بالحصول على بيانات شخصية للمسافرين من شركات الطيران المدني في إطار ما يعرف بقاعدة بيانات المسافرين جوا ، لدى حجز و شراء تذكرة السفر لكل مغادر لفرنسا ، أو قادم إليها، وتسهر اللجنة الوطنية للإعلام الآلي و الحريات على احترام قاعدة البيانات هذه مع بعض الضمانات ، لاسيما فيما يتعلق بالحياة الشخصية .فمثلا، من هذه البيانات: جمع المعلومات التي تعد حساسة و ممنوعة ، مثل الإنتماء الديني أو العرقي للمسافر ، أو حتى معطيات حول طبيعة الوجبة الغذائية (**حلال مثلا**) التي يطلبها المسافر ، ويحتفظ بهذه المعطيات لمدة خمس سنوات ، ويتم حجبها بعد سنتين من جمعها ، وبعد هجمات باريس ، تقرر إنشاء قاعدة بيانات مركزية في سبتمبر 2015 (**تحويل المنظومة المعلوماتية القائمة إلى منظومة متكاملة**) لتسهيل جمع و معالجة المعطيات التي يحتفظ بها (**يتم تخزينها في الحاسوب المركزي**) لمدة أقصاها خمس سنوات ، لا تعنى قاعدة البيانات الفرنسية إلا بالرحلات المغادرة أو القادمة إلى فرنسا، وبما أن الإتحاد الأوروبي يقوم على حرية تنقل الأشخاص ، فإن العمل بقاعدة بيانات وطنية لن يجدي نفعا، لأنه بإمكان أي شخص أن يغادر التراب الأوروبي ، أو أن يصل إليه من المطار الذي يختاره ، فالفرنسي الذي يغادر التراب الأوروبي من مطار مدريد ، بعد أن وصل إليه على متن سيارة من إحدى المدن الفرنسية بإتجاه إسطنبول مثلا ، لا يخضع لمراقبة هذا النظام وفي ظل غياب آلية من هذا النوع على المستوى الأوروبي ، تكتفي الدول الأوروبية بالتعامل فيما بينها وفق بروتوكولات متفق عليها على الصعيد الثنائي ، ولتدارك الأمر تطالب فرنسا بتعميم نظام المراقبة هذا على المستوى الأوروبي ، وقد إتفق وزراء داخلية الإتحاد على إنشاء قاعدة بيانات أوروبية تسمح بمراقبة المقاتلين الأوروبيين المتجهين نحو مسارح

[1] – عبد النور بن عنتر، "**أوربا بين الإرهاب المحلي والعابر للأوطان**"، مجلة كيف يفكر العرب، العدد 23، أفريل 2015، ص 19.

"**الجهاد**" ، والعائدين منها ، وبالفعل كان موضوع تزويد أوروبا بآلية مركزية لجمع و تبادل البيانات الشخصية للمسافرين ، دعما لإجراءات محاربة الإرهاب الوطنية ، و للتنسيق و التعاون على الصعيد الأوروبي ، محل نقاش في الاجتماع الذي ضم وزراء الداخلية الأوروبيين في باريس مباشرة ، عقب الهجمات التي عرفتها العاصمة الفرنسية .

هذه الآلية ليست أمرا جديدا بالنسبة للأوروبيين ، فقد سبق للمفوضية الأوروبية أن أعدت نصا قانونيا بهذا الخصوص في 2011، لكل البرلمان الأوروبي رفضه لقلة الضمانات التي يحتويها في مجال إحترام الحريات الفردية ، عادا أنه يمس الحياة الشخصية للمسافرين الأبرياء ، وتعمل فرنسا منذ هجمات 7 يناير في باريس، على إقناع شركائها الأوروبيين بضرورة تفعيل مشروع قاعدة البيانات الأوربية، كما تسعى ودول أوروبية أخرى للضغط على البرلمان الأوروبي للعدول عن موقفه، وللرد على تخوف هذا الأخير من مخاطر هذا النظام على الحرية الفردية ، والحياة الشخصية للمواطنين الأوروبيين ، تقول المفوضية الأوروبية إن الدول التي اعتمدت مثل هذا النظام على المستوى الوطني حققت نجاحات في مجال محاربة الجريمة و الإرهاب بتجنبها بعض العمليات ، ويتمثل النظام المرتقب في إنشاء قاعدة بيانات أوروبية تربط النظم المعلوماتية الوطنية بعضها بعضا بإنشاء نظام أوروبي مركزي ، يمكن لأي بلد عضو في الإتحاد أن يستغل معطياته في أي وقت ، خاصة أن الشبكة ستجهز بأنظمة إنذار تخص الأشخاص المشتبه بهم ، والذين أدخلت معلومات خاصة بهم في قاعدة البيانات، إلا أن البرلمان الأوروبي منقسم على نفسه بشأن إقامة قاعدة بيانات أوروبية للمسافرين جوا ، فكتلة الحزب الشعبي الأوروبي (يمين) ، و كتلة المحافظين و الإصلاحيين يبدو أنهما تساندان المشروع ، بينما كتل الخضر ، و اليسار الأوروبي، و تحالف الديمقراطيين، و الليبراليين من أجل أوروبا ، يبدو أنها تعارضه[1].

الغرض من هذا النظام ليس فقط تقفي حركة المشتبه بهم لمعرفة تحركاتهم و تنقلاتهم و بالتالي إعتقالهم بسهولة، في حال شك، أو كإجراء استبقى (**إن سمحت التشريعات القادمة بذلك**)، ولكن أيضا محاولة تحديد و إكتشاف سلوكات غير طبيعية ، مثل شراء شاب غير متعود على السفر تذكرة ذهاب فقط بإتجاه مناطق أو بلدان مصنفة ضمن خانة الإتجاهات الحساسة ، أو التي تعرف صراعات مسلحة، أو الحجز على آخر لحظة بإتجاه هذه البلدان كمحاولة لتمويه و إرباك الأجهزة الأمنية التي قد تراقبه ، أو حجز تذكرة مع العبور عبر عدة مطارات ، أو التوقف في أكثر من بلد لحجب الرؤية عن الوجهة النهائية، و بهذا يكون بإمكان الأجهزة

[1] – عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص 20.

الأمنية منع إرهابي ينوي تفجير طائرة من ركوبها، أو حتى إجبار هذه الأخيرة على النزول في مطار دولة أوروبية لدى تحليقها في مجالها الجوي لإعتقال الشخص المشتبه به.

جدير بالذكر أن الولايات المتحدة بدأت إستغلال بيانات السفر الجوي عقب عمليات الحادي عشر سبتمبر ، كما وضعت أيضا قائمة لممنوعين من السفر عبر الطائرات ، انطلاقا أو بإتجاه التراب الأمريكي ، كما بدأت بريطانيا استغلال بيانات سجل مماثل منذ 2008 لمحاربة الإرهاب ، و الجريمة و الهجرة السرية ، و هناك دول أخرى مثل بلجيكا ، و السويد ،والدنمارك ، تسمح للشرطة بالحصول على مثل هذه البيانات من شركات الطيران المدني.

وعموما مع اختلافات حسب قانون كل بلد تضم قاعدة بيانات المسافرين جوا نحو 20 فئة من المعطيات ، تحتفظ بها شركات الطيران في أنظمة الحجز لديها: الإسم واللقب ، تاريخ السفر ، الرحلة (رقمها ، مطار الإقلاع ومطار الهبوط، العبور إن وجد) ، طريقة تسديد التذكرة (نقدا ، صكا بنكيا ، بطاقة إئتمان) ، طبيعة الأمتعة ، التفضيلات الغذائية ، في الولايات المتحدة ، من الممكن أيضا تخزين معلومات تخص الأصل العرقي ، وتعد هذه المعطيات كنزا ثمينا بالنسبة لأجهزة المخابرات المختلفة ، لأن جمعها لا يكلفها لا الوقت ولا المال ، وهي غنية جدا بالمعلومات ، وما عليها إلا أن تقوم بعمليات تقاطعية بين ما لديها من معلومات (أشخاص تبحث عنهم) بتلك الواردة في قوائم شركات الطيران ، بالنظر للقوانين الأوروبية في مجال الحريات الفردية ، من الصعب على الدول الإتحاد أن تسن قوانين وطنية شبيهة ب" الباتريوت أكت" الأمريكي ، أما على مستوى الإتحاد ، فإن البرلمان الأوروبي غير مستعد لقبول قوانين من هذا النوع ، وعليه فمن المستبعد أن تتضمن قاعدة البيانات الأوروبية المرتقبة بعض المعطيات الحساسية ، مثل طبيعة الإنتماء العرقي ، وطبيعة الوجبة الغذائية .

ويتساؤل البعض في أوروبا عن مخاطر انتهاك حرية التعبير بدعوى الدفاع عنها ، و الإنزلاق نحو تسيير أمني للمجتمع على الطريقة الأمريكية ، بعد عمليات الحادي عشر سبتمبر ، وسيحتدم النقاش عندما يعاد طرح المشروع على البرلمان الأوروبي ، لأن المدافعين عن الحريات الفردية يتخوفون من جمع معطيات ضخمة عن المواطنين ، عبر أنظمة بيانات السفر ، و التنصت الإلكتروني ، ورغم أن "باتريوت أكت" على النمط

الأمريكي مستبعد في أوروبا ، فإن بعض الإجراءات قد يبدو أنها مستلهمة منه ، لاسيما تلك المتعلقة بمراقبة الإنترنت ، وشبكات التواصل الإجتماعي ، و جمع المعطيات الرقمية[1].

المحصلة أن عمليات باريس وكوبنهاجن عمقت الإنقسام في المجتمعات الأوروبية حول التعامل مع المسلمين و الإسلام ، فالبعض يرى فيهم خطرا على الأمن المجتمعي في أوروبا ، ويقول بضرورة وضع الجالية المسلمة تحت المراقبة ، بدعوى أن الإرهابيين خرجوا من رحمها، وأن العبادات و الخطابات التقليدية قد تحمل في ثناياها التطرف فالإرهاب ، بينما يرى البعض الآخر أن ما يحدث هو من فعل أقلية قليلة جدا، ولا يمكن تحميل الأغلبية تبعات سلوكها ، ويقول بضرورة التمييز بين المسلم و الإرهابي ، وأن كل مسلم متطرف ليس بالضرورة إرهابيا ، أما المسلمون في أغلبيتهم الساحقة ، فهم في وضع لا يحسدون عليه ، فدينهم يوظف لضربهم ، ولخدمة مآرب لا ناقة ولا جمل لهم فيها ، وهم مطالبون بالتنديد بالإرهاب ، أما حينما يتعرض مسلمون للإرهاب ، فإن إزدواجية المعايير هي القاعدة السائدة في الغالب، كما إتضح أخيرا من المعالجة الإعلامية المزدوجة للعمل الإرهابي الذي إستهدف مسلمين في شابل هيل(أمريكا) ، والعمل الإرهابي الذي إستهدف غير مسلمين في كوبنهاكن ، لكن يجب الإعتراف أيضا بأن الدول و الشعوب العربية الإسلامية لم تحرك ساكنا ، ولم تندد بقوة ، ولم تتظاهر تضامنا مع ضحايا شابل هيل ، وهذا لم يحدث ، ولن يحدث في هذه الدول ، لأن هذه الأخيرة تقمع مواطنيها في أوطانهم ، ولا يمكنها أن تدافع عنهم خارجها .

المطلب الثاني : ظاهرة الجريمة المنظمة :

تثير الجريمة المنظمة قلقا عالميا نظرا لما تمثله من تهديد للدول ولامن الشعوب واستقرارها وسلامة نموها وفي ظل انتشار العولمة توسع نطاق عمل العديد من المنظمات الاجرامية والجريمة المنظمة تتمثل فيما يلي :

1 – تعريف الجريمة المنظمة

هي الاصطلاح الذي توصف بها الظاهرة الاجرامية حيث يكون من خلفها جماعة معينة تستخدم العنف اساسا لنشاطها الاجرامي وتهدف الى الربح[2].

---

[1] – عبد النور بن عنتر مرجع سابق، ص 20.

[2] – محمد الشريف بسيوني، "**الجريمة المنظمة العبر الوطنية، ماهيته ووسائل مكافحتها دوليا وعربيا**"، (مصر: دار الشروق، 2004)،ص 11.

ومنه فان الجريمة المنظمة هي نشاط اجرامي تقوم به مجموعة من الافراد يجمعها عنصر التنظيم غرضها تحقيق مكاسب مالية وذلك عن طريق القيام بانشطة اجرامية كتهريب الاثار وغسل الاموال والتجارة بالبشر وغيرها.

ومنه فان الجريمة المنظمة تشكل تحديا كبيرا للامن والذي تزايد بقوة في السنوات الماضية وفي جل مناطق العالم نتيجة تزايد حركة الأشخاص والممتلكات فهو مصدر الفوضى السياسية ويؤدي في احيان كثيرة للنزاعات وغالبية النزاعات الحالية المرتبطة بالخيوط الدولية للاجرام العابرة للقارات مما يمكن الاطراف من التزود بالسلاح وقد ساهم التقدم التكنولوجي في تسهيل الاتصالات بين شبكات الإجرام وتوسيع نشاطهم وبالتالي ان خطورة الجريمة المنظمة ليست نابعة من كونها جريمة واحدة او مركبة وانما لكونها منظومة جرائم او مشروعا اجراميا ضخما ينطوي على عدة انشطة اجرامية تقتضي تعدد الأشخاص المساهمين و الاستمراريه في هرمية التنظيم والعدد وحسب صندوق النقد الدولي فان عوائد نشاطات الجريمة المنظمة بلغت 3000 **ألاف مليار فرنك فرنسي** سنة 2000 أي 2 % من الناتج الخام العالمي وهذا التطور يفسر اتحاد المنظمات الاجرامية.

لذلك نجد أن التعاون الدولي قائم في مجال مكافحة الجرائم المختلفة سواءا كانت هذه المكافحة تتم بواسطة منع هذه الجرائم او بواسطة قمعها والقبض على مرتكبيها ومحاكمتهم فقد لجأت الدول الى هذا النوع من التعاون من خلال ابرامها اتفاقيات دولية ثنائية ومتعددة لتحقيق هذا الهدف وهو مكافحة الجرائم وتعقب مرتكبيها أينما وجدوا او حيثما كانوا[1].

وهذا ما يوضح بدوره الجريمة المنظمة نظرا للأنشطة التي تقوم بها كالتجارة بالبشر والمخدرات والاسلحة حيث اثبتت وكالة الانباء الدولية "ان 140 مليون شخص يتعاطون الهيروين مشيرا الى أن 400طن من القنب الهندي يتم حجزه سنويا في اسبانيا ويكون مصدر احدى الدول المجاورة التي تنتج 2500 طن من القنب الهندي سنويا على مساحة تقدر ما بين 50و70 الف هكتار"

مجهودات الإتحاد الأوروبي : إن النهج الذي تتبعه دول الإتحاد الأوروبي ، في التصدي للجريمة المنظمة ، هو نهج يستشرق المستقبل ، فهو يحاول أن لا يكتفي بالتصدي للأخطار التي تشكلها الجريمة اليوم ، ولكنه يرسي أيضا ، الأساس لأجهزة دولية فعالة لتطبيق القانون في المستقبل .وفيما تواصل المجموعات الإجرامية

[1] – philippe Marchesin, " **les nouvelles menaces : les relations NORD-SUD des années 1980 a nos jours** ", **(paris : karthala, 2001), pp 43-44.**

إستغلال العولمة ، والتطورات التكنولوجية وتبسط أعمالها الإجرامية عبر حدود البلدان ، لتصل الى مختلف أنحاء العالم ، فإن تحدي دول الإتحاد الأوروبي ، في مكافحة الجريمة المنظمة ، سيزيد لا محالة .

أنشأ المجلس الأوروبي عام 1949، وهو أقدم وأكثر شمولا من كافة التنظيمات السياسية الأوروبية الأخرى ، حيث يغطي كل المجالات ماعدا مسألة الدفاع . ومقره في مدينة ستراسبورج بفرنسا ، ويتم نشاط المجلس الأوروبي ضد الجريمة عن طريق اللجنة الأوروبية الخاصة بمشاكل الجريمة.

-في 31 جانفي 1995، أعد المجلس الأوروبي إتفاقية لمكافحة الإتجار غير المشروع للمخدرات عبر البحار وذلك تنفيذا للمادة 17 من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988 .

-في جوان 1996 ،قام المجلس الأوروبي ، بالاشتراك مع لجنة المجتمعات الأوروبية بتنفيذ مشروع يسمى « **أكتوبيس** »، بهدف تقويم الوضع في ستة عشر دولة من وسط وشرق أوروبا ، بخصوص التشريعات ، والممارسات ضد الفساد ، والجريمة المنظمة .

-في أفريل 1997 ، أنشئت لجنة جديدة من الخبراء في القانون الجنائي ، وذلك لدراسة ملامح الجريمة المنظمة ، وتحديد جوانب الضعف في أدوات التعاون الدولي ، وإقتراح إستراتجيات جديدة .في جوان من نفس السنة ، تبنى المجلس الأوروبي ، مشروع توصية عن حماية الشهود ، تهدف إلى تأمين حماية الشهود الذين يدلون بشهاداتهم ضد الجريمة المنظمة في سبتمبر تم التوقيع على إتفاقية غسيل الأموالة، البحث ، والتحري ، والقبض ، ومصادرة عوائد الجريمة ، من قبل ست عشر دولة أوروبية .في أكتوبر من نفس العام ، تبنت القمة الأوروبية الثانية ، موضوعات خاصة بالأمن ، وتم الإتفاق على تقوية التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب ، ومحاربة الفساد ، والجريمة المنظمة ، وغسيل الأموال .قامت لجنة وزراء دول الإتحاد الأوروبي ، بتوصية رقم 11- 2001 ، بتاريخ 19 سبتمبر 2001 ، في إطار إجتماع رقم 765 لممثلي وزراء دول الأعضاء ، والمتعلقة بإيجاد الأطر الأساسية لمكافحة الإجرام المنظم تذكر اللجنة أن هدف المجلس الأوروبي ، هو تحقيق إتحاد أكثر قوة بين أعضائه ، وهي متفطنة بضرورة ، وبأهمية وإيجاد سياسة جنائية موحدة لمكافحة الإجرام المنظم ، بتحديد الوسائل القانونية لجعل التشريعات أكثر فعالية وتشديد التعاون الدولي في هذا المجال[1] .

[1] – محمد الشريف بسيوني، مرجع سابق، ص 13.

–بدأ يظهر التعاون الأمني الأوروبي ، بصورة شاملة ومنتظمة بعد توقيع معاهدة الوحدة الأوروبية ماسترخ ، عام 1992 التي وفرت الحرية الكاملة في حركة رأس المال ، والسلع والخدمات ، والأشخاص ، عبر حدود الدول الأعضاء ، وبدون شك فإن دوائر الجريمة المنظمة ، ستستغل هذه الحرية للتحرك داخل الإتحاد مستغلين الفجوات الموجودة في التشريعات الوطنية للعمل عبر الحدود المفتوحة .والمجلس الأوروبي يوصي الدول الأطراف على ضرورة مراجعة سياستهم الجنائية ، وتشريعاتهم ، والسهر على إعلام كل الهيئات المعنية .وعرف المجلس الأوروبي الجماعة الإجرامية المنظمة ، بأنها مجموعة مكونة من ثلاثة أشخاصة فأكثر ، متواجدة من قبل ، تعمل بهدف إقتراف أحد ، أو العديد من المخالفات الخطيرة ، حتى تصل بشكل مباشر ، أو غير مباشر على مصلحة مالية ، أو مادية:

هناك أوجه تعاون أخرى ، لدول الإتحاد الأوروبي ، لمكافحة الجريمة المنظمة والجرائم الأخرى الخطيرة .فالمادة 4 من معاهدة ماسترخ ، تنص على تشكيل لجنة من كبار المسؤولين ، " **تعرف باسم لجنة ك 14** " ، تختص بتنسيق كافة الأعمال في مجال العدالة والشؤون الإجتماعية .ويرأس الإجتماعات لجنة ك 4 الدولة التي لها رئاسة الإتحاد الأوروبي ، وتشرف لجنة ك 4 على ثلاث مجموعات رئيسية :المجموعة الأولى الهجرة واللجوء السياسي المجموعة الثانية : تعاون الشرطة والجمارك ، والتي تشمل المخدرات ، الجريمة المنظمة ، مكتب الشرطة الجنائية الأوروبية ، ومكافحة الإرهاب .المجموعة الثالثة : التعاون القضائي ، وتشمل تسليم المجرمين ، تبادل المساعدة القضائية ، معاونة الأجهزة القضائية للعمل سويا من خلال الإتحاد الأوروبي وذلك لمنع الذين يرتكبون جرائم في دولة من الدول الأعضاء أن يجدوا ملاذا آمنا من المحاكمة في دولة أخرى.

المطلب الثالث: الهجرة الغير شرعية

تعتبر الهجرة الغير شرعية قضية سياسية حاسمة،صنفت كإحدى المشاكل العليا التى تواجه العديد من الدول حيث اعتبرت مسألة امنية تحتاج عمليات تعاون وتنسيق على اكثر المستويات مع أكثر الفواعل وبالتالي :

الهجرة الغير شرعية : هي الانتقال او الحركة من مكان الى اخر او إلى دولة اجنبية بقصد الإقامة فيها دون الحصول على الموافقة من قبل الدول المستقبلة أي بعيدا عن الأطر الرسمية والقانونية المتعارف عليه دوليا.

ومنه فإن الهجرة الغير شرعية تتم بطرق غير قانونية وذلك من خلال عدة وسائل كتزوير جوازات السفر والزواج من اجنبيات وغيرها فهي تتم بطرق غير قانونية مما يساهم بدوره في بروز العديد من المشكلات الأمنية كتجارة المخدرات مثلا[1].

وتظهر موجات الهجرة الغير شرعية من خلال صورتين،الأولى اقتصادية والهدف منها تحقيق حياة افضل ومن ثم العودة الى البلد الأم وذلك من خلال تحقيق الاستثمار ، اما الصورة الثانية فتكون بغرض الاستقرار النهائي من البلد المستقبل ،وطبعا المهاجر في كلتا الحالتين مدفوع نحو القيام بهذه الهجرة نظرا للعديد من الاسباب سواءا كانت اقتصادية او سياسية او اجتماعية او ثقافية....الخ[2] .

هناك اسباب سياسية تدفع بالمواطن إلى الهجرة وذلك كتهميش الحقوق والانظمة الديكتاتورية ايضا اسباب اجتماعية كإنخفاض الاستقرار السياسي الذي يؤدي بدوره الى سوء الحياة الاجتماعية.

كما تلعب البطالة ايضا دورا كبيرا في عملية الهجرة الغير شرعية ، وذلك من خلال ان ارتفاع نسبة البطالة والفقر يدفع بالسكان للهجرة بحثا عن ظروف احسن وهنا تكمن الاسباب الاقتصادية .

ومنه فإن الهجرة الغير شرعية تكمن من خلال عوامل تدفع بالسكان للقيام بها وفي هذا الصدد نجد **"نظرية الدفع والجذب "** ،الدفع يكمن في الاسباب بمعنى أن الظروف السيئة تدفع بالسكان إلى الهجرة غير الشرعية ويقابلها الجذب عند الدول المستقبلة وذلك من خلال الظروف المعيشية الحسنة والأنظمة الديمقراطية وغيرها . -كما قام **" القاموس الأمني "** بتعريف الهجرة الغير الشرعية على انها انتقال مجموعة من السكان من مكان إلى آخر على إثر كارثة سواء كانت طبيعية او بفعل إنسان كالحروب مثلا او الانقلابات السياسية [3].

وبالتالي فالهجرة الغير شرعية تختلف مدلولاتها وتتشابك مظاهرها ومعاييرها لك لذلك الغرض منها هو تحسين العيش او الاستقرار، إلا أنها تعتمد على شبكات سرية وهي عبارة عن عصابات تنطوى ضمن المنظمات

[1] – محمد الشريف بسيوني، مرجع سابق، ص 16.

[2] – maxime tandonnet, « **migration : la nouvelle vague questions contemporaines** », (paris : l'harmatton, 2003), p6.

[3] – إبراهيم الكيلاني وأخرون، "**القاموس الأمني إنجليزي – عربي**"، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1997)، ص 153.

الاجرامية تعمل على تنظيم وتسهيل واستدراج وتوجيه المهاجر وبالتالي تبقى الهجرة الغير شرعية محور تهديد أمني .

ومنه فالهجرة الغير الشرعية او الغير النظامية ظاهرة ذات أبعاد عالمية موجودة في كل الدول المتقدمة منها كالولايات المتحدة الامريكية والدول الأوروبية وفي الدول المتخلفة خاصة القارة الإفريقية وهذا ما دفع بالدول إلى الدخول في تجمعات بقصد مكافحة و مواجهة هذه الظاهرة التي أصبحت محور تهديد أساسي في العديد من المناطق في العالم و بالتالي هذه التجمعات التي تشكلت في شكل منظمات إقليمية تسعى لمكافحة و مواجهة هذه الظاهرة وذلك من خلال

_ تشجيع الإنضمام إلى الإتفاقيات الدولية لمواجهة الهجرة غير الشرعية .

_ تطوير تعاون أكثر فاعلية بين السلطات السياسية و الأمنية و القضائية في مجال مكافحة الهجرة الغير الشرعية.

_ تجهيز و تطوير وسائل مراقبة الحدود[1].

وبالتالي فالمنظمات الإقليمية تسعى جاهدة لمكافحة هذه التهديدات التي باتت تشكل عائقا و تهديدا أمنيا وهذا لما تسببه من تداعيات كنقل الأمراض و التجارة بالمخدرات و استعمال العنف بكل أساليبه و غيرها .

أسباب الهجرة الغير الشرعية :

أولا : نأخذ أسباب الهجرة والتي تم عرضها في الحصة السالفة الذكر والتي ذكرها بعض الأشخاص :

- البطالة .

- الإنبهار بالحياة في الغرب .

-الحالة الإجتماعية وتدهورها السكن ، الوضعية الصحية... الخ .

– العمل من أجل الحصول على العملة الصعبة " **الأورو**" .

[1] – محمد غربي، "**التحديات الأمنية للهجرة الغير الشرعية في منطقة البحر الأبيض، الجزائر نموذجا**"، الأكاديمية للدراسات الإنسانية والإجتماعية، العدد 8، 2012، ص 52.

السخط على النظام السياسي القائم حيث صرح أحد المهاجرين غير الشرعيين " نطلب من رئيس الجمهورية أن يوفر لنا العمل... الخ.

- أدت الثورة الإتصالية المتنامية من سنة لأخرى في العالم وخاصة في البلدان الصناعية المتقدمة التي نشهد مستويات مرتفعة إلى جلب قوى العمل الجنوبية الباحثة عن الشغل والظروف المعيشية المتطورة والمسالك المهنية المستقرة المنعدمة في بلداننا الأصلية.
- التباين المستمر والمتنامي بين معدلات النمو السكاني ومعدلات النمو الإقتصادي التي تتحكم في إيجاد فرص العمل مما أدى إلى إرتفاع نسب البطالة بكل أنواعها الظرفية والهيكلية والتقنية.

ومن أهم الأسباب الدافعة للهجرة توفر العملة أو نقدية الإقتصاديات الوطنية ،من جهة أخرى توصلت بعض الدراسات التطبيقية حول الهجرة الداخلية إلى نتائج مطابقة نسبيا للتحاليل النظرية القاتلة بأن تباين مستويات الدخل عند الأفراد الإقتصاديين يلعب دورا هاما وفعالا في إتخاذ القرارات الخاصة .بالهجرة الخارجية لكن هذه الدراسات المتوفرة مازالت مكبلة بإشكاليات منهجية كبيرة إذ تحوم شكوك جدية حول مجاعة الطرق الحالية لتقييم تفاعل تدفقات الهجرة مع ما يشهده تباين الأجور من تغيرات مستمرة ومتباينة[1].

آليات " إتفاقيات الشراكة " لمكافحة الهجرة الغير شرعية :

نجد من بين هذه الاتفاقيات مشروع قانون إتفاق الشراكة والمكون من 259 صفحة هذا المشروع الذي طرح على البرلمان بغرفتيه يتم المصادقة عليه من قبل الجزائر ودول أوروبا وبهذا يتشكل هذا المشروع "العبقرية الأوروبية" لأنه وبمجرد المصادقة عليه تكون الجزائر و مثيلاتها من الدول المصدرة لمثل هذه الظاهرة أمام نص قانوني لا مناص منه تجاوزه وهو ما كانت تبحث عنه الدول الأوروبية منذ أزيد من عشرية من الزمن ولم تصل إلى تجسيد ذلك إلا هذه المرة وكان ذلك في : **2005/03/05** وفي المشروع أفرد لذلك الفقرة 03 منها التي تؤكد على شرط عودة الأفراد المتواجدين في حالة غير شرعية في نظر التشريع المتعلق بالإقامة وبالاستقرار المعمول به في البلد المضيف ولأن هذه النقطة تعتبر مطالبا قديما بقي يفتقد إلى آليات تجسيده واقعيا فقد عاد المشروع إلى ميكانيزمات التجسيد في المادة 84 من مشروع الإتفاق المتعلقة بالوقاية من الهجرة غير الشرعية ومراقبتها وإعادة القبول ومما جاء فيها التأكيد على تبادل المعلومات حول تدفق المهاجرين غير الشرعيين

[1] - مجدوب عبد المؤمن، "**ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرها على العلاقات الأورومغاربية**"، دفاتر السياسة والقانون، العدد10، 2014، ص ص 304- 305.

والتعاون على الوقاية من الهجرة غير الشرعية ومن ومراقبتها وذلك من خلال موافقة الجزائر على إعادة قبول رعاياها المقيمين بطريقة غير شرعية على تراب الدولة الأوروبية بعد إتمام التعرف على الهوية والمتعارف عليه في هذا الإطار هو أنه مهما كانت نوعية الإتفاقات ودرجة تطور العلاقات بين الدول المستقبلة بهجرة غير الشرعية وتلك المصدرة لها فإن إعادة القبول لا يمكن أن تقع إلا في حالة واحدة.

وهي تأكد الدولة الأصل للشرعية من هوية مواطنيها بالأدلة الموثقة سواء أكان ذلك ببصمة أو الطريقة الكلاسيكية عبر جواز السفر غير أن هذه **ADN** الأصبع أو بالبصمة الجينية أي الأخيرة تبقى مستحيلة لان المهاجر غير الشرعي عادة ما " **يحرق** " بدون وثائق هوية أو بوثائق هوية مزورة أو بوثائق هوية شرعية لكنه يعمد لإتلافها أو إخفائها مباشرة بعد إنتهاء مدة إقامته الشرعية ودخوله مرحلة السرية وقد وجدت الدول الأوروبية في هذه الحيل وكذا في عدم تعاون الجزائر معها في إثبات هوية رعاياها المقدرين بالآلاف خاصة في فرنسا والمانيا الإتحادية وبريطانيا طيلة مرحلة عشرية التسعينات لاعتبارات موضوعية تتعلق بالظروف الأمنية وما يترتب عن ذلك من تسلسل لعناصر مجهولة الهوية و خارجة عن دائرة المراقبة والتصنيف الأمني عقبة كبيرة في كيفية التعامل معهم ، مما اظطر هذه الدول الى حجزهم لمدة معينة على أمل الحصول على إثباتات مادية تساعد على ترحيلهم غير أن ضغوط منظمات حقوق الإنسان واحزاب الخضر المحلية عادة ما تقتضي إلى إطلاق سراح هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين دون ترحيلهم ولذلك جاء هذا الإتفاق ليعطي للمسالة شيئا من الصرامة حيث يؤكد في الفقرة الأولى من المادة 48 على إلزامية منح الجزائر لرعاياها وثائق الهوية اللازمة لهذه الغاية ومعنى هذا أن الجزائر بعد المصادقة على إتفاقية الشراكة تصبح ملزمة بالتعاون مع الدول الأوروبية في التعرف على هوية رعاياها وذلك من خلال تقديم عينات لبصمات الأصابع في بعض الحالات وفي **ADN**الموجودة على الحالة المدنية أو مطابقة عينات حالة المطابقة.

تصبح المصالح القنصلية الجزائرية بتلك الدولة ملزمة باستصدار وثيقة الترحيل، وإذا كان هذا البند ليس بالأمر الخطير طالما أن الأمر يتعلق بالرعايا الجزائريين فإن من غير المعقول هو أن ينساق النواب وراء رغبة جامحة لدى الدول الأوروبية ، تتمثل في قبول رعايا غير جزائريين إلتحقوا بالضفة الشمالية للبحر المتوسط عبر الأراضي الجزائرية و هو ما تشير إليه الفقرة 02 من المادة 48 حيث تتحدث عن مفاوضات حول إعادة قبول رعايا

دول أخرى قادمين مباشرة من إقليم أحد الطرفين و المقصود هنا هي الجزائر على إعتبار أن الكثير من الرعايا الأفارقة يتخذون من التراب الجزائري جسر للإبحار نحو الشمال و ليس العكس[1].

- **الخطة الأوروبية لمحاربة الهجرة :** نتيجة لمعاهدة برشلونة طرح الإتحاد الأوروبي برنامجه الأول للمعونة و التعاون المعروف باسم "مبدأ لتطوير الوضع الإقتصادي كما رجح وزراء أوروبيين مؤخرا أن يبدأ الإتحاد الأوروبي العمل بخطة محاربة الهجرة غير الشرعية باستخدام فرق للتدخل السريع كما أعلن وزير الداخلية " نيكولا ساكوزي" عن شروع قانون يشجع على الهجرة المنتقاة معبرا على أن هذه الفكرة ستتصدي للهجرة غير النظامية وهذا وعبر وزراء العدل و الداخلية التابعون لدول الإتحاد الأوروبي عن تأييدهم الكبير لخطة إنشاء فرق للتدخل السريع لمساعدة الدول الأعضاء في التصدي لموجات التدفق المفاجئة للمهاجرين غير الشرعيين أو طالبي اللجوء السياسي.
- إنعقاد القمة الأوروبية المتوسطية 27 نوفمبر 2005.
- السيد الطيب الفاسي الفهري إعتبر أن الرئاسة المشتركة المغربية الإسبانية للحوار ستتولى انطلاق من 2008/01/12 تدابير القضايا ذات الأولوية داخل المج و ستقوم بوضع الآليات الضرورية لبحث القضايا السياسية و الأمنية و الإقتصادية و غيرها من القضايا كالبيئة و الهجرة .

نتائج و تأثير الهجرة الغير الشرعية على العلاقة الأورومغاربية :

التأثير الإقتصادي: لا تمثل الهجرة الخارجية المغاربية إلا حلولا ظرفية بالنسبة للبلدان المغاربية المدعوة من الآن فصاعدا إلى تنظيم هذه التدفقات المهاجرة بتوفير حد أدنى من شروط التشغيل المعيارية لصالح مواطنيها فور رجوعهم من الإقامة و الشغل في ظروف معيشية و أمنية مقبولة و ذلك عبر إتفاقيات بينية و متعددة الأطراف مع بلدان الإستقبال الأوروبية المتقدمة .

- **أما عن تأثير الهجرة السرية على العلاقة الأورومغاربية فهي :** للهجرة السرية تأثيرات كبيرة على العلاقات الأورومغاربية فإن كل طرف ينظر إلى الطرف الآخر بأنه مصدر التهديد فمثلا ترى دول الإتحاد الأوروبي و بمجموعة من الإحصاءات أن العمالة أو المهاجرين من الضفة الجنوبية يولدون شبح البطالة فالعاطلون عن العمل في أوروبا يبلغ عددهم حوالي 18 مليون نسمة و ربما يتجاوز هذا الرقم كما أن المهاجرون ينافسون مواطني الإتحاد الأوروبي على سوق العمل التي أصبحت تضيق تدريجيا و هذا ما يؤدي إلى

[1] – مجدوب عبد المؤمن، المرجع السابق، ص 306.

ظهور الفساد و الجريمة إضافة إلى تخوف الإتحاد الأوروبي من تدفق المهاجرين هو استغلال القوى اليمينية المتطرفة في البلدان الأوروبية لهذه الظاهرة وتعد كل من ألمانيا و فرنسا مسرحا رئيسيا ففي ألمانيا يوجد 63% من حوالي 65000 شخص يعتنقون أفكار متطرفة يمينية و ينتمون إلى الحزب الجمهوري و قد وضعت الجبهة الوطنية الفرنسية قضية إعادة المهاجرين المغاربة إلى بلادهم ضمن برنامجها السياسي كقضية أساسية ، و في ضوء هذه التهديدات ومع أن الإتحاد الأوروبي ضمن حماية حقوق المهاجرين الشرعيين كافة بموجب القانون فقد قبل طرفي مؤتمر برشلونة "المتوسطي مبدأ" مسؤولية السماح بإرجاع المهاجرين إلى ديارهم الأصلية أما من الجانب العربي فهم يرون أن المجتمع الأوروبي يصنع من المهاجرين و أبنائهم ذوي ثقافة مختلفة ثقافة الوطن الأم مما يؤثر على الإنتماء القومي لهم وما يؤكد على خطورة الترابط الثقافي وما أكدته الأحداث الأخيرة و خاصة في الجزائر و ما تعانيه سياسيا أن معظم العمليات الإرهابية تمول و يخطط لها من خارج الجزائر و خاصة من الجالية الجزائرية المقيمة في أوروبا مما أنتج آثار سلبية عدة على العلاقات الفرنسية الجزائرية كما أن هذا العدد الكبير من المهاجرين يمكن أن يصبح ورقة للضغط على الحكومات المغاربية حيث أن تعرضها لأية عملية طرد جماعي أو إضطهاد قد يربك إقتصادات هذه الدول والتي تعاني من مشكلات إقتصادية وديون تسبب لها الكثير من الأزمات الإقتصادية و بالإضافة إلى هذا ما يحدث بين المغرب و إسبانيا حيث أن إسبانيا تتماطل في إتمام اتفاقية العمالة المغربية الموسمية وترجع السبب في كون المغرب لا تعمل من أجل الحد من الهجرة غير الشرعية إضافة إلى عدم قبول المغرب المهاجرين غير الشرعيين الذين لا يحملون جنسية مغربية لأنه مهما كان حجم التأثير فإن هذا الأخير يكون ذا أضرار كبيرة على الجانب الضعيف بحكم أنه يكون تابع لا متبوع ، كما أنه من غير المعقول أن يطالب الإتحاد الأوروبي مجموعات من الدول المتفرقة لا الموحدة من أن تحقق الأمن و الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي و الذي مازالت تعاني هي الأخرى منه رغم التقدم و الجهود الموحدة بين دوله[1].

[1] – مجدوب عبد المؤمن، المرجع السابق، ص 307.

المبحث الثالث: آليات المنظمات الإقليمية لمواجهة التهديدات المعاصرة

إن بروز التهديدات الأمنية وتفاقمها ساهم في دفع المنظمات الإقليمية لمواجهتها وذلك وفق آليات سياسية واقتصادية واجتماعية وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب .

المطلب الأول : الآليات السياسية

تهدف الآليات السياسية إلى التنسيق العسكري لرد أي تهديد محتمل ، وذلك عن طريق إتخاذ خطوات مترجة تهدف إلى التنسيق السياسي الدفاعي بين أكثر من طرف وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على مواجهة مصادر التهديد والحفاظ على الأمن الإقليمي وذلك وفق خطوات:

-الدفاع عن الوحدات المشكلة لهذا الإقليم وذلك عن طريق تنمية القدرات العسكرية.

- توحيد الإرادة في مواجهة وحدة الخطر.

أيضا تعتبر الوساطة والتفاوض والتحكم والتدخل من الآليات السياسية التي تقوم بها الدول الأعضاء لمواجهة التهديدات[1].

1- الوساطة : وهي جهود تبذلها جهة معينة للتوسط لحل مشكلة ما وهي آلية أساسية في المنظمات الإقليمية كونها تسعى لتوفير التدريب المنتظم وذلك من خلال :

- الإعداد الجاري لقائمة بأسماء المبعوثين المحتملين والخبراء الفنيين في مجال الوساطة.

- إنشاء نظم فعالة للإتصالات.

[1] - أحمد أبو ناجي، "**مدى فاعلية الوسائل البديلة لحل النزاعات الدولية وعلاقاتها بالقضاء**"، (القاهرة: دار النهضة، 1997)، ص 68.

وبالتالي الوساطة هي إحدى الطرق الفعالة لفض المشاكل الأمنية بعيدا عن التقاضين,، وذلك من خلال إجراءات سوية تكفل الخصوصية وذلك عن طريق إستخدام وسائل وفنون مستحدثة بغية الوصول إلى تحقيق الأمن والتخلص من المشاكل[1].

2- التفاوض : وهو موقف تعبيري حركي قائم بين طرفين أو أكثر حول قضية من القضايا يتم من خلاله عرض وتبادل وتقريب وموائمة وتكييف وجهات النظر وإستخدام كافة أساليب الإقناع للحفاظ على

المصالح القائمة أو الحصول على منفعة جديدة بإجبار الخصم بالقيام بعمل معين أو الإمتناع عن عمل معين في إطار علاقة الإرتباط بين أطراف العملية التفاوضية تجاه أنظمتهم أو تجار الغير .

وبالتالي يعتبر التفاوض موقف ديناميكي يقوم على الفعل ورد الفعل وهو موقف يتطلب قدرات هائلة اللتكيف السريع والمستمر وللموائمة الكاملة مع المتغيرات المحيطة بالعملية التفاوضية ومنه فالمنظمات الإقليمية تعتمد على التفاوض عالية تسعى من خلالها إلى القيام بعمل او الإمتناع عن القيام به معين يتفق على القيام به مجموعة من الأطراف وبالتالي لا تتم أي عملية تفاوض بدون هدف أساسي تسعى إلى تحقيقه أو الوصول إليه وتوضح من أجله المخطط والسياسات ، ومنه نجد المنظمات الإقليمية تسعى من خلال التفاوض لكي تواجه التهديدات الأمنية بما يكفل تحقيق الأمن الإقليمي .

3 -**التدخل الدولي** : وهو عمل إرادي تقوم به وحدات دولية سواء كانت دولة او مجموعة دول ، منظمة عالمية أو منظمة إقليمية ، مستخدمة لوسائل الإكراه بجميع أشكالها من أجل تغيير شيء ما دون إعتبار لوافقة الأخير (الطرف الآخر)[2].

وبالتالي المنظمات الإقليمية تعتمد على التدخل الدولي كآلية تمكنها من تحقيق مصالحها إما بالتدخل الدولي العسكري أي إستخدام القوة العسكرية أو التهديد بإستخدامها وهذا طبعا راجع لأهمية الهدف المرجو والمراد تحقيقه.

---

[1] – خالد بكشيط، "**دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**"، مذكرة ماجيستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم والإعلام، تخصص العلاقات الدولية، 2011)، ص 56.

[2] – نور الدين حتحوت، "**التدخل الدولي وضمانات الإلتزام الدولي بإحترام حقوق الإنسان**"، أطروحة دكتواره في العلوم السياسية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013)، ص 84.

ومنه فإن التهديدات الأمنية إن فشلت معها الأساليب التفاوضية فإن المنظمات الإقليمية تلجأ إلى التدخل الدولي حيث تستخدم كافة الوسائل التي تمكنها من الحفاظ وتحقيق على الأمن الإقليمي والدولي .

المطلب الثاني : الآليات الإقتصادية :

تكمن الآليات الإقتصادية في تحقيق التنمية والتعاون الدولي والدعم المادي أيضا إنشاء إستثمارات إقتصادية وغيرها.

1- التنمية : ومنه تلعب التنمية دورا فعالا بإعتبارها المفتاح الحقيقي وذلك كون أن التنمية الإقتصادية تكمن في مدى النمو الفعلي وهو القضاء على الأسباب الرئيسية كالفقر والتوزيع الغير عادل للثروات كون تقديم الحاجات الأمنية للفرد لا يكفي ، لذلك تضمنت التنمية إجراءات وقائية من التهديدات بما يكفل تحقيق الإستقرار الداخلي والإقليمي والعالمي ، لذلك نجد المنظمات الإقليمية وبالخصوص منظمة الإتحاد الأوروبي تسعى لتحقيق التنمية بإعتبارها هي الوسيلة والطريقة الفعالة التي تمكن من التخلص من الأزمات ، لذلك منظمة الإتحاد الأوروبي جعلت التخلص من الأزمات شرطا أساسيا لابد منه ، ومنه فالتنمية الإقتصادية إرتبطت إرتباطا وثيقا بالمشروعات الإقتصادية من مختلف الأحجام وبالتالي النجاح في إرادتها والتغلب على المشكلات التي تواجهها يحقق جانبا إيجابيا[1].

ومنه فإن التنمية بكافة مقومتها وآلياتها تعتبر وسيلة فعالة للقضاء على الأسباب المؤدية للمشاكل الأمنية فالقيام بمشاريع إقتصادية وتشجيع الإستثمارات الأجنبية يساهم بدوره في توفير مناصب شغل للبطالين وبالتالي القضاء على الفقر مما يساهم بدوره في دفع عجلة التنمية ورفع معدلات النمو الإقتصادي .

ومنه فالمنظمات الإقليمية تعتمد على التنمية كآلية من الآليات الإقتصادية ، وذلك من خلال إستقطاب تأييد ومساعدات الدول من خلال الدعم المالي وإنشاء شبكات إجتماعية لتقديم المساعدة للأفراد المحتاجين بما يساهم بدوره في سد بعض الثغرات للقضاء على جذور أسباب المشاكل الأمنية[2].

[1] – مرسي مشري، "**مداخلة بعنوان: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات**"، (مداخلة مقدمة في ملتقى دولي، جامعة الشلف: كلية العلوم القانونية والإدارية، فرع العلوم السياسية، 2008)، ص 8.

[2] – مرسي مشري، المرجع السابق، ص 13.

2-التعاون الدولي : يلعب التعاون الدولي دورا كبيرا في الإقتصاد وذلك من خلال تعاون الدول من أجل تحقيق مصالح مشتركة ، وبالتالي لا يتم التعاون إلا من خلال وجود مصالح عامة متبادلة بين الدول فهي تحاول فحص الظروف التي من خلالها يمكن أن تؤدي هذه المصالح إلى التعاون .

ومنه إن الإعتماد المتبادل بين الدول يقود إلى تعزيز حالات السلام وتقليص إحتمالات الأزمات والصراعات بينهم وذلك من خلال أن التعاون يقوي العلاقات بين الدول ويساهم في بناء السلام وحسن الجوار.

ومنه نجد أن المنظمات الإقليمية ساهمت في التعاون من أجل القضاء ومكافحة العديد من التهديدات الأمنية كالجريمة المنظمة والإرهاب والهجرة الغير الشرعية ، وذلك من خلال دعم المبادرات والتعاون على الصعيد الإقليمي بشأن الحد من هذه المشاكل الأمنية.

تعزيز قدرات إدارة المخاطر القائمة على المشاركة وتشجيعها على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي وعلى الصعيد العملي قطعت جهود التعاون الأوروبي في مجال صنع ومكافحة الإرهاب خطوات مهمة حيث ساعدت المتغيرات الأوروبية والدولية على تسريع بدء العمل لاتفاقية منع ومكافحة الإرهاب .فيما إحتل النصاب القانوني لهذه الدول الموافقة على هذه الإتفاقية كما إنتهت الدول الأوروبية من صياغة خطة العمل الأوروبية في مجال منع الإرهاب والتعاون من أجل مكافحته[1].

وبالتالي هذا مثال على تجمع الدول ضد تهديد خارجي وهذا ما يوضح جليا التعاون الدولي ضد التحديات الأمنية ، ولذلك يجب على الدول المتكتلة في منظمات إقليمية السعي إلى محاربة الأخطار والتهديدات بكل أنواعها كالاحتباس الحراري والنزاعات الإقليمية والكوارث الإنسانية وغيرها ومكافحة الجرائم بكل أنواعها من خلال إبرام الإتفاقيات وتنظيم المؤتمرات وغيرها.

المطلب الثالث : الآليات الثقافية والإجتماعية :

تعتبر الآليات الثقافية والإجتماعية من أهم الركائز التابعة الآليات السياسية والإقتصادية بإعتبارهم آليات للمنظمات الإقليمية ، وبالتالي تكمن الآليات الثقافية والإجتماعية في إستهداف ثغرات التنفيذ ولا سيما مجالات الأسربدة وتنظيمها.

[1] – سمير حسام راضي، "**مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية**"، (جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية)، ص 31.

-التنسيق والتعاون بين الوزارات القطاعية.

-موائمة السياسات السكانية مع السياسات القطاعية خاصة في مجالات التعليم والصحة.

وبالتالي تكمن أهمية التعليم في إكتساب المعارف للدارسين ومحو أميتهم ويقود إلى تنمية الموارد البشرية لتحقيق التنمية الإجتماعية الوطنية والتعليم يضطلع بدور رئيسي في تحقيق التنمية الإجتماعية فهو محفز للتنمية الإجتماعية[1].

ومنه التعليم من أبرز الآليات التي تجعل الفرد واعيا وعلى دارسة بحقوقه وواجباته مما يمكنه من عدم التعدي على حرية الغير وبالتالي التعليم يساهم في خلق مجتمع واعي وذلك من خلال بناء العقل المعرفي للإنسان وفق المنهج التعليمي والتربوي مآلية في تكوين ثقافية معرفية مشتركة.

ومنه فالعديد من المنظمات الأقليمية تسعى من خلال الآليات الثقافية والإجتماعية إلى تنمية الروح الثقافية لدى الدول مما يساهم بدوره في قلة المشاكل الأمنية وذلك من خلال القيام بالعديد من المؤتمرات كالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي دعى للقيام بتدخلات في قطاع التعليم بهدف تحقيق ثلاث أهداف رئيسية تتمثل في:

- زيادة فرص الحصول على التعليم والتدريب والمشاركة فيها.

-التركيز بصفة أكبر على التكافؤ بين الجنسين والمناطق الجغرافية.

- تحسين نوعية التعليم وتعزيز سبل تقديمه .

وأخيرا يمكن بأن المنظمات الإقليمية تسعى جاهدة للقضاء على المشاكل الأمنية من خلال الإستثمار في التعليم والبحوث الأساسية والتطوير والرعاية الصحية الشاملة ، وأيضا زيادة عدد المرافق التعليمية والصحية مما يكفل للفرد الظروف الحسنة ، وبالتالي التخلص من أسباب المشاكل الأمنية[2].

خلاصة الفصل الثاني :

[1] – مرسي مشري، مرجع سابق، ص 15.

[2] – سمير حسام راضي، مرجع سابق، ص 34.

تم التطرق في هذا الفصل إلى دور المنظمات الإقليمية في مواجهة التهديدات الأمنية حيث تمت دراسته في ثلاث مباحث ، تم التطرق فيها إلى التهديدات التماثلية والتهديدات اللاتماثلية وأهم الآليات التي إعتمدت عليها المنظمات الإقليمية لمواجهة التهديدات الأمنية .

ومما سبق تم استخلاص النتائج التالية :

أن المنظمات الإقليمية لها دور كبير في مواجهة التهديدات الأمنية وذلك من خلال آلياتها التي تسعى من خلالها للحفاظ على الأمن الإقليمي ويمكن ترخيص النتائج المتواصل إليها فيما يلي:

1 –أن المنظمات الإقليمية تسعى لحل وإدارة الأزمات الداخلية التي أصبحت تشكل العديد من المشاكل وذلك من خلال القضاء على التمردات ، وحل وتسوية الأزمات وفق آليات معينة كجهود الإتحاد الأوروبي لحل التهديدات التماثلية.

2– أيضا المنظمات الإقليمية كانت ولازالت تركز من هلال آلياتها على مكافحة التهديدات اللأتماثلية كالإرهاب والجريمة والهجرة الغير شرعية وذلك من خلال القيام بمبادرات تسعى لمكافحة هذه التهديدات كمبادرة مكافحة الإرهاب.

3 –تفاقف التهديدات والمشاكل الأمنية دفع بالمنظمات الإقليمية إلى تعزيز آلياتها الإقتصادية والسياسية والثقافية والإجتماعية وذلك للقضاء على الجذور الأساسية التي تسبب هذه المشاكل .وتقديم حلول لهذه المشاكل كالتنمية والتعاون الدولي وعلاقات حسن الجوار والتعليم وتطوير القدرات البحثية ، كا هذا كفيل لتوعية الأفراد للإبتعاد من هذه الكوارث الإنسانية كتجارة المخدرات وغيرها لذلك تعزيز هذه الآليات هو الحل الأنسب لمواجهة هاته التهديدات .

الفصل الثالث :

طبيبعة السياسات الأمنية الأوربية المشتركة

على الرغم من ولادة الاتحاد الأوروبي منذ أكثر من نصف قرن ، وتوسع هذا الاتحاد من ست دول إلى 27 دولة في يومنا هذا ليضم قرابة 500 مليون نسمة ، فضلا عن وجود 1.3 بليونا من البشر في 80 دولة مرتبطين بالاتحاد بأشكال مختلفة مثل المساعدات ، الاستثمارات الأجنبية ، التجارة والمال ، كما يعيش ثلث سكان المعمورة في المجال الأوروبي في منطقة تخضع للتأثير الأوروبي .

وتؤكد الإحصائيات آن الاتحاد الأوروبي مسؤول عن ربع الناتج الاقتصادي على مستوى العالم ، كما يمثل أضخم مشتر منفرد للسلع من البلدان النامية في العالم ، وهو اكبر مانح للمساعدات بلا منافس . وفي ظل كل هذه العوامل ينشا الثقل الجغرافي السياسي الحقيقي للاتحاد .

وعلى الرغم من هذه المقومات إلا أننا لا نلاحظ بوضوح أثار هذا المسار الوحدوي في السياسة الخارجية الأوروبية ، لان هذه الأخيرة خضعت للعديد من المحددات الخارجية والداخلية والتي ستكون موضع البحث .

وتعد السياسة الخارجية الموحدة للاتحاد الأوروبي مطلبا رسميا وشعبيا ، فلا يستطيع زعماء أوروبا أن يرجعوا افتقارهم للقدرة على التعاون فيما يتصل بشؤون السياسة الخارجية إلى الرأي العام المعادي . فقد أظهرت دراسة مسح حديثة أجراها صندوق مارشال الألماني أن 88 % من الأوروبيين الذين شاركوا في المسح يريدون أن يضطلع الاتحاد الأوروبي بقدر أعظم من المسؤولية في التعامل مع التهديدات العالمية . وتنبثق أهمية هذا البحث من التأثيرات السلبية التي نشأت عن التباين بين مواقف غالبية الدول الأوروبية بشان الحرب ونتائجها وضبابية المواقف الأوروبية وعدم وضوح السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وافتقادها للعديد من آليات التأثير .

المبحث الأول : تطور السياسة الأمنية المشتركة للإتحاد الأوربي .

المطلب الأول : الخلفية التاريخية للسياسة الأمنية الأوربية المشتركة .

السياسة الخارجية والمنية الأوروبية المشتركة (س خ ا م) :

إن فكرة أن يتحدث الاتحاد الأوروبي بصوت واحد في الشؤون الدولية قديمة قدم عملية التكامل الأوروبي . ولكن الجهود التي بذلها التحاد في مجال السياسة الخارجية كانت اقل تقدما من الجهود التي بذلت في مجال السوق المشترك والعملة الموحدة . إلا أن التغيرات الجيوبوليتيكية بعد انهيار الدول الشيوعية قادت الاتحاد إلى مضاعفة جهوده في التحدث والفعل بشكل موحد – ما قاد إلى نتائج ايجابية .

المطلب الأول : تطور السياسة الخارجية الأمنية المشتركة (س خ ا م) : تاريخيا مرت عملية تشكل سياسة خارجية للاتحاد بمحطات مهمة نذكر منها :

الخطوة الأولى : كانت محاولة طموحة في 1954 عبر تأسيس مجموعة الدفاع الأوروبي ، والتي فشلت في الدقيقة الأخيرة . وجمعت كلا من الدول الأعضاء فرنسا ، بلجيكا ، ألمانيا ، لكسمبورغ ، ايطاليا وهولندا ، لكنها باءت بالفشل بسبب رفض فرنسا لها لأنها تمس السيادة القومية الفرنسية . وقد كانت تلك الخطة الدافع للقادة الأوروبيين لإضفاء صبغة سياسية على تعاونهم الاقتصادي من اجل التنسيق في مجال السياسة الخارجية.

الخطوة الثانية : المحاولة الثانية كانت في تشرين الأول 1970 عندما اتفق وزراء خارجية الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة الأوروبية على ما يسمى " التعاون السياسي الأوروبي political cooperation European " على أن يتم من خلاله تبادل المعلومات وتنسيق سياسات دولهم الخارجية قدر الإمكان في مجال السياسة الخارجية . وتحت هذا العنوان بدأت تظهر بيانات الاتحاد الرسمية التي تدين الاعتداءات حول العالم ، أو تدعم الأمم المتحدة والمبادرات السلمية حول العالم ، ولكن في بعض الأمور الحساسة والتي يكون لأحد الدول الأعضاء مصلحة فيها لم تكن هناك قرارات تصاغ بسبب قاعدة الإجماع في اتخاذ القرار [1] .

[1] – حسين طلال مقلد، "**محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوربية المشتركة**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، العدد الأول، 2009، ص 222.

الخطوة الثالثة : معاهدة ماستريخت التي وقعت في 7 / 2 / 1992 ودخلت حيز التنفيذ في: 1 / 11 / 1993 ، وأسست الاتحاد الأوروبي الذي هدف إلى تعزيز التعاون بين الحكومات الأوروبية ، في الشؤون الاقتصادية والمالية ، وأنشأت السياسة الأمنية والخارجية المشتركة للاتحاد ، ودفاعية تستكمل بسياسة دفاعية مشتركة عندما تنضج الظروف ، والتعاون في العدالة والشؤون الداخلية . وجاءت معاهدة أمستردام 1997 مكملة لهذا المشروع ، فأكملت عملية الدمج من خلال إدخال أوروبا الغربية داخل الاتحاد الأوروبي وجعل المهمات الدفاعية جزءا لا يتجزأ من آليات قرار الاتحاد وحدد الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت أغراض السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة و أهدافها و هي :

* حماية القيم المشتركة و المصالح الأساسية للاتحاد.

* صيانة استقلال الاتحاد ،و قد اتخذ هذا الإعلان بعدا سياسيا أكثر منه دفاعيا في نص ماستريخت ،و يتبين ذلك من الإضافة التي وردت في معاهدة امستدرام 1997و التي نصت على ضرورة الدفاع عن استقلال الاتحاد الأوروبي ،وعن حدوده الخارجية بوجه أي اعتداء محتمل و هو مفهوم واسع النطاق له بعد دفاعي – خارجي وامني _داخلي في أن معا .

* المحافظة على الأمن و السلم الدوليين .

* تعزيز التعاون الدولي مع أفضلية للجوار الأوروبي حسب اتفاقية لشبونة 6 / 1992.

* دعم الديمقراطية و استقلال القضاء و احترام حقوق الإنسان .

ويرى منتقدو ماستريخت انه يمكن تشبيه الاتحاد الأوروبي وفقا لاتفاقية ماستريخت بمركبة تسيرها ثلاثة محركات متباينة القوة :الأول يقوم بتشغيل الآليات التي تعمل على توحيد السياسات ولاسيما النقدية و الاقتصادية أما الثاني فيقوم بتشغيل الآليات التي تستهدف السياسات الخارجية و الأمن الأوروبيين فقد نصت معاهدة ماستريخت على ضرورة بذل جهد اكبر لبلورة سياسة أوروبية خارجية وأمنية مشتركة من خلال تعاون منظم ومنسق بين الدول الأعضاء "وعلى " إجراءات أو أفعال مشتركة يصدر بشأنها قرارات من المجلس تتخذ

بالإجماع ،في حين يقوم المحرك الثالث بتشغيل الآليات التي تستهدف تحقيق التعاون في مجالات القضاء والأمن الداخل [1].

ويؤخذ على هذه الاتفاقية بأنها جعلت من الدول الأعضاء فاعلين أساسيين في تحرك مشترك في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة أي أن الدول لا تلتزم بهذا التعاون إلا بعد تحديد أهدافها الخاصة في ضوء مصالحها .ونصت المادة 8 من ماستريخت على اتخاذ القرار بالإجماع .

الخطوة الرابعة : إعلان **سانت مالو** كانون الأول 1998 والذي يعد خطوة مهمة في تطوير السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة .حيث وافق رئيس الحكومة البريطانية طوني بلير والرئيس الفرنسي جاك شيراك على أن تكون للاتحاد القدرة على التحرك المستقل ،وان تكون هذه القدرة مدعومة بقوات عسكرية قوية وفاعلة ،وكذلك الأدوات التي يمكن من خلالها استخدام هذه القوات ، من اجل الرد السريع على المخاطر الجديدة و الاستجابة للالتزامات الدولية ".كما ألزموا أنفسهم بان هذه المهمة يجب أن تكون بالتوافق مع الالتزامات الدولية لهذه الدول في إطار حلف الناتو مما أسهم في إيجاد حلف شمال الأطلسي فعال باعتباره انه يمثل أساسا للدفاع الجماعي بين أعضائه . وجاء في المادة الثالثة من الإعلان : " من اجل أن يتخذ الاتحاد الأوروبي قرارات ويوافق على العمل العسكري في حال عدم تحرك الناتو ، فان التحاد الأوروبي يجب أن تكون له هياكل ملائمة وقدرة على تحليل المواقف ومصادر الاستخبارات والتخطيط الاستراتيجي " ، وتأتي أهمية هذا القرار كونه مكن التحاد من التدخل العسكري دون العودة للناتو . وختم البيان بالقول :" نحن مصممون على أن توحد جهودنا لكي نمكن الاتحاد من أن يعبر بقوة عن أهدافه " . وقد حظي البيان بترحيب مجلس أوروبا إذ أعلن رؤساء دول وحكومات الاتحاد عن تأييدهم لقيادة اتحاد غرب أوروبا [2].

الخطوة الخامسة : اجتماع مجلس أوروبا في كولن في 3 – 4 حزيران 1999 فقد تم إنشاء ما يسمى بالسياسة الأمنية والسياسة الدفاعية ESDP واعتبارها كجزء من السياسة الخارجية و الأمنية ، وتم وضع الإطار المؤسسي للسياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية . وتم تدشينه في قمة هلسنكي ، حيث تضمن عدد من الهياكل المؤسسية المحورية . وقد تم وضع هذه المؤسسات موضع التنفيذ ما بين تشرين الأول 1999 وآذار 2000 وهي تتضمن :

[1] – محمد مصطفى كمال، وفؤاد نهرا، "**صنع القرار في الإتحاد الأوربي والعلاقات العربية الأوربية**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص ص 131 – 132.

[2] – عماد جاد، "**الإتحاد الأوربي**"، تطور التجربة – السياسة الدولية –، العدد 161، 2005، ص 220.

1 – تعيين خافيير سولانا كأول ممثل أعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة ، وهو المنصب الذي استحدثته قمة امستردام فأصبح بذلك ممثلا أعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة .

2 – إنشاء اللجنة السياسية والأمنية التي تشمل موظفين رسميين (على درجة سفير) من أعضاء الاتحاد الأوروبي .

3 – إنشاء لجنة عسكرية أوروبية EMC وهي أعلى كيان عسكري في الاتحاد الأوروبي ، وظيفتها تقديم النصيحة العسكرية والتوصيات إلى المجلس الأوروبي .

4 – إنشاء خلية تخطيط عسكرية للاتحاد ، وذلك بعد الاتفاق بين الدول الثلاث الكبرى في الاتحاد الأوروبي **(بريطانيا – فرنسا – ألمانيا)** .

ووافق قادة الاتحاد على أن يقوم مجلس الاتحاد باتخاذ القرارات الخاصة بمواجهة الأزمات بالإجماع ، مع الأخذ في الاعتبار رؤى الدول التي لا ترغب في المشاركة .

الخطوة السادسة : قمة هلسنكي 10-11 كانون الأول 1999 وتم الإتفاق على إنشاء قوة عسكرية أوربية قادرة على حفظ السلم وعمليات إدارة الأزمات:

بحلول كانون الأول، يتم إنشاء قوات تصل ما بين 50 ألف إلى 60ألف جندي قادرة على الإنتشار خلال 60 يوما وقادرة على إستمرار مدة عام على الأقل .

الخطوة السابعة : قمة نيس 08 – 09 كانون الأول 2000 وضعت الأسس العلمية لنواة القوة العسكرية الأوروبية من ناحية ، وأقرت القمة لجنتي تسيير القوة الأوروبية وهما اللجنة السياسية والأمنية وتضم المندوبين الدائمين ، واللجنة العسكرية وتضم رؤساء أركان الجيش . وانتهت القمة بصيغة توفيقية بين الرغبتين الأوربية والأمريكية ، حيث جرى حذف الفقرة التي اعترضت عليها **مادلين أولبرايت** ، والتي كانت تتحدث عن الدور المقترح للاتحاد في إدارة الأزمات الدولية والعلاقات المستقبلية مع حلف الناتو أي سقط الاقتراح الفرنسي الذي كان ينص على استقلال هيئة التخطيط العسكري للقوة الأوربية .

الخطوة الثامنة: معاهدة لشبونة والسياسة الخارجية 13 / 12 / 2007 بدورها زودت معاهدة لشبونة (والتي ستدخل حيز التنفيذ قبل كانون الثاني 2009 في حال مصادقة جميع الدول الأعضاء عليها) الاتحاد بإطار موئسي ثابت ودائم حسب بيان للاتحاد الأوروبي في بروكسل ، فقد استحدثت منصب رئيس الاتحاد ، ومنحت سلطة انتخابه مدة عامين ونصف العام قابلة للتجديد مدة واحدة لمجلس رؤساء الدول والحكومات ، وجاء في المادتين 30 و 31 بان المؤسسات الجديدة " لا تؤثر في صلاحية الدول الأعضاء ، كما هم الآن

موجودون ، فيما يتعلق بتشكيل وصنع سياساتهم الخارجية أو تمثيلهم الوطني في الدول الثالثة والمنظمات الدولية "[1].

وهنا لابد من التأكيد على دور معاهدة لشبونة ومساهمتها المستقبلية في حال تمت المصادقة من جميع الدول الأعضاء في تفعيل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد وذلك من خلال :

1 . نهاية العمل الروتيني للرئاسة الأوروبية في العلاقات الخارجية ، وتعديل مدة رئاسة الاتحاد من ستة أشهر إلى سنتين ونصف قابلة للتمديد مرة واحدة مع بعض الدور لرئيس المجلس الأوروبي ليس فقط في مجال الشؤون البروتوكولية ولكن في حالات الأزمات (**المادة 13**) ،كما أصبح رئيس المجلس يعين مدة سنتين ونصف السنة ، في حال المصادقة على الاتفاقية من جميع الدول الأعضاء .

1 . وضع أهداف الاتحاد بشكل مبسط وواضح : السلام ، مساحة الحرية ، الأمن والعدل ، التشغيل الكامل التقدم الاجتماعي ، اقتصاد السوق الاجتماعي ، الصراع مع العنصرية والتجاهل الاجتماعي ، وحماية المواطنة.

2 . ملائمة مؤسسات الاتحاد مع الوضع الجديد للاتحاد بعد توسعه ليشمل 27 دولة .

3 . تأسيس مجلس الشؤون الخارجية الجديد ، وفصله عن مجلس الشؤون العامة .

كما حققت اتفاقية لشبونة تقدما في مجال " السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة " وخطت خطوات قوية نحو تطوير الدفاع الأوروبي وذلك عبر الخطوات الآتية :

1 . توسيع مجال السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة ، وعملياتها حسب المواد (المادة 27 و 28) ، فقد تضمنت فقرة حول الدفاع المشترك جاء فيها " إذا ما تعرضت دولة من أعضاء الاتحاد الأوروبي للهجوم فيتوجب على الآخرين تقديم المساعدة لها ،كما تضمنت فقرة حول التضامن ، هذا يعني أن الاتحاد وكل الدول الأعضاء سيقومون بتقديم كافة وسائل الدعم للدولة العضو في حال تعرضها لأي اعتداء إرهابي أو كارثة طبيعية .

2 . وسعت الاتفاقية قدرة الاتحاد على محاربة الإرهاب ، وعمليات ميدانية قد يضطر الاتحاد الأوروبي أو يطلب منه القيام بمفرده أو بالتعاون مع الدول أو منظمات أو تجمعات دولية أخرى في أوقات الأزمات أو الكوارث الطبيعية .

[1] – عماد جاد، المرجع السابق، ص 223.

3 . إقرار " تعاون منظم دائم " مفتوح لجميع الدول التي تتعهد بالمشاركة في برامج التعاون العسكري والتجهيزات .

4 . استعداد الدول الأعضاء للمشاركة في العمليات العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في طلبت الأمم المتحدة

5 . التأكيد على دور " وكالة الدفاع الأوروبي " والاهتمام بتطوير جيش أوروبي حقيقي وتنسيق العمل لتجهيز مختلف الجيوش الوطنية[1].

مثل التوقيع على معاهدة لشبونة خطوة على طريق عصرنة الاتحاد وإضفاء مزيد من الشرعية على وجوده السياسي ، وقد تتعرض الاتفاقية لانتقادات ولاسيما من الدول الصغيرة التي ترى في إلغاء قاعدة القرار بالإجماع مقدمة لتجاهل مصالحها وخصوصياتها التاريخية وفي تغيير بنية المفوضية انتفاء لنفوذها في المؤسسات الأوروبية وبداية لسيطرة الأقوى على مقدرات القارة إلا أن قناعة الأربعة الكبار فرنسا ألمانيا وبريطانيا وايطاليا القاضية بان تطوير هيكل صنع القرار في الاتحاد هو السبيل الوحيد نحو تعامل فعال مع تحديات العضوية دائمة التوسع .

[1] – حسين طلال مقلد، مرجع سابق، ص 626.

المطلب الثاني:

مؤسسات صنع القرار للسياسة الأمنية الأوروبية المشتركة:

سنلقي الضوء خلال الأسطر القادمة على دور معاهدة لشبونة في إحداث تغيير في مؤسسات الإتحاد الأوروبي، وسنكتفي بتسليط الضوء على أهم المؤسسات التي تساهم بصناعة قرارات السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة وهي:

أولا/ المجلس الأوروبي : ويعد المجلس الأوروبي **(بمستوييه الوزاري والقمة)** هو صانع القرار الحقيقي، أو الأوحد للسياسة الخارجية و سياسة الدفاع و الأمن المشترك في الإتحاد الأوروبي ، وإن قراراته في هذه المجالات تتخذ كقاعدة عامة بالإجماع ،ويتكون من رؤساء حكومات الدول الأعضاء في الإتحاد ،وقد حدد إعلان شتوتغارت 1983 صلاحيات و إختصاصات المجلس والتي من بينها : التعبير عن الموقف الأوروبي المشترك في قضايا السياسة الخارجية[1].

ونلاحظ أن دور المجلس قد تعاظم في إتفاقية لشبونة الجديدة ،وجاء في المادة 13 والتي حلت محل المادة 26 من الدستور:

1 –يحدد المجلس الأوروبي المصالح الإستراتيجية و الأهداف ويقرر التوجهات العامة في مجال (س خ أ م) بما فيها الأمور المتعلقة بالقرارات الدفاعية.

2 –في ظل بعض التطورات الدولية ، يدعو رئيس المجلس للإنعقاد إستثنائيا في سبيل تحديد الخطوط الإستراتيجية لسياسة الإتحاد لمواجهة هذه التطورات .

3 –يعد المجلس إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ويتخذ القرارات الضرورية للدفاع والتنفيذ ، مرتكزا على أساس التوجهات العامة والخطوط الإستراتيجية المحددة من قبل المجلس الأوروبي.

4 –يقوم المجلس والممثل الأعلى للسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة بالتأكد من وحدة وتوافق وفعالية إجراءات الإتحاد .

5 –يتم وضع (س خ أ م) في التنفيذ بواسطة الممثل الأعلى والدول الأعضاء ، ويتم إستخدام الموارد الوطنية لتنفيذها فضلا عن إمكانات الإتحاد الأوروبي.

[1] – حسن نافعة، "**الإتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص ص 192-193.

ونصت المادة 14 على:

1 –يتخذ المجلس القرارات المناسبة في الحالات الدولية التي تتطلب قيام الإتحاد بعمليات معينة ، ويضع المجلس الأهداف ، ويحدد الوسائل اللازمة للتنفيذ من قبل الإتحاد ، والوقت الذي يستلزم ، والشروط اللازمة لتنفيذها

2 –في حال وجود تغيير في الظروف وأدت إلى تأثيرات واضحة في القرار كما هو مبين في المقطع الأول فعلى المجلس أن يعيد النظر بالأهداف و مبادئ القرار وإتخاذ القرارات المناسبة .

3 –تلتزم الدول الأعضاء بقرارات المجلس المشار إليها في البند الأول وبطريقة تنظيم تنفيذها.

4 –في حال إتخاذ أي دولة عضو موقفا وطنيا أو قيامها بأي تحرك بما لا يتناسب و القرار المشار إليه في البند الأول ، فعلى الدولة المعنية تقديم المعلومات خلال وقت قصير ، وذلك للتشاور داخل المجلس .

5 –في الحالات الطارئة من صعود وهبوط التي تستدعي إعادة النظر بالقرار من قبل المجلس تستطيع الدول الأعضاء أن تتخذ الإجراءات المناسبة كجزء من الحالات الطارئة بما يتناسب مع أهداف القرار ، وعلى الدولة العضو التي قامت بذلك أن تعلم المجلس بشكل فوري عن أي إجراءات ستتخذها.

6 –في حال وجود أي صعوبات تعترض تنفيذ القرارات ، على الدولة أن تعود إلى المجلس الذي بدوره يبحث عن الحلول الأنسب لذلك، وطبعا لا يعني ذلك أن تتعارض تلك الحلول مع أهداف القرارات و مدى فعاليتها[1].

كما جاء في المادة 15 من معاهدة لشبونة:" يتخذ المجلس القرارات التي تحدد توجه الإتحاد في شؤون ومناطق جغرافية معينة أو في موضوعات ذات طبيعة معينة، وعلى الدول الأعضاء أن يعملوا على أن تكون سياستهم الوطنية متوافقة مع مواقف الإتحاد " .

وحسب ما أقرته إتفاقية لشبونة يترأس المجلس (**رئيس الإتحاد**) يتم إختياره من قبل زعماء البلدان الأعضاء لولاية تدوم سنتين و نصف سنة، ويحل هذا المنصب محل النظام الحالي، الذي يفرض أن تكون مدة ولاية رئيس المجلس الأوروبي ستة أشهر مداوة بين بلدان الإتحاد ، ويتولى أعضاء المجلس الأوروبي الذي يعد أعلى كيان سياسي في الإتحاد الأوروبي ،إنتخاب رئيس للإتحاد الذي سيبدأ بممارسة واجباته بعد إنتهاء الرئاسة الفرنسية في 2008/12/31 أي مع نفاذ الإتفاق في 2009/01/01 بعد أن تتم المصادقة عليه في دول الأعضاء ، وفيما يتعلق بإدارة المجلس الفرعية، مثل تلك الخاصة بالمواصلات و المالية و الزراعة والتي يتولى أمرها عادة وزراء الإتحاد الأوروبي ، فسوف يتم إسنادها إلى ثلاث دول تتولى رئاسة إجتماعاتها بالتداول.

[1] – حسين طلال مقلد، مرجع سابق، ص 628.

عززت معاهدة لشبونة دور المجلس كصانع أساسي للسياسة الخارجية و الأمنية وساعدت في تمكينه من خلال مختلف وسائل الدعم التي قدمتها لهذه المؤسسة المهمة ، وفرضت على ألية (س خ أ م) أن تتمحور حول المجلس الذي يعكس تباين الإرادات الوطنية و زودته بآليات لتجاوز عقدة الإجماع[1].

ثانيا: إحداث منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة:

تم في لشبونة دمج منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية و الأمن المشترك مع منصب المفوض الأوروبي للعلاقات الخارجية و سياسة الأمن (الذي تتولاه حاليا بنيتا فيريرو والدنز) ،فرغم أنه يحصل على 10 مليارات يورو كميزانية سنوية ويتمتع بخبرات فريق كبير من المتخصصين ،فإنه لا يتمتع بوزن دبلوماسي قوي لأن القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية لا يتم إتخاذها من خلال المفوضية الأوروبية ،بل يتم إتخاذها في المجلس الأوروبي . يقول المستشار في مركز السياسات الأوروبية "**اربيهارد رهاين** ": " إن تأثير منسق السياسة الخارجية سيكون كبيرا في التعامل مع البلدان الأخرى لأنه سيقوم أكثر من 150 بعثة تمثل الإتحاد ،إلى جانب بعثات البلدان الأعضاء ويملك موازنة تعد بالبلايين لتمويل مشاريع التعاون مع الشركاء" .

ويقوم الممثل الأعلى حسب الفقرة **13 a** في معاهدت لشبونة كمنسق في مجال السياسات التكاملية وفي اللجنة الأوروبية ويكون نائب رئيس اللجنة ،كما يقوم بواجبات اللجنة في مجال العلاقات الخارجية ، وينسق عمل اللجنة في مجال السياسة الخارجية.

أما وظائفه في مجال (**س خ أ م**) فتنحصر بالآتي :

1 –وضع ومراجعة (**س خ أ م**) ووضعها في التطبيق بالتعاون مع الدول الأعضاء .

2 – يؤكد المجلس على الوحدة ، والتوافق و فعالية (**س خ أ م**) .

3 – يمثل الإتحاد الأوروبي في شؤون (**س خ أ م**) .

4 – إعداد مقترحات حول (**س خ أ م**) والتأكد من تنفيذ المجلس الأوروبي و المجلس لقراراتها .

5 –البحث عن حل عندما تعتمد الدولة العضو سياسة البطء في مجال قرارات (**س خ أ م**) المتخذة بالأغلبية

6 – إعداد التوصيات للمفاوضات في الإتفاقات الدولية في مجال (**س خ أ م**) و تمويل مثل تلك إتفاقات.

7 –يتمثل الإتحاد في الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، ولاسيما عندما يكون هناك موقف للإتحاد الأوروبي على جدول إعمال مجلس الأمن وينظم تنسيق أعمال تحركات الدول الأعضاء في المنظمات والمؤتمرات الدولية .

[1] – نادين عبد الله، "**إتفاقية لشبونة**"، نظرة تحليلية – السياسة الدولية –، العدد 171، 2008، ص 146.

8 –له سلطة تعيين الممثلين الخاصين للإتحاد الأوروبي في الخارج في مناطق العالم ،كما يعين ممثلا لترؤس اللجنة السياسية والأمنية .

9 –يقدم رأيه حول التعاون مع طرف ثالث في مجال (**س خ أ م**) ويقوم بإعلام المجلس والبرلمان حول مدى التقدم في التعاون .

10 –يتشاور مع البرلمان حول (**س خ أ م**) ويؤكد على الأخذ بوجهات نظر البرلمانيين .

11 –ينسق في المجالات المدنية والعسكرية لعمليات الإتحاد في مجال (**س خ أ م**) .

12 –يقترح عمليات في مجال السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة(E S D P) .

11 –بالتعاون مع المجلس ، يعد المسؤول عن اللجنة السياسية والأمنية عندما تقود عمليات لحل الأزمات .

12 –يشرف على إجراء التحضيرات لنشاطات الدول الأعضاء في مجال السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة.

13 –يقدم آرائه حول التأسيس لتعاون منظم دائم في المجال العسكري والدفاعي .ومن المهام الأخرى للممثل الأعلى في مجال (**س خ أ م**) وسياسات التكامل في اللجنة الأوروبية :

1 –يرأس مجلس الشؤون الخارجية ويدعو لجلسة إستثنائية ويشارك في أعمال المجلس المشتركة وينظم الحوار بإسم الإتحاد ويعد المسؤول عن (**س خ أ م**) ويقوم بمسؤوليات نائب رئيس المفوضية الأوروبية ويرأس مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء ، على نحو يضمن وجوده في الهيكل الإداري والسياسي للإتحاد .

2 –يعمل على تأمين توافق الإتحاد في مجال الشؤون الخارجية ومساعدة المجلس واللجنة في هذا المجال.

3 –بالتعاون مع اللجنة ، يقوم بإجراء ما يلزم لإقامة علاقات وثيقة بين الإتحاد والمنظمات الدولية، ويقترح إستخدام موارد الإتحاد القومية وموارد الدول الأعضاء الوطنية في العمليات في مجال (**س خ أ م**) ويقترح فرض عقوبات في هذا المجال.

4 –يقوم مع اللجنة بتقديم أي إقتراح من أجل تحقيق شرط التضامن بين دول الأعضاء في الإتحاد .

5 –يحق للممثل الأعلى واللجنة المسؤولة عن المناطق الخارجية التقدم بمقترحات مشتركة الى المجلس[1].

ومهمة الممثل الأعلى هي توثيق التنسيق السياسي في مجال السياسة الخارجية ، والعمل على إشراك ممثلي الإتحاد كافة في صناعة القرار، كما نصت المادة 18 عن معاهدة الإتحاد الأوروبي بتعيين ممثلي الإتحاد في الخارج من قبل المجلس .وللإتحاد اليوم تسعة ممثلين موزعين على مناطق مختلفة في العالم لتوطيد السياسة

[1] – حسين طلال مقلد، مرجع سابق، ص 630.

الأوروبية والدفاع عن مصالح الإتحاد في هذه الدول والمناطق المتوترة (مثل ممثل السياسة الخارجية في الشرق الأوسط مارك أوت الذي تم تعيينه عام 2003/7/12).

ويساعد الممثل الأعلى مركز لخدمات السياسة الخارجية ، ويعمل تحت وصايته الكاملة ، وبالتعاون مع دبلوماسي الدول الأعضاء.

وتتمتع الدولة العضو بقوة إقتراح المبادرات في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

وجاء في المادة 16 :

1 –تتوجه الدولة العضو الى الممثل الأعلى ، بأي سؤال يتعلق بمجال(**س خ أ م**)، ويحق لها الموافقة أو الإعتراض على مايقدمه من مبادرات ومقترحات مناسبة .

2 –يدعو الممثل الأعلى ، من ذاته أو بطلب من إحدى الدول الأعضاء ، الى إجتماع إستثنائي للمجلس خلال 24 ساعة ، في الحالات الطارئة وخلال وقت قصير في الحالات التي تتطلب قرارات سريعة[1].

كما تم تخصيص ميزانية كبيرة للسياسة الخارجية ، فقد أعلن وزير المالية البرتغالي إيمانويل اوغوستو سانتوس أن الإتحاد الأوروبي سيخصص نحو 285 مليون يورو في العام 2008 لسياسته الخارجية وأمنه المشترك أي ما يقارب ضعف ميزانيتها لهذه السنة 2007 وقيمتها 150 مليون يورو في إنتظار إقراره من قبل النواب الأوروبيين ووزراء مالية الدول 27 الأعضاء في الإتحاد المجتمعين معا 34,، فيما كانت تقل ميزانية الممثل الأعلى عما تنفقه المفوضية على أعمال نظافة مقرها في بروكسل .فبالاستعانة بهيئة عاملين مؤلفة من خمسمئة موظف وحفنة من الممثلين في الخارج ، يفترض في جهاز السياسة الخارجية أن يجسد الإرادة الجمعية الحكومات الدول الأعضاء السبع والعشرين في الإتحاد الأوروبي .ومن العجيب أن مثل هذه الهيئة في أغلب البلدان الإفريقية الصغيرة تتفوق على نظيرتها في الإتحاد الأوروبي من حيث الإتفاق وعدد العاملين .

فقد تعاظم دور الممثل الأعلى الذي أصبح بمنزلة وزير خارجية للإتحاد ولو لم تتم تسميته بوزير خارجية نظرا لإعتراض بعض الدول الأعضاء في الإتحاد ، فمع الإتفاق الجديد سيصبح الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة يتكلم بإسم المؤسسات الأوروبية في المحافل الدولية ويسهم بصنع القرار في الإتحاد .وسيصبح الممثل مسؤولا أمام البرلمان الأوروبي والدول الأعضاء عن تطبيق سياسة الإتحاد الخارجية والأمنية .

[1] – حسين طلال مقلد، المرجع السابق، ص 631.

ثالثا المفوضية الأوربية :

إن المفوضية الأوروبية هي الهيئة التنفيذية للإتحاد الأوروبي .وهي مسؤولة عن إعداد عمل المجلس ، وتنفيذ المهام الموكلة إليها من المجلس أو المقررة لها في المعاهدات الأوروبية ذات الصلة .ومن مهامها الأولية تقديم التشريعات وتنفيذها.، والقيام بدور " **الوصى على المعاهدات** " التي تشكل الأساس القانوني للإتحاد الأوروبي .

وتؤدي المفوضية دورا أساسيا في منع وقوع النزاعات والقيام بإدارة ومعالجة الأزمات ، ويشمل ذلك على قطاعات واضحة كالمساعدات الإنسانية وإعادة التأهيل وإعادة البناء فضلا عن وسائل أخرى عديدة وغير مباشرة والتي تتضمن المساعدة على تطبيق القانون والبناء المؤسساتي فضلا عن صياغة السياسة التجارية . وحسب إتفاقية لشبونة فإنه وبدءا من عام 2014 ، سوف يتم إختزال عدد المفوضين داخل المفوضية الأوروبية الى 2/3من عدد الدول الأعضاء ، وذلك وفقا لنظام خاص لتداول المفوضين يتم تحديده ، ومن عيوب هذا التعديل أنه يجعل تحقيق الكفاءة داخل الإتحاد الأوروبي على حساب تحقيق الشرعية لأن مفوضية أوروبية بتعداد غير كاف أو خالية من الدول الكبيرة لا تتمتع بشرعية كافة ، ولذلك ، فربما كان من الأفضل الإحتفاظ بكل المفوضين مع تقسيم المفوضية إلى مفوضين تابعين للدول الصغيرة وآخرين تابعين للكبيرة .

المطلب الثالث : صور واشكال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (س خ أ م) :

تاخذ السياسة الخارجية والأمن المشترك للاتحاد الأوروبي صورا واشكالا عدة أهمها ثلاث :

اولا – الاستراتيجيات المشتركة : (**common strategies**) تعكس وجود أرضية مشتركة بين الدول الأعضاء تصلح لتكوين رؤية واضحة ومحددة المعالم لعلاقة استراتيجية يراد لها ان تربط بين الاتحاد الأوروبي وبين الدولة او مجموعة معينة من الدول تحتل موقعا او مكانة خاصة على قائمة أولوياته لأسباب تتعلق بمصالح سياسية او أمنية او اقتصادية او غيرها . ويتولى المجلس الوزاري اقتراح مايراه ضروريا من استراتيجيات مشتركة للتعامل مع دول أو مجموعة معينة من الدول ، لكن هذه الاستراتيجيات لا تصبح نهائية وملزمة للدول الأعضاء الا بعد إقراره من جانب المجلس الاوروبي (**اي القمة الأوروبية**) وتنطوي اي استراتيجية مشتركة على تحديد دقيق لاهدافها ، وللمرحلة الزمنية التي تستغرقها او تغطيها ، ولحجم الموارد المالية اللازمة لتحقيقها وطرق تدبيرها .وقد تنطوي الإستراتيجية المشتركة في مرحلة او أخرى على طبيعة عسكرية او بوليسية او عمليات إغاثة ، وابرام اتفاقيات تنفيذية او بيانات أو اعلانات سابقة او لاحقة . ومن أمثلة الاستراتيجيات المشتركة : الإستراتيجية المشتركة مع روسيا ، ومع دول جنوب وشرق البحر المتوسط

ثانيا – العمليات المشتركة : (**joint actions**) تم تعريفها في تقرير اجتماع المجلس الاوروبي المنعقد في لشبونة في حزيران 1992 وهي إجراءات يتخذها الاتحاد لتحديد وتحقيق سياسة ما في إطار السياسة الخارجية والدفاعية والأمنية المشتركة، وفي مسألة محددة . وقد تأخذ هذه العمليات شكل تقديم الإغاثة الإنسانية ، أو المشاركة في قوات لحفظ السلام ، أو المشاركة في الإشراف على انتخابات في إطار عملية لبناء عملية السلام في نهاية أزمة ، وغيرها . ومن تلك العمليات : مجموعة العمليات التي قام بتنفيذها في إطار الدور الذي أوكل إليه بموجب اتفاق السلام الخاص بالبوسنة والهرسك ، (**اتفاق باريس / دايتون لعام 1995**) ، كذلك القوة الموجودة في لبنان منذ عام 2006 ، بقيادة فرنسا و إيطاليا و قوات البحرية الألمانية، وذلك لدعم مهمة الأمم المتحدة في جنوب لبنان بعد الصراع بين الاحتلال الصهيوني والمقاومة اللبنانية[1].

[1] – حسن نافعة، مرجع سابق، ص ص 451-452.

مما تضم هذه القائمة أيضا العمليات الميدانية المتنوعة في مناطق أخرى عديدة من العالم شملت منطقة البحيرات الكبرى في إفريقية ، ومنطقة شرق أوروبا وجنوبها وأفغانستان وفلسطين . وأرسل الاتحاد بعثة إلى كوسوفو بعد إعلان استقلالها في 17 / 2 / 2008 لتشرف على إنشاء أجهزة الدولة في هذا الإقليم وتحل بالمدى القريب محل بعثة الأمم المتحدة . وحسب لشبونة استبدلت العمليات المشتركة بالقررات .

ثالثا / المواقف المشتركة : (common positions) :

هي مواقف تعكس وجهة نظر الاتحاد الأوروبي ورؤيته لقضايا دولية يرى أن من واجبه أن يحدد موقفا بشأنها .وقد تصدر هذه المواقف على شكل بيان مشترك يصدر عن القمة أو عن مجلس الوزراء أو عن ممثل الأوروبي للشؤون الخارجية ؛ اويعكسه إعلان موقف او تصويت مشترك داخل المنظمات الدولية او الإقليمية المعنية. وقد تعكس هذه المواقف المشتركة مجرد التعبير عن التعاطف و التفهم وإظهار حسن النيات او المشاعر الرضا او الاستنكار او الغضب تجاه طرف ما او تصرف آخر ؛كما قد تأتي مصحوبة باجراءات معينة مثل فرض عقوبات اقتصادية او دبلوماسية او عسكرية ؛وفي هذه الحالة يتعين ان تصدر المواقف المشتركة عن مجلس الوزراء او عن المجلس الاوروبي نفسه وبالاجماع.

وفضلا عن هذه المواقف يقدم الاتحاد الأوروبي ما معدله 55%من أموال المساعدات الرسمية للتطور (**ODA**)، وقد ارتفعت حصة المساعدات التي تمت إدارتها من قبل المفوضية وبنك الاستثمار الأوروبي من 7% قبل 30 عاما إلى ما نسبته 17%في الوقت الراهن . وفي المجموع العام فإن المفوضية الأوروبية تدير حقيبة للمساعدات الخارجية السنوية تبلغ نحو 9،6بليون يورو.

ملحق من أمثال الخروج عن مبادئ السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة في الاتحاد :

الموقف الأوروبي من الغزو الأمريكي للعراق و الانقسام الأوروبي :

تأثرت عملية تشكل الموقف الأوروبي في الأزمة العراقية بمواقف الدول وخلافاتها وظهرت الخلافات في مواقف كل من بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا ، والدول الأخرى خلال لحظات اتخاذ القرار بحل المشكلة في اختيار الطريقة المناسبة لحل المشكلة ، فلكل دولة في الاتحاد مصالحها الخارجية سواء أكانت مصالح سياسية او اقتصادية او أمنية ، وبالدرجة الأولى هي كانت تحمي مصالحها . وما ان شنت الولايات المتحدة غزوها للعراق حتى تبلور

الانقسام الأوروبي بين فريق معارض للحرب مشدد على الحل – الدبلوماسي وفريق آخر أكد الدعم للموقف الأمريكي وقدم الدعم المعنوي والعسكري لواشنطن[1].

اولا / الفريق المعارض للغزو :

تبلورت المواقف المعارضة من خلال المواقف الفرنسية والألمانية وبعض الدول الأخرى مثل بلجيكا ولوكسمبورغ والتي عرضت لبعض الحجج المضادة للحرب وهي :

-الإفراط والمبالغة في المخاوف من القدرة العسكرية العراقية.

- الدعوة للتفكير في آثار اليوم التالي للأزمة ، ومدى مقدرة الولايات المتحدة على إقناع كل الطوائف والمجموعات الدينية العراقية بالتعاون معها ، وحاجة أمريكا لقوات التحالف من أجل البقاء في العراق لوقت غير محدد ، فضلا عن المعارضة العربية للوجود الأمريكي طويل الأمد في المنطقة ومدى قدرة واشنطن على السيطرة على الحركات الإرهابية والوضع الإنساني الرديء في العراق فضلا عن تكلفة الحرب من الأرواح البشرية ، ومدى القدرة على تحمل عبء الوجود العسكري الطويل في المنطقة ولاسيما ان أوروبا هي التي تحملت أعباء الوجود الأمريكي في حرب الخليج الثانية.

-مصداقية الحرب على الإرهاب في حال غزو العراق.

- سيؤدي الغزو الأحادي إلى حالة خطيرة في المنطقة والعلاقات الدولية وتبلورت مواقف الفريق المعارض من خلال المواقف الآتية[2]:

-رفض بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي ما جاء في خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش حول حالة الاتحاد عام 300 2002 ، والذي تضمن إمكانية قيام الولايات المتحدة الأمريكية بعمل منفرد ضد العراق . - الانقسامات الحادة في مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه مبرر استخدام القوة في العراق ، والتي برزت في الإجتماع الاستثنائي للمجلس الأوروبي الذي خصص لمناقشة الحرب المقبلة على العراق في بروكسل 17 / 2 / 2002

-تبلورت الخلافات الأوروبية بين أعضاء الاتحاد الأوروبي في الإجتماع الأوروبي في السنور بالدانمارك في:

[1] – حسين طلال مقلد، مرجع سابق، ص 636.

[2] – جيف سيمونز ، "**إستهداف العراق العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص ص 57 – 58.

1 / 9 / 2002 واكتفى وزراء دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة باعتماد موقف الحد الأدنى في موضوع الحرب المرتقبة من الولايات المتحدة على العراق ودعوا إلى " **استنفاد الوسائل الدبلوماسية"** رافضين إعلان موقفهم من " **حرب محتملة النشوب** " . فالمواقف الدبلوماسية الأوروبية متباينة ، من بريطانيا الداعمة للموقف الأمريكي إلى ألمانيا وفنلدا الرافضتين حتى لفكرة الحرب ، مرورا بفرنسا الراغبة في منع اللجوء التلقائي إلى القوة تتسع رقعة المواقف . ومن جهتها فإن بلجيكا والسويد ، قد لزاما موقف المسايرة الذي اتخذته باقي الدول.

-الرفض الفرنسي والالماني لتاويل القرار 1441 بما يخدم الغايات العدوانية لتوجيه ضربة عسكرية للعراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا باعتبار هذا الغزو يشكل خرقا ماديا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441 ، الذي تبناه المجلس في 8 / 11 / 2002 وفق المسودة التي صاغها مندوبا أمريكا وبريطانيا .

(وجاء فيه ضرورة تطبيق نظام تفتيش صارم وتضمن القرار أمورا قاسية من بينها : يعلن العراق في غضون سبعة أيام موافقته على التزام هذا القرار وتقديم العراق إلى لجنة انموفيك وإلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى مجلس الأمن في غضون ثلاثين يوما تقارير كاملة وشاملة وصحيحة عن أسلحة الدمار الشامل وعن الصواريخ الباليستية).

-عندما لجأت الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن للحصول على قرار يشرع حربها كان الاتحاد ممثلا في مجلس الأمن بأربعة مقاعد ، اثنان دائمان (**فرنسا وبريطانيا**) واثنان غير دائمين (**ألمانيا – اسبانيا**) وقد عكست نقاشات مجلس الأمن إلى انقسام أوروبي بين مؤيد للغزو (**بريطانيا و اسبانيا**) ومعارض (**فرنسا وألمانيا**) ولوحت فرنسا أول مرة في تاريخها بالفيتو ضد مشروع القرار البريطاني والأمريكي . ما أظهر مدى الانقسام السياسي في الاتحاد .

-رفض فرنسا وألمانيا وبلجيكا استخدام الحلف في مساعدة الولايات المتحدة في حربها على العراق ، وذلك خلال اجتماع وزراء دول حلف الناتو في بروكسل في 17 / 2 / 2003 لبحث مسألة تأمين الدعم العسكري لتركيا في حال الحرب على العراق.

-اصدار وزراء خارجية روسيا والمانيا وفرنسا بيانا مشتركا في 5 آذار 2003 ذكروا فيه أنهم في الظروف السائدة لن يسمحوا بمشروع قرار يخول استخدام القوة[1].

[1] – جيف سيمونز، المرجع السابق، ص 59.

وفي17 آذار انهت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا محاولاتها لكسب تأييد لقرار جديد من مجلس الأمن ووجه الرئيس بوش إنذارا نهائيا إلى صدام حسين كي يغادر العراق في مهلة 48 ساعة والا سيواجه هجوما لاسقاطه ، وبعد يومين بدأت الحرب تحت ستار عملية حرية العراق.

ثانيا / المعسكر المؤيد للغزو :

وعلى الجبهة المضادة اصطف القسم الآخر من أوروبا المؤلف من بريطانيا الحليفة التقليدية لواشنطن واسبانيا وإيطاليا ودول شرق أوروبا وعلى رأسها بولندا مستندين في دعمهم الأعمى لواشنطن على الحجج الآتية:

-الاسلحة النووية قد تقود صدام الى الهجوم على جيرانه والعمل على السيطرة على الشرق الاوسط .

- التخوف مت وقوع الاسلحة النووية في يد الارهابيين .

-الدفاع عن القانون الدولي وصلاحيات مجلس الامن والضغط انزع التسلح.

وتبلورت مواقف هذا الفريق من خلال اصدار ماسمي بلائحة الثمانية في 30 كانون الثاني 2003 تحت عنوان "**على اوروبا والولايات المتحدة ان تظلا متحدتين** "وتشكيل مايسمى بـ" **جبهة موحدة لاوروبا واميركا في الازمة العراقية** "واعتمدت هذه اللائحة على امضاء كل من بلير و برلسكوني ورؤساء البرتغال والدنمرك وثلاثة بلدان مرشحة للانضمام الى الاتحاد الاوروبي سنة 2004 وهي بولندا ؛ المجر ؛ واعتبرت لائحة الثمانية تحديا للمحور الفرنسي الالماني ؛اذ لم يتم ابلاغ كل من فرنسا والمانياو اليونان التي كانت تترأس الاتحاد الاوروبي انذاك والنائب الاول للسياسة الخارجية للامن العام عن مبادرة اصدار هذه اللائحة . فقد اثر هذا الحدث في المفاوضات المتعلقة بالدستور الاوروبي واسهم في فشل المصادقة عليه لاحقا خلال شهر كانون الاول من سنة2003؛ ولم تكتف هذه الدول بالتعبير عن مساندتها للامزيكان؛ لكنها ذهبت ابعد من ذلك من خلال مشاركتها فيما بعد في الحرب على العراق:القوات البريطانية ؛الاسبانية وبولندا.

وعلى الرغم من الانقسام الحاصل بين الاوروبيين الا ان المحور الفرنسي –الالماني كان هو الاثقل وزنا على المستوى الاوروبي؛ فقد اجبر الولايات المتحدةعلى الذهاب للحرب منفردة من دون غطاء دولي و منتهكة كل قواعد القانون الدولي[1].

[1] – حسين طلال مقلد، مرجع سابق، ص 639.

ثانيا / الاختلاف الى الخضوع لسياسة الامر الواقع والمشاركة باعادة اعمار العراق:

ما ان وضعت الحرب اوزارها حتى عاد الانسجام الى صفوف دول الاتحاد ؛ وبدات الدول المعارضة تركز على اعادة اعمار العرق وتاكيد استراتيجية موحدة ضد انتشار اسلحة الدمار الشامل ؛ وتقدير التهديدات المشتركة ؛ واستخدام كل الوسائل الممكنة وفقا لميثاق الامم المتحدة ؛ مؤكدة ضرورة اعادة بناء ما هدمته الحرب وبناء عراق مستقر ونبذ الارهاب و العمليات الارهابية التي استهدفت العراقيين والمنظمات الدولية ؛ وهو ماتجلى في اجتماع وزراء خارجية الاتحاد في 23ايار 2003 في رودس اليونان .

واستمرت قرارت المجالس الاوروبية الاخرى في عامي 2004و2003 في التاكيد على دور مجلس الامن في بناء عراق مستقر ووحدة التراب العراقي ورفض مشاريع التقسيم ودعم مجلس الحكم التنديد بالارهاب ضد العراقيين والمنطمات الدولية- ودعم العراقيين وتقديم الدعم المادي لهم 48 .وفي اعلان عراقي اوروبي مشترك حول الحوار السياسي 21/9/2005اكد الطرفان استمرار الحوار بين الجانبين ودعم الاتحاد للمرحلة الانتقالية ؛ والحكومة المنتجة ديمقراطيا حسب قرار مجلس الامن رقم1546وقانون الادارة المؤقتة .

ولخص المستشاة الالماني شرودر التحول في الموقف من امريكا خلال زيارة بوش لالمانيا في 2005 بقوله:" ان صفحة جديدة في العلاقات الالمانية – الامريكية فتحت الان بعدما اصبحت الخلافات التى نشات بسبب الحرب على العراق من الماضي" .

ومما له دلالته عرضت فرنسا تدريب 1500 من قوات الشرطة العراقية خارج العراق بكلفة 20 مليون دولار، واعلن شيراك " ان هذا يدل على فرنسا تريد ان تسهم في استقرار العراق والتنسيق بين حلف الاطلنطي والاتحاد الاوروبي. وتمحورت الاستراتيجية الاوروبية في عراق مابعد الحرب حول :

1 –تامين التزود بالنفط العراقي باسعار مناسبة ؛ ولاسيما ان العراق تسيطر غلى 10٪من احتياطات النفط العالمية .

2 –التأكيد على عملية الاستقرار السياسي ودعم عملية اعادة البناء.

3 –تتشارك العراق مع تركيا بحدود طويلة والمرشحة لعضوية الاتحاد الاوروبي وفي حال انضمت تركيا الى الاتحاد فتسصبح العراق جارة للاتحاد الاوروبي.

4 –حمابة وحدة العراق واستقراره و إحلال الحكم الديمقراطي في العراق واللامركزية جغرافيا[1].

[1] – السيد أمين شلبي، "**الولايات المتحدة وأوربا**"، السياسة الدولية، العدد 160، 2005، ص 44.

المبحث الثاني: السياسات الأمنية الأوربية داخل النسق الأوروبي.

إن الحديث عن تطور جديد في السياسة الأمنية الأوربية والتي بدأت تهتم ببناء قوة أمنية إستراتيجية تجذر للأوروبيين هوية جديدة في العالم ،كما هو الحال مع الهوية الإقتصادية التي تم ترسيخ قواعدها من خلال اليورو كعملة أوربية موحدة و البنك الأوروبي ، إضافة إلى الهوية السياسية والدبلوماسية والتي تم بناؤها من خلال البرلمان الأوربي الموحد .

فمعاهدة ماستريخت وبعدها معاهدة أمستردام 1997 والتي أكدت على وجوب الدفاع عن حدود وأقطار الإتحاد الأوروبي أمام أي إعتداء محتمل عجل بخصوصية الأمن الأوروبي كنموذج أمني إقليمي ، وقد تناولت النقاشات النظرية على المستوى الأكاديمي النموذج الأمني الأوروبي واتفقت حول مسلمة أن الأمن الأوروبي له خصوصياته المتعلقة أساسا بالحضارة و الإقليم كما أن الحديث عن سياسة أمنية أوروبية أو الأمن الأوروبي يجعلنا نقف أمام الآليات التي تتبنى هذه السياسة الأمنية.

المطلب الأول : أهداف ومرتكزات السياسة الأمنية الأوروبية.

إن التغيرات التي طرأت على السياسة الدولية عقب نهاية الحرب الباردة والتي تسببت في تحول جذري في السياسة الأمنية الأوروبية ، وإثر انتقال العالم من نظام ثنائي القطب إلى نظام القطب الأمريكي ، وبروز تحديات جديدة للسياسة الأمنية الأوروبية حيث أصبح على أوروبا أن تواجه ضرورة الوعي بإيجاد صياغة جديدة لنفهوم الأمن و الدفاع على مستوى القارة ، و هذا سطر الأهداف الجديدة للسياسة الأمنية الأوروبية في محاولة بناء أسس معمارية جديدة كالأمن الأوروبي له أهدافه التي تميزه **"من منطلق الدافع العقلاني للتموقع الهوياتي و تأكيد الذات من خلال التكامل و الإندماج"**[1] .

أ_ فلقد حددت أهداف السياسة الأمنية الأوروبية من خلال البند الخامس من اتفاقية ماستريخت :

_ العمل على حفظ الأمن و السلم الدوليين، إقتداء بميثاق الأمم المتحدة واتفاق هلسنكي و ميثاق باريس .

_الدفاع على أسس الإتحاد الأوروبي من خلال الحفاظ على ترتيبات الأمن الداخلي الأوروبي و مواجهة تحديات البيئة الأمنية الخاصة (التهديدات الأمنية الجديدة :الإرهاب ، المخدرات، التهديدات العسكرية...)

[1] – وليد عبد الحي، "**تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**"، (الجزائر: مؤسسة التطرق للإعلام والنشر، 1994)، ص 84.

– التعهد الجماعي بين وحدات الإتحاد الأوروبي على ضرورة حماية القيم المشتركة .

–ضرورة حماية و صيانة الإستقلال الأوروبي الذي أكدت عليه معاهدة ماستريخت و تبنته معاهدة أمستردام من خلال وجوب الدفاع عن استقلال الإتحاد الأوروبي أمام أي إعتداء محتمل.

وهذا بالإضافة إلى أهداف أخرى تتمحور حول تحقيق الرخاء للفرد الأوروبي وأمنه النفسي و الجسماني وفق أطروحات ما بعد الحداثة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف دمجت معاهدة ماستريخت بميثاق التعاون السياسي الأوروبي في مؤسسات الجماعةة، وفي جانب آخر تهدف أيضا السياسة الأمنية الأوروبية إلى تحقيق التعاون الأمني الإقليمي و الداخلي بين الدول الأعضاء.

إلا أن أهداف السياسة الأمنية الأوروبية لم تكن ثابتة بل كانت متغيرة بالتغيرات التي مست النسق الدولي و الذي يعرف تغيرات من مرحلة إلى أخرى ، فبعد أن كان هدف السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي يتمحور حول تحقيق توازن القوى و الردع النووي في فترة الحرب الباردة أصبح يتمحور فيما بعدها حول التخوف من الهجرة الجماعية غير الشرعية و غير المنظمة (الهجرة القادمة من شرق أوروبا و شمال إفريقيا) ، ليركز فيما بعد كذلك حول :

ـــوضع طرق و برامج للتصدي للأوبئة و الأمراض الخطيرة

– مكافحة الإرهاب العابر للقارات.

ـــ وضع برامج و مخططات مشتركة للحد من إنتشار المخدرات و إنتشار ظاهرة المتاجرة بأعضاء البشر[1].

كما تم تحديد الإستراتيجية الأوروبية لأمن الإنساني من خلال نشر قوات الإتحاد الأوروبي في المناطق التي تعاني من حالات إنتهاكات متعددة لحقوق الأفراد و ذلك بغية المساعدة في حماية المدنيين كهدف رئيسي في السياسة الأمنية الأوروبية كما أنه من الناحية القانونية يبرز الإتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية عليه الإلتزام بالعمل على تحقيق أمن الأفراد و الأشخاص في أنحاء العالم كافة ، فحسب الإستراتيجية الأوروبية فإنه لا يمكن تحقيق أمن المواطن الأوروبي بمعزل عن تحقيق أمن الأفراد في كافة أنحاء العالم خاصة في ظل الطبيعة المعقدة

[1] – محمد مصطفى كمال، وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص ص 132 – 133.

لمصادر تهديد الأمن الإنساني ، ويبرز دور الإتحاد الأوروبي في هذا الصدد من خلال العمل على البحث في جذور الأنماط من مصادر التهديد و العمل على مواجهتها .

فنظرا لتغيير مضامين الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة من الأمن العسكري (مفهومه التقليدي) إلى الأمن الإنساني بمفهومه المابعد حداثي ، سيوجب الأمر على الإتحاد الأوروبي بناء سياسته الأمنية المشتركة على هدف أساسي و هو حماية الإنسان من أي أخطار أو تهديدات تهدده سواء حياته ، ظروف عيشه ، صحته ، وحتى ثقافته و معتقداته (فرض قيود على المسلمات ببعض الدول الأوروبية كما أشرنا إليه سابقا

لذلك قام الإتحاد الأوروبي بطرح إستراتيجيته الأمنية لتحقيق الأمن الإنساني A human Security doctrine في ماي 2005 ، وهي الإستراتيجية التي تتحدث عن الدور الأوروبي في تحقيق الأمن الإنساني ، كهدف أسمى و أولي في تشكيل سياسته الأمنية المشتركة .

ب_ المرتكزات: إن نجاح أي سياسة أمنية متعلق بالدرجة الأولى بأهداف تلك السياسة الأمنية ، بالإضافة إلى ذلك فإن من شروط بناء أي سياسة أمنية يرتبط أيضا بأهم المرتكزات التي تبنى عليها ، لذلك يسعى الإتحاد الأوربي منذ محاولاته الأولى في بناء سياسته الأمنية المشتركة إلى الوقوف على عدة مرتكزات .

_ضرورة مراعاة أولوية توسيع الإتحاد الأوروبي و الإنفتاح على الشرق لإحتواء الصراعات الإثنية و التي تعتبر أكبر تهديد للأمن الأوروبي خاصة المهاجرين من الشرق .

_ضرورة إنجاح الوحدة النقدية للإتحاد الأوروبي و هذا الشرط ثبت نجاحه على المستوى العملي و الواقعي من خلال بروز اليورو كعملة متعامل بهما دوليا وتعرف أعلى المستويات في الصرف (البورصات و البنوك العالمية) وكذلك التركيز على تطوير المجالات الخاصة بقطاع الأمن فيجب على أوروبا أن تصبح فاعلا عالميا في إعادة البناء و التركيز على تطوير صناعاتها الدفاعية الجوية و الفضائية [1]، ويرى الباحث جون غالتيك أنه يشترط في بناء سياسة أمنية مشتركة ما يلي " **التكامل القيمي** " أي التكامل التبادلي بين الجزء و الكل و نموذج التوزيع حيث تصبح حسب هذا الأخير المخرجات نحو نتائج إيجابية ، أي حماية الكيان من الأعداء ، أو تحقيق

[1] – مالك عوني، "**السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وأفاق التكامل الأوربي الجديد**"، السياسة الدولية، العدد 142، مصر، 2000، ص ص 88 –94.

مكاسب سياسية و إقتصادية ، و هذا لا يقصد به أن المحيط الخارجي لأوروبا هو عبارة عن عدو يشكل تهديدات للسياسة الأمنية و الأمن الأوروبي[1] .

كذلك من أهم مرتكزات السياسة الأمنية الأوروبية أن يقوم الإتحاد الأوروبي بالبحث عن شريك أمني إقليمي لإحتواء التهديدات الجديدة وفق ما ذهب إليه (jimam liman) ، حيث يشير إلى أنه يجب على أوروبا إعتبار منطقة جنوب المتوسط على أنها أولا : منطقة إمتداد أمني (الجغرافيا و التاريخ) و هذا لكي يثبت الإتحاد الأوروبي للقوى الدولية الأخرى أنه قادر هو الأخر على المنافسة الإقتصادية و الأمنية و السياسية و أصبح الإهتمام بالأمن الإقليمي حقيقة يتعين عليه ترجمتها إلى الواقع .

المطلب الثاني : أبعاد السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي.

قامت السياسة الأمنية الأوروبية على مبدأين أساسين هما : التأكيد من عدم المساس بسيادة الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ، و المبدأ الثاني تمثل في بناء تلك السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة بشكل جماعي و إتفاق حول جميع الأهداف و المرتكزات المسطرة مسبقا و نظرا للمفهوم الشامل للأمن و الذي طرح على الساحة الدولية إثر المتغيرات الجديدة التي مست النسق الدولي فترة ما بعد الحرب الباردة و ظهور مستويات عدة للأمن بالإضافة إلى الأبعاد المختلفة له (البعد الإقتصادي ، السياسي ، البيئي ...) ، فيعتبر باري بوزان الوحيد الذي ذهب بعيدا في صياغته للأمن حيث يرى إلى جانب البعد العسكري لأمن هناك أبعاد أخرى إقتصادية ، إجتماعية ، ثقافية ، و بالتالي فبناء سياسة أمنية معينة يتطلب التركيز على تلك التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن ، لذلك سعى الإتحاد الأوروبي إلى بناء سياسته الأمنية لمختلف الأبعاد (عسكري ، إجتماعي ، و إقتصادي)

1-البعد العسكري : يقوم البعد العسكري للسياسة الأمنية على أساس أن الإقليم دائما يبقى في حالة متأهبة لأي طارئ أو تهديد عسكري يمس سيادته الداخلية ، لذلك يرى الباحث كنيث والتز في أحد دراساته المعنونة ب: "القوة تخدم " fercescerus" "أن الدولة تعيش حالة دائمة من الخوف و إنعدام الأمان ، و

[1] – روبرت بالستغراف، وجيمس دورتي،"**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**"، ترجمة: وليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، 1985)، ص 273.

تكون قلقة دائما من إحتمال قيام الآخرين بتهديد بقائها ، و هكذا فإن الدول يجب أن تحترس دائما من خطط الدول الأخرى .

كما أنه وفقا لذلك فإن تعامل الإتحاد الأوروبي مع أي جهة أخرى في أي شكل من أشكال التعاون الدولي (تحالفات، علاقات إقتصادية،ثقافية...، يجب الإنتباه لآثار التوزيع لهذا التعاون بمعنى أن الغرض من هذا التعاون هو البحث عن القوة و البحث الدائم و المستمر على القوة سيخلق ما يعرف بالمأزق الأمني) و بالتالي فالبحث عن الأمن من خلال القوة سيؤدي إلى اللاأمن .

لهذا يرى الأوروبيون أن الهدف من مضاعفة قدراتهم الدفاعية و الهجومية هو من أجل حماية إقليمهم و حدودهم السياسية و حماية مصالحهم على المستوى الإقليمي و الدولي ، من خلال بناء تصور للأمن حسب المعتقدات الأوروبية لذلك يتضمن البعد العسكري للسياسة الأمنية الأوروبية مجموعة من الإستراتيجيات و التكتيكات لتحقيق حد مقبول من الأمن حيث يتم الإعتماد على برامج الإنفاق العسكري و التسلح وفق لمنظور كل دولة للأمن و لكن في حدود المتفق عليه داخل الإقليم الأوروبي الواحد حتى لا يحصل الإختلال داخل البيت الأوروبي الواحد .

2- البعد الإقتصادي : يركز البعد الإقتصادي للسياسة الأمنية الأوروبية economic demencion حول القدرات الإقتصادية و ثروات الإتحاد الأوروبي سواء أكانت تلك الثروات داخل الإقليم الأوروبي أو عبارة عن مناطق نفوذ في مناطق أخرى من العالم ، وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق الأمن الداخلي و الخارجي على حد سواء ، و يتضمن البعد الإقتصادي للسياسة الأمنية الأوروبية مجموعة من العناصر الأساسية :

_وضع برامج منتظمة لإشباع الحاجات الأساسية للأفراد و السكان.

_ القدرة على خلق الثروة و النشر العقلاني للموارد البشرية و المادية .

- العمل على عدم وجود مصالح متعارضة بين أطراف و وحدات المجموعة الإقتصادية الأوروبية لأن ذلك سينعكس بالسلب على السياسة الأمنية الأوروبية في جانبها الإقتصادي[1].

[1] - مالك عوني، مرجع سابق، ص 96.

وبما أن الإنسان و الفرد أصبح هو المتغير الأول في الدراسات الأمنية الدولية ، إستوجب ذلك على الإتحاد الأوروبي أن يضع الإنسان من أولويات سياسته الأمنية و لذلك فتحقيق الرفاه الفردي و توفير الإحتياجات الأساسية للأفراد داخل الإتحاد الأوروبي، جاء في النقاط الأولى في وثيقة السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي ، فتحقيق أمن الأفراد في جميع المجالات (البيئة ، الإقتصاد ، الإجتماعية) يؤدي إلى أمن نفسي ينتج عنه أمن عام ، إلا ضعف البنية الداخلية لدول شرق أوروبا من جميع النواحي و بشكل أخص الجوانب الإقتصادية جعل السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي في بعدها الإقتصادي تعرف بعض الإختلالات فالرغبة الأوروبية في توسيع الإتحاد الأوروبي نحو الجهة الشرقية جعلها تقف أمام دول ضعيفة البنية التحتية لإقتصادياتها و بالتالي ينعكس هذا على أمن أفرادها و مجتمعاتها حسب تصريح وزير الدفاع الأمريكي السابق بأن التنمية هي وسيلة تحقيق الأمن و يرجع ضعف البنية الإقتصادية لدول أوروبا الشرقية إلى أنها كانت مسرحا لنزاعات دولية وأخرى إثنية لفترة زمنية كبيرة أثرت على الجوانب الإقتصادية لها ، وقد إستطاع الإتحاد الأوروبي من رسم إستراتيجية أمنية أوروبية و التي عهدت مهمة تنفيذها إلى وزير خارجية الإتحاد الأوروبي "خافير سولانا " و التي تحمل عنوان " أوروبا آمنة في عالم أفضل" و التي صادقت عليها دول الإتحاد الأوروبي.

3–البعد الإجتماعي : يقوم البعد الإجتماعي للسياسة الأمنية الأوروبية على التأكيد على مبدأ العدالة الإجتماعية من خلال نبذها لمظاهر الإستغلال كافة و سعيها إلى تحقيق التوازن بين حاجات المجتمع و الفرد للوصول إلى مجتمع سعيد آمن لأنه هناك علاقة بين البعد الإجتماعي للسياسة الأمنية الأوروبيةو تحقيق الأمن الإنساني ، فأوروبا تسعى إلى خلق مجتمع يشعر في ظله الجميع بالعدالة و المساواة و تحريره من الظلم ، و لأن جوهر العدالة الإجتماعية هو تحرير الإنسان من الظلم الإجتماعي بإرساء دعائم المساواة وفقا لمبدأ تكافؤ الفرص و إحترام منظومة حقوق الإنسان ، لذلك سعى الإتحاد الأوروبي في سياسته الأمنية إلى إرساء السلام لأجل بناء مجتمع سليم آمن في ظل أسس العدالة الإجتماعية .

و في جانب آخر يقوم البعد الإجتماعي للسياسة الأمنية الأوروبية على نبذ التفرقة داخل المجتمعات الأوروبية خاصة الشرقية منها بسبب الإختلافات الإثنية و العرقية، فالنزاعات الإثنية تقتضي من المجموعة الدولية توسيع أجندتها الأمنية لتشمل التهديد الذي يفرضه المأزق المجتمعي ... و التدخل في هذه النزاعات يتطلب إضفاء الطابع الأمني عليها ما يعين إلتزام الأطراف المتدخلة بتعبئة الموارد للتعامل معها بإستعمال مختلف الوسائل .

كذلك تعتبر العولمة حسب خبراء من الإتحاد الأوروبي في المجالات الإجتماعية بأن لها إنعكاسات جد خطيرة على المجتمع الأوروبي و هذا ما يستدعي تدخل من الإتحاد الأوروبي لوضع و تسطير برامج و مخططات للتصدي لكل المخاطر المترتبة على العولمة.

لذلك أعد الإتحاد الأوروبي نفسه لمواجهة إنعكاسات العولمة على أمنه الإجتماعي من خلال خلق برامج الأمان الإجتماعي و تنظيمه بموجب قوانين تحفظ للإنسان كرامته و أمنه و نذكر منها :

-تأمين البطالة بما يوفر للعمال حماية أساسية للدخل عندما يتعطلون عن العمل مؤقتا، و بما يساعدهم على الحفاظ على الإستهلاك في أوقات الشدة.

ـ برامج التعليم و التدريب " إعادة التأهيل " للعمال الذين سرحوا من وظائفهم لتحسين قدراتهم و بما يمكنهم من الحصول على وظائف أفضل.

ـ تقديم قروض للطلاب الذين ينتمون إلى أسر منخفظة الدخل.

ـ ومن عناصر شبكة الأمان للعمال ذوي الأجر المنخفض " إئتمان ضريبة الدخل المكتسب و منافع التأمين الصحي " .

4-البعد الثقافي : يقوم البعد الثقافي للسياسة الأمنية الأوروبية حول مبدأ إحترام الثقافات المختلفة داخل الكيان الأوروبي الموحد إذ يعمل الإتحاد الأوروبي جاهدا من أجل بناء كيان أوروبي تتعايش داخله جميع الثقافات المختلفة المحلية و الدخيلة (الإسلامية ، الهندية ...) ، وهذا تماشيا مع مدلولات الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة والتي منها إحترام حقوق الإنسان و تحريره من جميع القيود ومن بين تلك القيود هي كبت حقوق الفرد في تبني الثقافة التي يريدها ، إلا أن دول الإتحاد الأوروبي لم تتبنى جميعها هذا المبدأ إذ تعتبر بعض الحكومات أن إنتشار الإسلام في أوروبا يعتبر أمر يمس بالقيم الأوروبية على غرار دول مثل الدنمارك ، إيطاليا ... فالإتحاد الأوروبي لم يخرج بعد بقرار موحد بخصوص الثقافة الإسلامية ، إذ يتخوف الأوروبيون كثيرا من إنتشار الدين الإسلامي داخل أوروبا ، و يضع بعض الباحثين فرضية عدم إنضمام تركيا للكيان الأوروبي إلى أسباب ثقافية بالدرجة الأولى ، ويتضح أن الأبعاد الثقافية لها علاقة بمدلولات الأمن في الفترة الجديدة و المبنية على أساس إحترام حقوق الإنسان مهما كان إنتماءه إذ يجب على الأوروبيين أن يدركوا أن إحترام ثقافات

الغير هو أحد المقومات نحو بناء سياسة أمنية مشتركة و موحدة لا مجال لها للريبة من طرف بعض الثقافات المهمشة داخل أوروبا[1].

المطلب الثالث: آليات السياسة الأمنية و الدفاعية الأوروبية

أ_ إتحاد غرب أوروبا :

نشأ إتحاد أوروبا الغربية بموجب معاهدة بروكسل عام 1948 تحت مسمى " **معاهدة التعاون الإقتصادي و الثقافي والدفاع الذاتي** " ، وكان بين بلجيكا و فرنسا و لوكسومبورج و هولندا و بريطانيا ، وبموجب إتفاقية باريس عام 1954م إنضمت ألمانيا الفدرالية و إيطاليا للمعاهدة و إتخذت مسمى " **إتحاد غرب أوروبا** " وفي نوفمبر 1988 إنضمت إسبانيا و البرتغال ، و أخيرا اليونان في نوفمبر 1992[2] .

ومع توقيع معاهدة واشنطن عام 1949م (الحلف الأطلسي) أحيلت للحلف المسؤوليات العسكرية الواردة في معاهدة بروكسل ، و بدأ الجدل الأوروبي حول الجدوى من وجود معاهدة بروكسل بعد إنتقال المسؤوليات العسكرية له ، وكانت من بين أهداف إتحاد غرب أوروبا قبل نهاية الحرب الباردة:

-الدفاع المشترك كإجراء ردعي لأي توسع سوفيتي في أوروبا ناتج عن الصراع على مناطق النفوذ بين المعسكرين السوفياتي و الأمريكي.

_التهيؤ لإحتمال عودة ألمانيا إلى الإستراتيجية العدوانية (خاصة و أن الولايات المتحدة الأمريكية خططت لإعادة تسليحها ، ولكنها وضعت تحت الآلية الأمنية الأطلسية ، فقد ساهمت مسألة إعادة تسليح ألمانيا بدورها في قيام إتحاد غرب أوروبا بسبب المخاوف الأوروبية و خاصة الفرنسية من عودة الخطر الألماني ومنظمة إتحاد غرب أوروبا منذ نشأتها و هي تهتم بالتنسيق السياسي العسكري الإقتصادي و الثقافي وبقي نشاطها ينحصر في المجال الدفاعي حيث تنص معاهدة بروكسل على :

-الدفاع عن أي دولة ذات عضوية تعرضت للعدوان.

[1] – مالك عوني، المرجع السابق، ص 97.

[2] – عماد جاد، "**الحلف الأطلنطي ومهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة**"، (مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية، 1998)، ص 133.

_إمكانية التدخل في حالة أي تهديد للسلم والأمن الدوليين .

_تشكيل قيادات مشتركة مع الحلف الأطلسي لكسب الخبرة (لكن الحلف إنتزع هذه المهمة)[1].

ويعتبر إتحاد غرب أوروبا أول منظمة تهتم أو جاءت لوضع سياسة أمنية و دفاعية مشتركة غربية حيث أن جميع الإتحادات والمنظمات التي تلته لعبت نفس الدور الذي سطره إتحاد أوروبا الغربية ومن خلال هذا رأى الإتحاد الأوروبي أن ضرورة تغيير نهج المنظمة بات ضروريا من أجل تكامل أوروبي أشمل يشمل جميع المبادئ

(**إقتصادية ،إجتماعية ، ثقافية**) ولا ينحصر فقط في القضايا الأمنية و الدفاعية حيث تمثل دوره في بداية تأسيسه حول مراقبة حضر التسلح لألمانيا و تنميط الأسلحة بين الدول الأعضاء ليشهد في الثمانينات تغير في المهام نتيجة عاملان أساسيان :

1 –القانون الأوروبي الموحد الذي نص في المادة 30\06 على ضرورة إيجاد تعاون أوروبي في المسائل الدفاعية و في الأبعاد السياسية و الإقتصادية للسياسة الأمنية .

2 –الزوال التدريجي لأسباب الحرب الباردة مع قمة ريكافيك ومع إتفاقية (start)،لنزع السلاح و منع التسلح.

كما إعتمد على إتحاد غرب أوروبا كمنظمة تمنع أي إستعمال منفرد لأي دولة من دول الإتحاد الأوروبي للقوة العسكرية ضد بقية الدول الأعضاء ، إلى جانب سعيه لمنع إنتشار الأسلحة النووية داخل الإقليم الأوروبي .

ومع معاهدة ماستريخت 1991 دخل إتحاد غرب أوروبا في صلب السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة ، مما منح بعدا أساسيا للقضايا الأمنية و الدفاعية في تنسيق سياسة الإتحاد الأوروبي الخارجية و الداخلية " فالمادة ي 1\4 من المعاهدة تنص على ما يلي:

تضم السياسة الخارجية و الأمنية المشتركة جميع المسائل ذات الصلة بأمن الإتحاد الأوروبي ، بما فيها مسألة الإعداد لسياسة دفاع مشتركة قد تؤدي إلى تشكيل نية دفاعية مشتركة .

فمعاهدة ماستريخت عكس القانون الأوروبي الموحد الذي لم يتضمن بنودا واضحة فيما يتعلق ببناء أو وجود سياسة أمنية مشتركة فهي قد إعتبرت أن هذه الأخيرة (**سياسة أمنية أوروبية**) هي جزء لا يتجزأ من

[1] – محمد مصطفى كمال، وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص 140.

السياسة الخارجية الأوروبية الجديدة، كما كانت قمة ماستريخت (9_10 ديسمبر 1991) ميلادا جديدا لإتحاد أوروبا الغربية ، إذ تحدد فيها العلاقة القانونية بين الإتحاد الأوروبي و إتحاد أوروبا الغربية و كذلك حلف شمال الأطلسي و صدر في نهاية إجتماع المجلس الأوروبي إعلانا يحدد :

-دور الإتحاد و علاقته مع الإتحاد الأوروبي حيث وافقت دول الإتحاد الأوروبي على إسناد مهمة الدفاع و الأمن لإتحاد أوروبا الغربية.

-تطوير العلاقة مع منظمة الحلف الأطلسي من أجل إعتبار إتحاد أوروبا الغربية الإطار الدفاعي لأوروبا في حالة إنتهاء حلف الأطلسي و حله.

_ نقل مقر الإتحاد من بروكسل إلى لندن.

_ ضرورة دعم الجهاز التنفيذي للإتحاد و إنشاء وحدة تخطيط و تجهيز وحدات عسكرية داخل كل دولة تخصص لتنفيذ مهام الإتحاد[1].

و في علاقته مع حلف شمال الأطلسي فقد رحب هذا الأخير في الإجتماع الوزاري الذي عقد في ديسمبر 1994 بإعلان ميلاد غرب أوروبا و دعا الدول الأعضاء إلى الإنضمام إلى هذا الأخير حيث إلتحقت كل من إسلندا و النرويج و تركيا كأعضاء مشاركين Associates membres و حصلت اليونان على العضوية الكاملة أما الدنمارك فقد إنضمت بصفة مراقب و قد إنضمت إليه بعد ذلك عام 1995 كل من فنلندا و السويد و النمسا بعد إنضمامهما إلى الإتحاد الأوروبي ، أما دول أوروبا الشرقية فقد سمح لها بالإنضمام بصفة شريك منظم. " Associate parther"

وقد كانت قمة رؤساء دول و حكومات الحلف ببروكسل في جانفي 1994 نقطة تحول هامة في علاقة منظمة إتحاد غرب أوروبا بالحلف الأطلسي من خلال الإتفاق الأوروبي الأمريكي لتنشيط دور إتحاد أوروبا الغربية و زيادة فاعليته و إعتباره المكون الأوروبي للحلف وقد نتج عن تلك القمة :

-أهمية بلورة منظور دفاعي أوروبي يتلاءم مع الحلف و يمكن الأعضاء الأوروبيين من تحمل مزيد من المسؤوليات إتجاه أمنهم في التأكيد على إستعداد الحلف لوضع لبنته الأساسية تحت تصرف إتحاد غرب أوروبا و بصفة خاصة " قوة العمل المشتركة المجمعة _ Combiend and Joint Task (CJTF)" "

[1] - jim cloos et autres, « **traite de maestricht** », 2 eme ed, (bruxelles : etablissement de emile bruylant, 1994), p 683.

" Forceوالتي يتم تشكيلها لتكون مستعدة للإستخدام من قبل كل من إتحاد أوروبا الغربية و الحلف الأطلسي .

أما من الناحية العملياتية فقد شارك إتحاد غرب أوروبا الغربية بفاعلية كبيرة في أحداث البوسنة ، إذ إشترك مع الحلف الأطلسي في الحظر البحري في الأدرياتيك العملية (Sharp_Guard) كما شارك في قوة البوليس التي تتولى إدارة مدينة موستار جنوب البوسنة و الهرسك ، كذلك يعتبر إتحاد غرب أوروبا هو الجناح العسكري للإتحاد الأوروبي و هذا ما جسدته الفقرة 2 من المادة 14 من معاهدة ماستريخت ، " يطلب من إتحاد أوروبا الغربية و الذي يشكل جزء أساسي في تطور الإتحاد الأوروبي بلورة و تجسيد القرارات و مهام الإتحاد والتي لها علاقة بمجال الدفاع" .

و بالرغم من المكاسب التي إستفادتها السياسة الأمنية الدفاعية و بالرغم من أن إتحاد غرب أوروبا إستفاد كثير من جنرالات حلف الأطلسي إلا أن ذلك أثر كثير في محاولات أوروبا لبناء سياسة أمنية مشتركة و مستقلة.

ب_ منظمة الأمن و التعاون في أوروبا:

لقد جعل الصراع شرق غرب من قارة أوروبا مسرحا للعديد من الأحداث والتي تسببت في جعل أوروبا مركزا و بؤرة من أكبر بؤر العالم للصراع بين الدول و هذا ما جعل أوروبا في ظل الحرب الباردة ترغب في مواجهة تلك الأخطار و نتج عن ذلك مؤتمر التعاون و الأمن الأوروبي.

كما أن رغبة الإتحاد السوفياتي في أن يكون عضوا في المجتمع الدولي و إندماجه في المنظومة الأمنية الأوروبية و إعتباره بأن أمن أوروبا له علاقة كبيرة بأمن السوفيات و أن الأمن السوفياتي لا يخرج من معادلة الأمن الأوروبية ، و نظرا لرغبة أوروبا كذلك في تجنب المخاطر القادمة من الشرق ، إنعقد مؤتمر التعاون و الأمن الأوروبي في 01أوت 1975 في قاعة فنلندا بهلسنكي ، حيث حظر زعماء الإتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و 32 دولة أوروبية و تم التوقيع على الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن و التعاون الأوروبي ، حيث جاء إعلان هلسنكي ليعلن قيام المنظمة و الذي خرج بمجموعة من النقاط:

_ المساواة في السيادة و الإحترام المتبادل للحقوق السيادية لكل دولة .

_الإمتناع عن إستخدام القوة أو التهديد بإستخدامها.

_ إحترام الحدود الدولية .

_حل النزاعات بالوسائل السلمية[1].

وقد شكل مؤتمر الأمن و التعاون في أوروبا ، و الذي عقد في فيينا في نوفمبر من عام 1986 إلى جانفي 1989، و وثيقته الختامية عهدا جديدا من العلاقات الأوروبية في أعقاب التقارب بين الشرق و الغرب .

و قد هدفت أوروبا من خلال هذه المنظمة في إنهاء الصراع شرق غرب ، هذا من جهة و من جهة أخرى محاولة فتح المعسكر الشرقي و تحقيق الوحدة الألمانية التي كانت سببا كبيرا في عدم الإستقرار الأمني لأوروبا.

إلا أن الأهداف الخفية لكل من الإتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية جعل بوادر الأزمة تظهر أثارها على منظمة التعاون و الأمن الأوروبي حيث كان الإتحاد السوفياتي يرى بأن وجوده في المنطقة ضمن منظمة التعاون و الأمن الأوروبي هو عبارة عن حلف وارسو جديد يحل محل الحلف الأطلسي بينما كانت تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكريس تواجدها على الساحة الأوروبية و إحتواء ألمانيا الموحدة ، و على غرار هذا يسعى الإتحاد الأوروبي منذ مؤتمر هلسنكي 1973 نحو أقلمة الأمن الأوروبي ليشمل على أدوار جديدة و ذلك من خلال هذه المنظمة حيث يسعى الإتحاد إلى جعل هذه المنظمة (على غرار الأهداف السوفياتية الأمريكية الخفية) منظمة وصل بين الشرق و الغرب ، من خلال:

_ السيطرة العسكرية (ضبط التسلح).

_ الدبلوماسية الوقائية (في حالة حدوث النزاعات) بدل الدبلوماسية العسكرية.

_ مسائل تعزيز الأمن.

_ حماية حقوق الإنسان : التصورات الجديدة للأمن (الأمن الإنساني).

_إحياء و نشر الديمقراطية.

_ ضمان الأمن الإقتصادي و البيئي .

و نتج عن عملية تحول مؤتمر التعاون و الأمن الأوروبي إلى منظمة ، إنشاء مجموعة من المؤسسات و الأجهزة ،كل حسب مجاله و إختصاصه (إداري ، قانوني ...)، فنجد مجلس البرلمان و هو الجزء المعني بإتخاذ القرارات في (OSCE) وهو يجتمع أسبوعيا في فيينا لمناقشة المواضيع و القرارات.

[1] – محمد مصطفى كمال، وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص 142.

و فيما يخص هيكلة الإجتماعات فنجد مؤتمر التعاون الأمني و هو يجتمع أسبوعيا كذلك في فيينا لمناقشة الجوانب العسكرية و الأمنية و يركز على مسائل الأمن و الثقة و كذلك مؤسسات أخرى كل لها دورها الفعال داخل المنظمة مثل(المجلس الأعلى للمؤتمر الإقتصادي ، المجلس الوزاري ...)[1].

كما تضمنت منظمة التعاون و الأمن الأوروبي على الأبعاد الموسعة للأمن والتي لا تقوم على التصور التقليدي العسكري على الرغم من أنها لا تنفي وجوده بمعنى إستخدام القوة العسكرية و الردع المادي، و هو عكس ما ركز عليه إتحاد غرب أوروبا حيث إعتمدت المنظمة على تصور واسع للأمن أو ما يعرف بالأمن الإنساني في أدبيات الدراسات الأمنية في العلاقات الدولية، من خلال حماية و ترقية حقوق الإنسان و ذلك ضمن مؤسسة تابعة للمنظمة تسمى بمكتب مؤسسات الديمقراطية و حقوق الإنسان حيث يعد هذا المكتب الجهاز الأساسي لدعم حقوق الإنسان ضمن (OSCE) حيث يدعو إلى:

تعزيز حكم القانون و الوقاية من التعذيب إلى جانب حرية التنقل و حرية إنشاء منظمات غير حكومية و تطرق إلى مسائل الجنس و تهريب المخدرات و الأفراد ، و نشر الديمقراطية في أرجاء جنوب أوروبا الشرقية و التحسين المستمر لظروف المعيشة و التخفيف من التمييز و العنف ضد الأعراق .

كما أنه بالرغم من أن منظمة الأمن و التعاون الأوروبي لا يحمل أبعادا إقتصادية إلا أنها دعت إلى ضرورة الإهتمام بالتنمية و التعاون الإقتصادي و البيئي من أجل تفادي النزاعات الدولية الداخلية و الخارجية ، فالنمو الإقتصادي داخل دول المنظمة حسب هذه الأخيرة يؤدي إلى القضاء على الهجرة غير الشرعية و النزاعات الداخلية هذا ما أدى إلى إنتشار المفهوم اللين للأمن بدل الأمن العسكري داخل حدود الإتحاد الأوروبي كالوقاية من النزاعات المتعددة المخاطر و المصادر (الطائفية و العرقية) خاصة في منطقة البلقان حيث إستحدثت أوروبا منظومة جديدة للإنتقال من اللاأمن إلى الأمن من خلال الإدارة الوقائية للأزمات و التي تتضمن:

[1] – محمد مصطفى كمال، وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص 143.

- الإنذار المبكر .

- الدبلوماسية الوقائية .

- التدخل الحفيف[1] .

و رغم أن منظمة التعاون و الأمن الأوروبي تبنت المفهوم الإنساني للأمن إلا أنها لم تنف الأبعاد العسكرية له ، فقد إعتمدت كذلك بعدا تقليديا للأمن القومي العسكري " Politique military security" وهذا للتأكيد على المجالات الدفاعية للدول الأعضاء كالتسلح و التكنولوجيا العسكرية.

إلا أن العلاقات البينية للإتحاد الأوروبي والتي عرفت بعض الإختلالات فيما يخص بناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة و مستقلة جعل العديد من الباحثين الإستراتيجيين يضعون تساؤلات حول مدى التفاهم بين دول القرار الأوروبي حول هذا المشروع لذلك السؤال الذي يطرح نفسه هنا : إلى أي مدى يمكن القول بتأثير إختلاف وجهات النظر الأوروبية حول بناء سياسة أمنية أوروبية ؟

المبحث الثالث : التحديات الاستراتيجية الامنية المشتركة .

المطلب الأول : خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي.

I / موقف الدول الفاعلة في الاتحاد الاوروبي من الاستفتاء البريطاني .

اولا : موقف الدول الاوروبية الفاعلة :

على اثر تداعيات الاستفتاء وخروج بريطانيا ، بدا الاتحاد الاوروبي بممثليه وقاداته ومؤسساته الادلاء بمختلف التصريحات الى جانب قيامهم بسلسلة لقاءات مكثفة للحفاظ على وحدته وتجنب قيام دول اخرى بخطوات مماثلة .

ومن المنتظر ان يعقد رؤساء المفوضية الاوروبية "جان كلود يونكر" ، والبرلمان الاوروبي " مارتن شولتز" والمجلس الاوروبي " **دونالد توسك** " ، لقاء في بروكسل لتحديد الافاق الجديدة للمشروع الاوروبي علما ان

[1] – محمد أحمد عبد الغفار، "**فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**"، ج 1، (الجزائر: دار هومه، 2003)، ص 262.

قوانين هذا الاخير تحدد للدولة التي تريد مغادرة الاتحاد فترة عامين للتفاوض على شروط الانفصال بدءا من اللحظة التي تبلغ فيها رسميا الاتحاد بنيتها.

1 -**الموقف الالماني** :

سارعت المانيا الى احتواء الموقف والحيلولة دون انفراط عقد الاتحاد ، فدعت الى تفعيل المادة 50 من اتفاقية لشبونة ، فيما يشبه اجراءات الطرد ، لمعاقبة بريطانيا على خيارها ، ولمنع دول اخرى من مجرد التفكير في السير على خطاها .وقد حصلت برلين في موقفها المتشدد هذا على دعم امريكي ملفت اذا صرح الرئيس باراك اوباما ان بريطانيا ستاتي في ذيل قائمة الدول التي ستحظى بمعاملة تجارية تفضيلية مع الولايات المتحدة ، بعد قرارها هجر الاتحاد الاوروبي .ما يعني تبلور موقف الماني – امريكي مشترك على قاعدة منع انهيار الاتحاد الاوروبي ، لان ذلك سيؤدي ، بسحب نخب واشنطن الليبرالية ، الى نتائج كارثية ، ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب.

لقد دفع تصويت بريطانيا على مغادرة الاتحاد الاوروبي بالمانيا من جديد الى المناداة بالصبر في الوقت الذي تتفكر فيه القارة برد فعلها تجاه تحد كبير اخر .اذ منذ مجيء سنة 2009 ، واجه الاتحاد الاوروبي بجراة ثلاثة تحديات على الاقل وتغلب عليها والتي كانت من الممكن ان تتسبب في انقسام دولها الاعضاء :

-وصول منطقة اليورو الى حافة الانهيار بسبب الدين اليوناني .

-والاعتداء الروسي على أوكرانيا .

-تدفق اللاجئين .

على هذا الاساس فقد المستشارة الالمانية " **انجيلا ميركل** " عن اسفها العميق لتقديم بريطانيا رسميا طلب الخروج من الاتحاد الاوروبي ، الا انها اكدت ان الاتحاد " **قصة نجاح باقية** " .

ومن هنا نرى ان المانيا سنحت لها فرصة استراتيجية كبيرة لم تتوافر لها منذ الحرب العالمية الثانية وربما منذ الحرب العالمية الاولى ، تتمثل تعزيز نفوذها في اوروبا وكذلك جنوب المتوسط ، وذلك بدافع من ظروف موضوعية وذاتية وفرت هذا الامر ، واخرها الخروج البريطاني وتداعياته المستقبلية المحتمل ان تكون عوامل قضم في قوة بريطانيا التاريخية ، سواء على صعيد التداعيات الاقتصادية ، الاجتماعية او حتى بارتفاع احتمالية ان تطالب

اسكتلاندا بالانفصال عن المملكة المتحدة والانضمام للاتحاد الاوروبي ، وهو ما يعني بشكل مبسط ومخل ان ما لم تحققه المانيا في الحربين العالميتين قد استطاعت ، وبعد مئة عام ان تحققه عبر القوة الاقتصادية والسياسية ، ودون ان تضر لان تدخل في صراع من القوى المنافسة التقليدية ، بل في حقيقة الامر ان هذه القوى التقليدية مثل بريطانيا تعاني الان من خلل ربما مراجعة في وجهة نظر الشريحة السياسية المهيمنة في بريطانيا حاليا في القبول بالمتغيرات الاستراتيجية داخل اوروبا والاتحاد الاوروبي ومردودات ذلك على صعيد السياسة الدولية ، والتي هي ترجمة لمدى توسع نفوذ المانيا الاقتصادي والبشري والسياسي داخل وخارج اوروبا[1].

هذا ما اكد مفوض الشؤون العسكرية في البرلمان الالماني " **هانز بيتر بارتل** " ، الذي قال " على المانيا ان تضطلع بمسؤولية عسكرية اكبر في الوقت الحالي ." وربما يفسر ذلك اتجاه المانيا الى زيادة المخصصات العسكرية للجيش الالماني قبل ايام قليلة من خروج بريطانيا .

اما قضية اللاجئين نجد انه في مبادرة هي الأولى من نوعها ، كشفت الحكومة الالمانية في 27 جانفي الماضي عن تخصيصها مبلغ 22 مليلار يورو لمواكبة تدفق اللاجئين اليها ، فصلت فيها الكلفة السنوية لسياسة استقبال اللاجئين في البلاد التي اعتمدتها المستشارة الالمانية " **انجيلا ميركل** " رغم المعارضة الشديدة التي واجهتها في هذا المجال.

رغم هذا المبلغ الكبير ، تدافع برلين عن سياساتها بخصوص اللاجئين ، وتعلن ان الموازنة العامة للبلاد مستقرة وثابتة بفضل المردود الاقتصادي الناتج عن الحركة الاقتصادية لحركة الهجرة[2].

2 -الموقف فرنسي :

تعتبر زعيمة اليمين الفرنسي المتطرف " مارين لوين" اول من تلقف خبر فوز معسكر خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي ، وعلى الفوز طالبت باستفتاء مماثل في فرنسا وفي دول الاتحاد ، ولم تتردد في وصف الحدث ب" انتصار الحرة ." ليس في ذلك اي مفاجأة فحماس " مارين لوبن " للانفكاك عن الاتحاد الاوروبي

---

[1] – هيبة غربي، "**تداعيات الإنسحاب البريطاني على المسألة الأمنية في الإتحاد الأوربي**"، (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2018)، ص 142.

[2] – فرانس 24، "**ألمانيا خصصت 22 مليار يورو لشؤون اللاجئين لعام 2016 وعوضتها الأرباح الموازنة**"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2018/03/15، الرابط : http://www.france 24 /ar/20170207

دفعها الى التهليل والمساهمة بفعالية ، وبشكل مبكر ، بحملة الخروج البريطانية " .لوبن " التي تقول " يجب ان يتم سؤال دول اخرى عن علاقتها بالاتحاد الاوروبي " ، كما اعلنت انها ترى في " القوى المؤيدة لخروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي مؤشرا قويا لدينامية ربيع الشعوب ." واعتبرت ان لدى فرنسا ، على الارجح ، اسبابا تفوق بكثير اسباب الانجليز للخروج من الاتحاد الاوروبي .لقد ظلت " لوبن " تعلن على الدوام ان الاستفتاء البريطاني سوف يعزز اهداف الاحزاب اليمينية ، والمتشككة بالاتحاد الاوروبي .اما نائبها في رئاسة حرب " الجبهة الوطنية " فلوريان ، فكتب هو الاخر ، في تغريدة على **"تويتر"** مهللا بالنصر " حرية الشعوب تفوز دوما في النهاية !برافو للمملكة المتحدة.. الدور علينا الان".

لا يمكن القول ان نتيجة الاستفتاء البريطاني قد اثارت شهية نسبة كبيرة من الفرنسيين لاستفتاء مماثل ، فمن الواضح ان هناك ارضية جاهزة لانتعاش الشكوك والاسئلة ومبادرات الخروج ، فمركز " بيو " للأبحاث ، ومقره واشنطن ، قال : " ان فرنسا هي الدولة التي شهدت اكبر انخفاض لشعبية الاتحاد الاوروبي هذا العام ." وهذه صحيفة " دي فيلت" الالمانية تنقل عن دراسة استراتيجية في وزارة المالية ان المانيا " تشعر بقلق من احتمال سعي فرنسا وهولاندا والنمسا وفلندا والمجر لترك الاتحاد الاوروبي بعد تصويت البريطانيين ." هذا عدا عما اشارت اليه " فرانس برس" من " لائحة ازمات" طويلة بين باريس ولندن على امتداد عمر الاتحاد الاوروبي.

لقد استعيد اثناء الجدل حول مصير بريطانيا في الاتحاد موقفان ، الاول ل " شارل ديغول " الذي ظل يرفض دخول بريطانيا الى الاتحاد الاوروبي معتبرا اياها " خادمة للولايات المتحدة " ، الى طرفه " جاك شيراك" الذي اغضبته مطالبة رئيسة الحكومة البريطانية " مارغيت تاتشر " ، خلال قمة اوروبية سنة 1988 ، بخفض المساهمة البريطانية في ميزانية السوق .عندما قال "شيراك" ، الذي لم ينتبه الى ان مكبر الصوت امامه كان مفتوحا " ماذا تريد مدبرة المنزل هذه ايضا" ؟ .

حتى الساعة يبدو ان خوف الفرنسيين على مستقبل فرنسا يطغى على خوفهم على فكرة الاتحاد الاوروبي ، حيث البلد مهدد بصعود اليمين ، الذي انعش الانسحاب البريطاني احلامه ، كما هو مهدد باسئلة كبيرة مماثلة لتلك التي تعصف بمختلف دول الاتحاد ، الهجرة واللاجئين والارهاب ، يضاف اليها الان ما سيثيره انسحاب المملكة البريطانية من تهديدات اقتصادية وامنية بالدرجة الاولى .هذا ما جعل تصريحات الرئيس الفرنسي " **هولاند** " مشغولة بالمستقبل اكثر من تضرب على وتر معاقبة بريطانيا ، كما لدى تصريحات

مسؤولين في الاتحاد الاوروبي ، والتي يراد منها ان تكون درسا عسيرا لدول في الاتحاد تطالب بالاستفتاء على الانسحاب[1].

كما اكد الرئيس الفرنسي " **فرانسوا هولاند** " ، ان المانيا وفرنسا وايطاليا واسبانيا تتحمل مسؤولية رسم الطريق الجديد للإتحاد الاوروبي التي بات يعيش واقعا مختلفا بعد قرار بريطانيا الانسحاب منه ، واكد اهمية الاتفاق على سياسة موحدة للهجرة من اجل السيطرة على هذا الامر .واضاف : " **يجب ان نحمي حدودنا ونسيطر على حركة الهجرة وتحدد سياسة هجرة موحدة** ." كما اكد انه " **يجب على اوروبا ان تحافظ على موقعها وتدافع عن مصالحها لذلك يجب ان تحافظ على دورها، الذي تلعبه في افريقيا والشرق الاوسط وباقي دول العالم**.

II/ مصير الامن الاوروبي بين الاستقلالية او الديمومة الاطلسية :

ذات مرة من سبعينات القرن المنصرم تساءل وزير خارجية امريكا " **هنري كيسنجر** " : " **بمن اتصل هاتفيا ان اردت ان اخاطب الأوروبيين...** ؟".

خيل للكثرين ان الاتحاد الاوروبي قد اضحى مرة والى الأبد خط الاتصال الساخن بين القارة الاوروبية وبقية العالم ، غير ان الانسحاب البريطاني الاخير من الاتحاد والذي جاء بمثابة زلزال قوي هز اركان البيت الاوروبي الكبير بات يطرح سؤالا جذريا عن حال الاتحاد ومآله وهل سيتفكك بخروج بريطانيا ام ان كرامة بقية العناصر الاوروبية الفاعلة ، لاسيما الالمان و الفرنسيين ، لن تسمح ابدا باظهار البريطانيين وكأنهم كانوا عند لحظة بعينها حجر الزاوية في ذلك الاتحاد؟ .

يستلزم الجواب الغوص بعيدا من المشهد الحالي ، الرجوع الى التاريخ الاوروبي القريب الذي كانت حزازات الصدور الاوروبي فيه لا تزال قائمة ، بعد حربين عالميتين ، بين الانجليز من جهة والالمان بصفة خاصة من جهة اخرى .ففي سنة 1967 حذر الزعيم الفرنسي التاريخي "شارل ديغول" في لقاء مع نحو الف دبلوماسي فرنسي داخل قصر الاليزيه ، من ان بريطانيا تملك " كراهية متجذرة " للكيانات الاوروبية ، بل ابعد من ذلك كان الرجل استشرافيا عندما حذر من ان فرض بريطانيا كعنصر في السوق الاوروبية المشتركة

[1] – هيبة غربي، مرجع سابق، ص 144.

سيؤدي الى تحطيم السوق .غير ان توقعات "ديغول" يبدو انها كانت خلف الباب رابضة للأوروبيين وها هي اليوم تتحقق[1].

المساعي الأمنية الأوروبية الجديدة .

أولا/ التحالف الفرنسي الالماني:

من دون شك ، فإن ذلك لا ينفي انه ستكون هناك اثار سلبية على الاتحاد الاوروبي جراء تلك السياسات التي من المتوقع ان تتبناها بريطانيا ، وفقا لتقديرات سياسية اوروبية ، لكن حدة الخلافات في الرؤى داخل الاتحاد ربما تتقلص بعد خروج بريطانيا ، وبالتالي ربما يكون هناك مزيد من التنسيق الاوروبي ، لاسيما بين الدول الرئيسية في الاتحاد على غرار فرنسا والمانيا التي لا تبدي اهتماما متزايدة بالتداعيات التي تبتهجها الصراعات الاقليمية في المنطقة فحسب ، بل انها تنخرط بشكل مباشر في بعض تلك الصراعات على غرار التدخل الفرنسي في شمال مالي والمشاركة في الحرب ضد الإرهاب ، ويبدو ان تلك الدول سوف نتجه ايضا الى رفع مستوى تعاونها مع العديد من القوى الرئيسية في منطقة الشرق الاوسط ، خاصة على المستويين الامني والاقتصادي.

اشار " **باري بوزان**" في مركب الامن الاقليمي عن متغيرات النظرية المتمثلة في **الصداقة / العداوة** معتبرا في ذلك ان " **العلاقات الامنية غالبا ما تكون متأثرة بشكل كبير بالعداوة او الصداقة التاريخية وكذا المنافسة او التعاون بين اطراف الاقليمية** " هذا ما ينطبق بالضبط على العلاقة العدائية التي كانت بين فرنسا والمانيا والتي قادت ثلاثة حروب قارية بين 1870-1945 وان انهاء هذا الصراع سهل عملية السلام بعد الحرب العالمية الثانية وتحول الى تحالف بين الطرفين ، هذا التحالف يعتبر حجر الزاوية الي يقوم عليها الاتحاد الاوروبي سواء في البدايات الاولى او بعد الانسحاب البريطاني.

تقود فرنسا والمانيا الان حملة لترويج فكرة الجيش الاوروبي ، ويشدد " كايم " على ان الدولتين لم تكونا راغبتين ابدا في ربط امنهما القومي بالاتحاد الاوروبي الذي لايمكن التنبؤ بمصيره ومستقبله كمشروع للاندماج الاوروبي ، لكنهما الان غيرتا موقفيهما وطرحتا خطة لتعزيز الدفاع المشترك واقامة مقر لهيئة الاركان العسكرية الاوروبية ، وخرجت القمة الاوروبية التي عقدت في براتسلافا في سبتمبر الماضي بغياب بريطانيا ،

[1] – هيبة غربي، المرجع السابق، ص 149.

بخريطة طريق لستة اشهر من اجل وضع رؤية متكاملة وجديدة للاتحاد الاوروبي .تعتبر المانيا في مقدمة الدول المتحمسة للجيش الاوروبي ، حيث عبرت وزيرة الدفاع الاتحادية " **يورزولا فون دير لاين** ":" **اذا تأملنا عدد الافراد وكم من الاموال موجودة داخل هيئات الاتحاد الاوروبية في 28دولة ، سنكتشف حينئذ باننا سنصبح افضل واكثر تنسيقا مع بعضنا بعضا في شكل واضح** ." ووفقا لمديرة مكتب المجلس الاوروبي للسياسة الخارجية " **صوفيا فيسلا تشيرنيفا** " تقول : " **ان المملكة المتحدة عنصر حيوي في المعادلة الاستراتيجية الاوروبية ، لكنها ليست عنصرا فاعلا في الاستراتيجية الاوروبية**[1] .

في **30 جوان 2016** صرح وزير الخارجية الالماني " **فرانك فالتر شتاينماير** " في مجلة " **فورين افير** " الامريكية ان المانيا اصبحت قوة مهمة في العالم وستبذل قصارى جهدها لينعكس ذلك على الساحة الدولية، تزامنت هذه التصريحات وغيرها حول بروز النفوذ الالماني في اوروبا وتطويره ليصبح عسكريا وليس فقط اقتصاديا وسياسيا ، مع قرار بريطانيا الخروج من الاتحاد الاوروبي ليس من قبيل المصادقة كما يقول المراقبون في المانيا.

ان سيناريو الخروج البريطاني الذي كان متوقعا في برلين دفع كلا من القوتين الابرز في الاتحاد اقتصاديا وعسكريا لمزيد من التعاضد ووضع خطة لتعويض فقدان النفوذ البريطاني ، وخاصة على الصعيد العسكري والسياسي .كما يقول تحليل لموقع السياسة الخارجية الالمانية فان" **خروج بريطانيا التي كانت تعارض بقوة وضع سياسة دفاعية اوروبية مشتركة ، يفتح الفرصة الان امام المانيا وفرنسا لتحويل الاتحاد الى قوة دولية فاعلة قادرة على التدخل العسكري في الجوار الاقليمي دون الاعتماد على حلف الناتو او الشريك الامريكي.**

بالفعل لقد فاجأ كل من وزير خارجية المانيا وفرنسا النخبة ووسائل الاعلام في البلدين بعد ايام قليلة فقط من صدمة الاستفتاء البريطاني باعلان مبادئ مشتركة يطالب باتخاذ خطوات سريعة وفعالة نحو اكمال ليس فقط الوحدة السياسية بل والعسكرية ايضا للاتحاد الاوروبي ليصبح قادرا على التدخل في الازمات العالمية .ويطالب " شتاينماير وايرولت " بتحديث الجيوش الاوروبية وتحويل الاتحاد الاوروبي بعد خروج بريطانيا الى لاعب عالمي

[1] – محمد خلف، "**مساع فرنسية – ألمانية لإنشاء جيش أوربي ... ومخاوف بريطانيا على الناتو**"، تم زيارة الموقع بتاريخ: 2018/03/20، الرابط: www.alhayat.com/articles/19167321/

مستقل يتبنى اجندة اوروبية امنية ويمتلك قوات عسكرية مشتركة على اعلى درجات الاستعداد ووحدات بحرية متعددة الجنسيات جاهزة للتدخل في مناطق الصراعات كما يطالبان باجتماع المجلس الاوروبي مرة في السنة بصفته مجلسا للامن الاوروبي. نا تطالب به برلين وباريس الان من خطوات نحو زيادة نفوذ الاتحاد الاوروبي سياسيا وعسكريا كقوة عالمية موحدة ، جاء في ورقة مبادئ مشتركة لوزيري خارجية البلدين نشرتها وزارة الخارجية الالمانية ومن بين ما تضمنته مايلي :

1-ان خروج بريطانيا من الاتحاد تسبب في وضع جديد مفاجئ ستكون له تبعات كبيرة على الاتحاد باكمله ، وان برلين وباريس على يقين راسخ من ان الاتحاد الاوروبي يشكل اطارا تاريخيا فريدا لا يمكن التخلي عنه ليس فقط من اجل تحقيق الحرية والرخاء والامن في اوروبا بل ايضا للمساهمة في تحقيق الاستقرار والسلام في العالم ، ومن اجل ذلك قرر البلدان العمل سريعا على اكتمال الوحدة السياسية في اوروبا ودعوة بقية دول الاتحاد للمشاركة في هذا المشروع والهدف هو ان يصبح الاتحاد الاوروبي وحدة سياسية لدول تتحرك على المسرح الدولي بشكل اكثر تنسيقا وثقة بالنفس ، ويحق له ممارسة التاثير ليس فقط في الجوار المباشر ولكن عالميا ايضا وذلك في بيئة تهيمن عليها المصالح المتباينة .

2-يطرح الوزيران الالماني والفرنسي العناصر الاساسية لاجندة امنية اوروبية شاملة تتضمن كل العناصر الدفاعية والامنية وتتيح للأوروبيين تدخلا بشكل اقوى في مناطق الازمات المحيطة بالاتحاد شرقا وجنوبا.

3-تحمل الاجندة هدفا رئيسيا معلنا وهو تحقيق المزيد من الامن للمواطن الاوروبي.

4-في خطوة اولى حسب الاعلان الالماني الفرنسي سيكون هناك مستقبلا تحليل مشترك للمحيط الاستراتيجي للاتحاد والاوملت المشتعلة فيه ، وسيقوم مركز مستقل بتقييم هذه الازمات وعرض النتائج والخلاصات على مجلس العلاقات الخارجية الاوروبية والمجلس الاوروبي لمناقشتها ثم التفاهم المشترك حولها قبل وضع الاولويات الاستراتيجية للسياسة الامنية والدفاعية للاتحاد ، على ان تترجم هذه التوصيات الى سياسة فعلية اوروبية على ارض الواقع في التعامل مع هذه الازمات .وهو ما يتطلب ان يكون للاتحاد الاوروبي قيادة دائمة مدنية عسكرية مشتركة ليصبح قادرا على تنفيذ العمليات المدنية والعسكرية في اي وقت .

5-سيعمل البلدان في المستقبل القريب على تنسيق جهود الدفاع الاوروبية المشتركة بحيث تكون هناك قوات عسكرية اوروبية قادرة على التدخل ، ومن الواضح ان ضغوطا المانية فرنسية ستمارس في القريب على بقية

دول الاتحاد لزيادة ميزانيات الدفاع والانفاق العسكري فيها ومساهمتها المالية في ميزانية الدفاع الاوروبية المشتركة .

6- توجه مبالغ كبيرة لبحوث الدفاع والتطوير العسكري كما سيتم تنسيق خطط التسليح الوطنية للدول الاعضاء لتصب في منظومة اوروبية ، وتتخصص كل دولة في قطاع محدد من القطاعات العسكرية التي تتميز فيها.

7- الورقة الالمانية الفرنسية تطرقت ايضا لملفات عديدة اخرى اهمها ملف الامن الداخلي حيث دعت لزيادة الصلاحيات الامنية وتخزين بيانات المسافرين ، تبادل المعلومات بين اجهزة الاستخبارات والامن الاوروبية تحسينها وتطوير عمل هيئة " **يوروبول** " ومركز مكافحة الإرهاب فيه بل وانشاء قاعدة اوروبية استخباراتية مشتركة على المدى المتوسط .

8- يصب الاعلان المشترك لباريس وبرلين في نفس الاتجاه الذي ذهبت اليه تصريحات المستشارة الالمانية " **انجيلا ميركل** " والتي قالت بعد نتيجة الاستفتاء البريطاني :" **ان الجهود الألمانية والأوروبية لابد وان تركز في المرحلة القادمة على استعادة ثقة مواطني الاتحاد في قدرته على التصدي للمشكلات التي تهددهم في المحيط الخارجي والداخلي وتقديم حلول لها ، وهي الامن الداخلي وتهديدات الإرهاب ومشكلة الهجرة وحماية الحدود الخارجية وقضية البطالة بين الشباب** [1].

كما عبرت " **ماري غينو** " **ان انسحاب بريطانيا من الاتحاد يرجح بروز فرنسا وألمانيا كأكبر قوتين عسكريتين ما يجعل دورهما حاسما في الموقف الإستراتيجية الأوروبية** ." وأضافت : « **ان التباين بين القدرات الالمانية والفرنسية التقليدية سيزيد مع اتساع هوة الانفاق الدفاعي** » .

في خضم المناقشات العاصفة حول الاستراتيجية الدفاعية الاوروبية الجديدة التي من المفترض ان تراعي المتغيرات المرتقبة في السياسة الخارجية الامريكية ، اقر الاتحاد الاوروبي ارسنال قوات للرد السريع الى الخارج للمرة الاولى في خطوة تهدف الى حماية الامن وتعزيز الاستقلال الامني الاستراتيجي الذي يفرض ذاته ايا كان رئيس الولايات المتحدة ، كما ازاح الستار عن اكبر خططه للابحاث الدفاعية منذ اكثر من عقد ، والتى تخفيضات ببلايين اليورو كي يبعث برسالة الى الرئيس المنتخب " **دونالد ترامب** " بان اوروبا لن تتردد في دفع تكاليف ومترتبات امنها الوطني .ونقلت صحيفة " **دنفنيك**" الالكترونية عن مسؤول اوروبي " **ان المفوضية الاوروبية**

[1] - هيبة غربي، مرجع سابق، ص 151 – 152.

تتجه الى تاسيس صندوق دفاعي ، وسترفع الحظر المفروض على الموازنة المشتركة للاتحاد الاوروبي ، وعلى استثمارات بنك التنمية التابع له في الابحاث العسكرية.

كما تتركز وظيفة الصندوق في الاستثمار في المجال الدفاعي بصورة تسمح الحكومات جميع الدول الاعضاء التي تساهم فيه بالاقتراض وتامين الاموال في شكل دائم للبرامج الدفاعية المشتركة مثل الطائرات المروحية او الطائرات من دون طيار.

ستتولى المفوضية الاشراف على موازنة مشتركة للاتحاد الاوروبي يصل حجمها الى نحو 150 بليون يورو في العالم .ونقلت صحيفة "كابيتال ديلي" عن دبلوماسي اوروبي يقول :" **ان المفوضية الاوروبية ستقدم مبلغا مقداره 3،5 بليون يورو من الموازنة مابين 2021–2027 ، في حين وتشير تقارير رسمية الى ان انفاق حكومات الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي في الابحاث العسكرية تراجع بمعدل الثلث منذ سنة 2006 ، وذلك لاتكال الاتحاد على الولايات المتحدة في توفير تكنولوجيا الدفاع القتالية المتطورة.**

المطلب الثاني : الهيمنة الامريكية .

اولا: مواجهة الولايات المتحدة النتفس الاوروبي؟.

لا شك ان الاتحاد الاوروبي بات يشكل خصما للولايات المتحدة ، ولكنه خصم من نوع جديد ، انه شريك خصم .فالتحدي الذي يفرضه الاتحاد الاوروبي على الولايات المتحدة يتمثل في :

1-عدم استقرار ما اعتقد انه هيمنة وقيادة امريكيين للنظام العالمي الجديد .اذ لم تعد تتمتع الولايات المتحدة بالقدرة المطلقة او الاكبر فيما يتعلق بامتلاك ادوات القوة الجديدة ، بالولايات المتحدة تواجه تنافسا متزايدا من قبل حلفائها الاوروبيين ، بل ان حيز الاختلاف والتباين اخذ بالاتساع بين طرفي التحالف الاطلسي[1].

2-بروز اختلاف في ادراك التهديدات التي اصبحت ذات طبيعة اجتماعية اثنية ولم تعد ذات طبيعة سياسية عسكرية كما كانت تطرح في ظل القطبية الثنائية .

وازاء ذلك تعمل الولايات المتحدة في سياساتها على ان تكون اقوى بكثير من الدول الرئيسة الاخرى الى حد يجعل اختفاء المنافسة بينها وبين القوى العظمى الاخرى .ولهذا تهدف تلك السياسات الى الحؤول دون ظهور منافسين لها سواء في اوروبا او اسيا.

وفي هذا الشان تركز الولايات المتحدة على **"القوة"** بمفهومها الواسع ، حيث زادت من قدرتها بما يدفع الدول الاخرى للتخلي عن محاولة اللحاقة بها. وذلك بما حققته من متطلبات تكنولوجية في هذا الجانب ، بما لا يجعل اي دولة او ائتلاف من دول يتمكن من تحميها ، فهي لا ترغب ان ترى وجود قوة تنافس قوتها في زعامة العالم تقيد من مجال نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري .لان القبول بواقع كهذا يعني الدخول في تعارض مع كل تطلعاتها العالمية الخالية ، والتي تفترض قيام قطبية الحادية امريكية تقوم على أساس وجود قوة عظمى تشاركها قوة اخرى بدون نفوذ ، بحيث لا يمكن لاي تجمع دولي مهما يملك من قوة منع ما يمكن ان تقوم به[2].

---

[1] – هنري كيسنجر، "**هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرون**"، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002)، ص 74.

[2] – سويم العزي، "**الإستراتيجية الأمريكية التناقض الكامن**"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 110، (بيروت: 2003)، ص 41.

ولهذا تعتمد الولايات المتحدة على الجانب العسكري والامنية في محاولة السيطرة على المنافسة الاوروبية لها .وتتخذ من حلف شمال الاطلسي وسياساته الامنية مجالا للسيطرة على اوروبا ، ومنع ظهورها كقوة منافسة للسياسة الامريكية ومصالحها ، سواء داخل اوروبا او خارجها.

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية رضي الاوروبيون بالحماية الامريكية ، ما عدا فرنسا ، المتمثلة بتواجد "312" الف جندي امريكي وبمظلة نووية امريكية رادعة ، وذلك الانصراف الى اعمار ما هدمته الحرب ، وبعد نهاية الحرب الباردة لم يتغير الوضع فما زالت القواعد الامريكية منتشرة في اوروبا كجزء من حلف الاطلسي ، الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة[1].

غير ان التغيرات الجذرية التي حصلت في البيئة الدولية ، والتطورات الاقتصادية في اقتصادات الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي واليابان بانتهاء الحرب الباردة جعلت مسألة ديمومة حلف الاطلسي مثار جدل سياسي داخل الولايات المتحدة وكذلك في فرنسا والمانيا.

واستطاعت الولايات المتحدة اقناع الدول الأوروبية بأهمية الإبقاء على الحلف بوصفه الركيزة الأساسية للإستراتيجية الغربية ، وبذلك تمكنت الولايات المتحدة الإبقاء على ريادتها العسكرية لدول أوروبا فضلا عما يتيحه الحلف لها من امكانية التدخل والتاثير في السياسات العسكرية والامنية للدول الاوروبية. كما عملت على تفعيل دور الحلف في حل بعض المشكلات الدولية ، اقناعا للدول الاوروبية باهمية الابقاء عليه .اكثر من ذلك ايدت الولايات المتحدة توسيع عضوية حلف الاطلسي ليشمل بعض دول وسط وشرق اوروبا ، لما يمثله هذا التوسع من امتداد لدائرة النفوذ الامريكي على حساب النفوذ الروسي المضمحل.

وفي الحقيقة ان فكرة توسيع الحلف هي فكرة امريكية طرحت في اوائل عام 1994، باصدار الكونجرس قانون " المشاركة في الناتو" ، واعلن الرئيس الامريكي السابق >بيل كلينتون <في حملته الانتخابية عام 1996 ان هدف بلاده هو اتمام عضوية المجموعة الاولى من الدول التي تستدعي لدخول الحلف عام 1999 ، خلال الاحتفال بالذكرى الخمسين لانشائه .وفي اجتماعات الحلف لم تتكلم اوروبا بصوت واحد ، ولهذا فان الولايات المتحدة هي التي حددت الدول التي ستنضم للحلف ودعت بولندا والمجر وتشيكيا

[1] – غسان العزي، "**سياسة القوة، مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى**"، (بيروت: مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، 2000)، ص 177.

للانضمام ، في حين كان الموقف الفرنسي ، الذي دعمته كندا وسبع دول اوروبية اخرى ، يدعو الى اضافة رومانيا وسلوفينيا للمرحلة الاولى ، غير ان امريكا تمسكت بموقفها وفرضته على قمة مدريد للحلف عام 1997 .

وتجدر الاشارة الى ان توسيع حلف الاطلسي قابله توسيع الاتحاد الاوروبي بضم دول اوروبا الشرقية ، والملاحظ ان واشنطن هي التي ملكت كلمة الفصل سواء في توسيع الاتحاد الاوروبي او في الاطلسي .فهي التي كانت تختار المرشحين الذين كانوا جزء من المعسكر الشرقي المنحل ، ومعظم هذه الدول صارت عضوا في الاتحاد الاوروبي رغم ان اطلسيتها تغلب على اوروبيتها ، وهذا ما كشفت عنه في مساندتها لامريكا في غزوها للعراق واحتلاله عام 2003 ، حين ارسلت ثماني دول منها عريضة تعلن فيها دعمها المطلق لبوش في حملته ضد العراق ، وسوف تبقى حليفة للولايات المتحدة لأمد بعيد على الارجح ، لذلك فان حلف الاطلسي والاتحاد الاوروبي سوف يعنيان الكثير من المصاعب اذا قررا يوما التخلص من الهيمنة الامريكية.

لذلك تراهن الولايات المتحدة على حلف الاطلسي لانه يمكنها من التسيد فالمبادرة العملية او ابطالها تقع على الولايات المتحدة ، والتدخل في البوسنة والهرسك خير مثال ، لقد هيمنت امريكا في الاطلسي فتحرك ، وكانت قد هيمنت ضد فعل لا ترضيه فلم يفعل الاتحاد الاوروبي ما يحسم الامر هناك .

وهكذا فان فان عملية الابقاء على حلف الاطلسي وتوسيعه تساهم في تشكيل ملامح اساسية لهيكل النظام العالمي الجديد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وتؤدي الى تدعيم قدرة الولايات المتحدة على التحكم في تفاعلات المرحلة بهدف تكريس سيطرة قوى كبرى رئيسية ، مع تحجيم تاثير القوى الدولية الاخرى وبالاخص الاتحاد الاوروبي .اكثر من ذلك اصبحت الهيمنة مصلحة امريكية اكثر مما هي دعوة سياسية ، فمن دون حلف تهيمن عليه الولايات المتحدة سيكون مستقبل الامن الاوروبي مصدر تهديد للامن القومي الامريكي ، خاصة وقد ترابط هذا الامن في ددظل الثنائية القطبية الذي كان سائدا قبل انتهاء الحرب الباردة وجعل الامن الاوروبي والامن الامريكي متداخلين[1].

[1] – كاظم هاشم نعمة، "**استراتيجية الهيمنة الأمريكية 1824 – 1989**"، (طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الإقتصادية، 2000)، ص 149.

ثانيا : تنافس اوروبا للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين:

تسعى اوروبا جاهدة لتحقيق نوع من الاستقلال عن الولايات المتحدة ، وبدأت القوى الاوروبية الكبرى ، فرنسا وبريطانيا والمانيا وايطاليا ، التعاون الدفاعي في اوروبا الغربية ،كانت المانيا وفرنسا تحشدان المواقف الاوروبية لدعم للكيان الامني الدفاعي عن اوروبا ، فقد دعا رئيس وزراء فرنسا " **الن جوبيه**"

عام 1996 الى انشاء جيش اوروبي قوامه قوات بريطانية وفرنسية والمانية واسبانية وايطالية ، تحت امرة اتحاد غرب اوروبا على ان يكون خاضعا بدوره الى صلاحيات الاتحاد الاوروبي .وقرر الاتحاد الاوروبي بالاجماع في اجتماعه في " **كولون 1996**" على اقامة اتحاد غرب اوروبا ، دون ان يشمل الولايات المتحدة ، داخل الاتحاد الاوروبي لكي يصبح الذراع العسكري للاتحاد الاوروبي ، وعين " **خافير سولانا** " الامين العام السابق لحلف شمال الاطلسي ومنسق الاتحاد الاوروبي للشؤون الخارجية والدفاعية ، عام 1999 كامين عام لاتحاد غرب اوروبا .وبذلك تم احياء اتحاد غرب اوروبا بهدف جعله اطارا للتعاون العسكري الاستراتيجي بين الدول الاوروبية الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ، وصار هذا الاتحاد جزء من مؤسسات الاتحاد الاوروبي وفقا لاتفاقية "**ماستريخت**" والمسؤول عن تنسيق السياسات الدفاعية.

ثم ان اوروبا سعت بانشاء قوة عسكرية موحدة للتدخل السريع لتكون جاهزة عام 2003. وقرر الاتحاد الاوروبي في مؤتمر "**هلسنكي 1999**" انشاء هذه القوة تحت امرة الاتحاد الاوروبي .غير ان الولايات المتحدة شجبت هذا التوجه وتصدت له ، ولن تسمح له بالقيام الا اذا كان ضمن هيكل الاطلسي العسكري .فامريكا اصبحت طرفا مقيدا لاي نزعة استقلالية اوروبية ، ففي وسع الولايات المتحدة ان توكل الى قوة اوروبية او مجموعة منها دورا امنيا على ان يبقى ذلك في اطار توجيهات حلف الاطلسي[1].

ان ما يحفز الولايات المتحدة على قبول السعي الاوروبي لتطوير الدفاع هي حقائق عالم ما بعد الحرب الباردة ، فواقعيا اصبحت الولايات المتحدة هي القوة العظمى المنفردة ، وهي الاقوى اقتصاديا وسياسيا واستراتيجيا من اي وقت مضى ، ولكن رغم كل القوة الامريكية فانها لا يمكنها عمل الكثير بمفردها ، ولهذا فهي تحتاج في القرن الحادي والعشرين شريكا عالميا يستطيع العمل معها كقوة عالمية ، وما زالت اوروبا هي افضل مرشح .غير ان هذا الشريك يجب ان يكون مستقلا عنها ، وذلك تعارض ، في كل الاحوال قيام اي

[1] – هنري كيسنجر، مرجع سابق، ص 149.

توجه عسكري اوروبي وتصر ان يبقى ذلك ضمن اطار حلف الاطلسي .وهذا ما سعت اليه الولايات المتحدة ، وبالذات منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي ، حيث جاء في التقرير السري الذي اعدت وزير الدفاع الامريكي عام 1992 ، بشان التوجهات الامريكية في مجال التخطيط الاستراتيجي حتى عام 2000 ، "ان من المتعين الحيلولة دون قيام نظام امني اوروبي مستقبل ، وانما ينبغي العمل على ان يظل حلف الناتو هو الركيزة الاساسية للدفاع عن العالم الغربي وامنه ، فضلا عن كونه القناة التي يمكن من خلالها للولايات المتحدة ان تؤثر وان تشارك في الشؤون الامنية الاوروبية[1].

ولا شك ان هناك العديد من المنظمات التي تشارك فيها اوروبا ، وهي مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي ، وحلف الاطلسي واتحاد غرب اوروبا والاتحاد الاوروبي ، وعلى الرغم من ان ادوار كل واحدة من هذه المنظمات تختلف عن الاخرى يبقى الدور المركزي لحلف الاطلسي.

وان مسالة العلاقة بين حلف الأطلسي ومؤتمر التعاون الاوروبي واتحاد غرب اوروبا والاتحاد الاوروبي أصبحت موضوع خلاف بين الولايات المتحدة والدول الاوروبية .غير ان تصور العلاقة الامريكية بين هذه المنظمات هو الراجح ، وذلك بسبب الخلافات بين تصورات الدول الاوروبية لما بعد الحرب الباردة تقضي بتعزيز دور الاوروبيين في قضايا الدفاع ، ولكن يجب ان يبقى ذلك الدور في اطار حلف الاطلسي ، المظلة الامريكية ، ويلقى هذا التصور الدعم من بريطانيا وايطاليا ، وهذا من شانهان لا يتحول اتحاد غرب اوروبا الى قوة اوروبية صرفة ويبقى حلف الاطلسي العنصر الرئيس للهوية الاوروبية ولا يترك المجال لاوروبا لتحقيق هوية مستقلة عن امريكا.

علاوة على كل ماتقدم تسعى الولايات المتحدة الى الحيلولة دون بروز اي قوة كبرى في اوروبا قد تكون منافسة مستقبلا على الساحة الاوروبية والعالمية ، وتعمل بكل الوسائل لمنع ظهور مثل هذه القوة ، والنموذج الالماني يشكل مثالا لذلك ، فتحول المانيا الى قوة اقتصادية كبرى تزامن مع سعيها لاستعادة دورها المؤثر في الشؤون الدولية ، والذي حرمت منه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، واخذت تطالب بمقعد دائم في مجلس الامن .

[1] – ممدوح محمود مصطفى، "**مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية**"، دراسات إستراتيجية، العدد 17، 1997، ص 51.

فقد ادركت المانيا ان فرصة التحرر من عقدة الدونية والتحجيم في الاطلسي واوروبا قد حانت بعد انهيار الحرب الباردة .ولذلك اعطت منذ مطلع التسعينات الاولوية في سياستها للقضايا الاقتصادية والداخلية ، ادراكا منها كونها لاتستطيع ان تتحرك في البيئة الاوروبية الجديدة دون قوة اقتصادية متينة والتي هي من متطلبات الاساسية لاي دور المانى جديد اوروبيا وعالميا.

ولا شك ان اوروبا هي المجال الاول للولايات المتحدة حيث الحاجة الامنية والاقتصادية والثقافية لتكون فيها ذات دور مهيمن .غير ان المانيا اخذت تنهض هي الاخرى في وسط وشرق اوروبا لتصبح قوة اقتصادية ومحركا اساسيا لاقتصادات اوروبا والاتحاد الاوروبي ، وهي بذلك تمثل الجسر بين غرب اوروبا وشرقها. ولكن ثمة هاجس من الدور الالماني في هذه المنطقة الجيواستراتيجية التي وقعت فيها حربان عالميتان بسبب اندفاع المانيا الانفراد والهيمنة عليها واتخاذ قاعدة للانطلاق الي سياسة عالمية للهيمنة

ولن تتردد المانيا في الافادة من علاقاتها الثنائية مع دول شرق اوروبا لتكون لصالح الهيمنة الالمانية ، وليس امام الدول الاساسية في الاتحاد الاوروبي سوى الاعتراف بمنزلة المانيا كطرف اول بين متكافئين .الا ان روسيا التي ليس لها منزلة متكافئة مع حلف الاطلسي ستبقى هاجسا امنيا لالمانيا واوروبا الشرقية ، وكذلك ستنظر روسيا الى نهوض المانيا وتوسعها في وسك وشرق اوروبا عل. انه يستهدف تطويقها بين اقليمين احدهما في شرقاوروبا تحت هيمنة المانيا ، والثاني في شرق اسيا تحت هيمنة صينية في مجالها الثقافي ، كوريا الشمالية وشمال فيتنام وتايوان وهونج كونج التي انضمت اليها عام 1997 ، وهيمنة اليابان .وهذا الواقع الامني يخدم الولايات المتحدة في ان تصبح المهيمن على المهيمنين في هذه الاقاليم ، فهي القوة الوحيدة القادرة على تصحيح علاقة الهيمنة الاقليمية او احتوائها بطوق هيمنة عالمية بصورة مباشرة او غير مباشرة.

وهناك عاملان اساسيان يفضيان الى انتشار القوة والنفوذ الالماني الى اوروبا الشرقية :

–اولهما : ان روسيا وحدها او الدول الاوروبية الشرقية لا تمتلك اسباب تحقيق التوازن مع او ضد المانيا .

وثانيهما: ان تعطيل التوسع الالماني للهيمنة لا يمكن ان تاتي الا بتبني قوة كبرى او مجموعة قوى كبرى اوروبية وغير اوروبية[1] .

[1] – كاظم هاشم نعمة، مرجع سابق، ص ص 203 – 204.

وعلى الرغم من احتواء الاتحاد الاوروبي لالمانيا الموحدة والانفتاح الى شرق اوروبا و اتفاقيات التعاون والشراكة مع روسيا ، وانضمام مجموعة من دول شرق ووسط اوروبا الى الاتحاد الاوروبي ، الا انه يبقى التوسع الالماني مثار شكوك لكل الاطراف الاوروبية ولروسيا ايضا .فالمانيا الموحدة ،ما تزال تمثل المحرك الاقتصادي الرئيس لاوروبا ،وكذلك المعين الكامن للقوة الصناعية والتقنية والعسكرية .كما ان المانيا ما تزال غير واثقة ، بشانها شان الاوروبيين ، هل ستكون على قمة اوروبا فتصبح اوروبا المانية ، ام ان اوروبا ستحتوي المانيا وتصبح المانيا اوروبية ، مثل هذا الهاجس يسبب قلقا امنيا لجميع اوروبا ولروسيا .فان تحرك المانيا لى اي طرف اساسي في اوروبا لا يمكن ان يفهمه الاخرون على انه ضمن سياسة اوروبية ، ففي القضايا الكبرى ما تزال اوروبا من غير سياسة مشتركة للامن والدفاع.

ويعتقد " **كيسنجر** " ان المانيا لن تستطيع التوفيق بين التوسع من جهة ، وبين تامين اسباب الاستقرار على الصعيدين الاوروبي والعالمي من جهة اخرى .وان الوضع الدولي الراهن لتوزيع القوى لا يؤمن امكانية الوقوف في وجه احتمال التوسع الالماني في اوروبا الشرقية الا اذا كانت الولايات المتحدة قادرة على قيادة العالم.

ومع ذلك فان المانيا لم تشأ ان تتوسع في مجالها الحيوي ، شرق ووسط اوروبا ، بشكل منفرد ، لان ذلك يثير حفيظة فرنسا وروسيا ، حيث ستعده فرنسا مسعى المانيا لبسط الهيمنة على شرق ووسط اوروبا ، وتعده روسيا توسعا المانيا في مناطق الفراغ الامني والذي سيكون رأس حربة للاقتراب من روسيا .ولهذا اختارت المانيا التحرك في نطاق التعددية من خلال توسيع الاتحاد الاوروبي وتوسيع حلف الاطلسي لضم دول شرق ووسط اوروبا ، وبذلك تطمئن المانيا كل الاطراف التي قد ترى في تحركها المنفرد تجاه هذه الدول امرا يبعث على الشكوك ،كون المانيا تسعى الى ان تصبح القوة الاوروبية وليس قوة في اوروبا ، ومن خلال تحركها الاوروبي ستكون المانيا اوروبية النزعة .ولهذا كانت المانيا من اشد دعاة توسع الاتحاد الاوروبي وحلف الاطلسي والتقت بذلك رغبة الولايات المتحدة ، ولم تعد تخشى بعد الان ردود فعل فرنسا التي كانت تصدر عنها في السنوات الاولى من انشاء الاطلسي حيث كان الهم الفرنسي هو تحجيم المانيا وابقاؤها تحت الرقابة ،كما ان

البريطانيين سوف لن يتعاطفوا مع الهواجس الفرنسية من احتمال نهوض المانيا قوة اوروبية طليقة ، طالما ان الولايات المتحدة متصدرة في الاطلسي وتؤمن بان عليها التزامات تجاه اوروبا[1].

ومع ذلك يتوقع تنامي الاتجاه الالماني للتقارب مع روسيا ولعب دور اكثر فعالية في اوروبا وفي السياسة العالمية ، وقد تجذب المانيا معها اوروبا نحو التقارب مع روسيا التي تحاول استعادة حضورها ، وهذا ما تخشاه امريكا .وفي نفس الوقت فان توسع المانيا في وسط وشرق اوروبا يساعد الهيمنة الامريكية على هذه المنطقة ، وعليه فان الولايات المتحدة يجب ان لا تعيق المانيا في هذا الاقليم .ويقدم "**كيسنجر** "مستويين للتعامل مع القوة الالمانية ، فعلى المستوى العالمي يقترح ابقاء المانيا في حلف الاطلسي ، وذلك لكون الوجود الامريكي المباشر من جهة ، واعتماد بقية اعضاء الحلف على الدور الامريكي من جهة اخرى ، يضعان المانيا في حدود الحلف وتمسكها بالالتزامات الامنية .اما على المستوى الاوروبي فيقترح تاييد وتشجيع الاتحاد الاوروبي حيث ستكون فرنسا بمثابة القيد او الهاجس السياسي على المانيا.

وتعمل الولايات المتحدة في سياستها تجاه اوروبا الى تقريب المانيا منها ، وفي الوقت نفسه تحاول امدن تجعل من المانيا هاجسا امنيا لاوروبا .ففي عام 1989 رفع الرئيس الامريكي السابق " **بوش الاب**" المانيا الى درجة شريك رئيس للولايات المتحدة ، ورفع العلاقات بينهما الى مصاف العلاقات الاستراتيجية .ولكي تستمر في وجودها العسكري في اوروبا وتوسع نطاق نفوذها في اوروبا الوسطى والشرقية ، نشرت الولايات المتحدة نظرية التهديد الروسي ، واختلفت عمدا فرضية افشاء الاسرار وذلك من خلال كشف النقاب عن وثيقة سرية مفادها بان وزارة الدفاع الامريكية تعد المانيا مصدر خطورة محتملا على دول اوروبا ، في محاولة منها لزرع الفرقة بين دول اوروبا .

ونلخص الى القول ان توجه السياسة الامريكية تجاه الاتحاد الاوروبي من شانها ان تجعل اوروبا تدور في فلك الولايات المتحدة والوقوف ضد اي توجه استقلالي لاوروبا يجعل منها منافسا لامريكا ويتعارض مع تطلعاتها للهيمنة العالمية فهي تدرك ان اوروبا اذا ما حققت وحدتها واستقلالها ستكون كالشوكة في الجسد . وقد مكنها من تحقيق سياستها عجز اوروبا عن ترجمة استقلالها ازاء الولايات المتحدة بسبب تناقضاتها الداخلية ، وخصوصا المخاوف الاوروبية من الهيمنة الالمانية ، وعدم رسمها لسياسة خارجية موحدة قائمة على

[1] – هنري كيسنجر، مرجع سابق، ص 73.

استقلالية التحرك المعبر عن اوروبا الموحدة ، وعدم قدرتها على بناء قوة عسكرية اوروبية خالصة تخضع للقرار الاوروبي ، وما لم يتم اعداد مشروع كبير لايجاد قوة عسكرية اوروبية خالصة ، ورسم سياسة خارجية موحدة ذات مصداقية في التحرك ، ستظل اوروبا مجرد شريك يعول عليه بالنسبة للولايات المتحدة ولن تتطور الى وجود متميز في اطار التحالف الغربي .ولا شك ان تواجد القنوات الامريكية المنتشرة في الساحة الاوروبية يحد من امكانيات تحول اوروبا الى قوة عالمية منافسة[1].

المطلب الثالث : التحدي الروسي.

روسيا و إستراتيجية الأمن الأوروبي:

تضع إستراتيجية الأمن الأوروبي التي وضعها المجلس الأوروبي في ديسمبر 2003 ،تضع روسيا واحدا من شركاء الإتحاد الأوروبي الإستراتيجيين الخمسة ،إلى جانب الصين و الهند و كندا و اليابان، وفي وقت تبنى هذه الإستراتيجية لم تكن المواصفات التي تميز أولئك الشركاء و التي تم وضعها من منظور الإتحاد معنية كثيرا بالقيم المشتركة فيما يتعلق بحقوق الإنسان و الديمقراطية وفعالية إقتصاد السوق منها بالإلتزام المفترض من قبل الشريك ب " **التعددية الفعالة** " التي كانت قد أصبحت الفكرة المهيمنة على سياسة الإتحاد الخارجية ،على إثر الصدام مع إدارة " **بوش**" حول حرب العراق ،كانت المعارضة روسيا للحرب ، بالإضافة إلى معارضة فرنسا و ألمانيا في نظر الكثيرين في أوروبا دلالة على إلتزام روسيا بنظام متعدد القطب ،يقوم على مبدأ التعددية كما كان مفهوما في بروكسل و العواصم الأوروبية الأخرى .

بالتوازي مع معارضته حرب العراق كسب " **بوتن** " ثقة القادة الأوروبيين عندما أسرع بتصديق روسيا في 2004 على بروتوكول كيوتو الخاص بإنبعاثات الوقود الأحفورى ، و هي الخطوة التي جعلت المعاهدة تدخل حيز التنفيذ ، بهذا الفعل يكون "بوتن" قد أعطى شرعية لتولي الإتحاد الأوروبي زمام القيادة في الحروب ضد سخونة الأرض ، وزود جماعات الضغط البيئي فيه بإنتصار رمزي مهم على إدارة "بوش" ، والتي كان رفضها "بروتوكول كيوتو" في 2001 نقطة رئيسية في الخلاف بين واشنطن و بروكسل ،كذلك دفعت المفوضية الأوروبية بعدد من المشروعات الأخرى التي كانت تعكس رؤية أوروبية لروسيا كشريك يمكن الإعتماد

[1] – مصطفى علوي، "**السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، (القاهرة: 2004)، ص 70.

عليه في بناء نظام عالمي متعدد القطب ،كما تم إستعجال روسيا لكي تستخدم ال" **يورو**" في التجارة الثنائية بدءا من دفع فواتير النفط و الغاز ،كما كان هناك حديث عن شراكات بين روسيا و أوروبا في مجالات الفضاء و الطاقة النووية ،إلى غير ذلك من الصناعات الإستراتيجية.

إلا أننا عندما نستعيد الأحداث و نتأملها يتضح لنا أن محاولة الإتحاد الأوروبي طرح روسيا في دور الشريك المساعد في نظام متعدد القطب يقوم على تعددية فاعلة ،كانت محاولة مبنية على أوهام و محكومة بالفشل ،روسيا لم تكن قط صادقة في الإلتزام بكثير من القضايا التي كان الإتحاد يسعى لتبنيها و يعتبرها مركزية في نظام عالمي متعدد و فاعل ، لم تدعم روسيا المحكمة الجنائية الدولية (ICC) ولا الحظر العالمي للألغام الأرضية ، تجاهلت الإتفاقيات الدولية الخاصة بالتجارة و الإستثمار ، رفضت التصديق على إصلاح المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ، وغيرها من إتفاقيات المجلس الأوروبي[1].

بعد أن رسخ " **بوتن**" سلطته وبدأ ينتهج سياسة خارجية أكثر حزما و حسما ،مدعومة بإقتصاد منتعش ، راحت موسكو تؤكد من جديد هوية روسيا كقوة عظمى مستقلة بذاتها ،على حد وصف أحد الخبراء "قوة لا يمكن أن يتم التعامل معها بإعتبارها مجرد " **ذيل**" أو تابع للإتحاد الأوروبي سياسيا و إقتصاديا ".

كانت إعادة توكيد مكانة روسيا كقوة عظمى تتضمن حتما قدرا من الإنتقاص من هويتها كقوة أوروبية ، و توكيدا موازيا على دورها العالمي و الأورو_آسيوي في 2001 ،لعبت روسيا بالفعل دورا قياديا في تأسيس منظمة تعاون "شانغهاي" ، و هي تجمع يضم روسيا و الصين و كازاخستان و قرغيزستان و طاجيكستان و أوزبكستان ، معنى بقضايا الأمن و الإقتصاد و الثقافة ،كما أصبح "بوتن" مفتونا بفكرة أن تكون روسيا إحدى دول ال "**بريكBric**" (**البرازيل و روسيا و الهند و الصين**) ، وهو تجمع ملتبس نوعا ما، يضم دولا نامية ،كان الإقتصادي " **جولدمان ساكس**" يتوقع له تأثيرا متزايدا في الإقتصاد العالمي في العقود القادمة ،يضاف إلى ذلك أن "بوتن" كان متنبها للفرص(التي كانت محدودة جدا في عهد " **جورج دبليو بوش**") ،التي يمكن أن تساعد في إحياء أو بناء علاقة خاصة مع الولايات المتحدة بخصوص قضايا

[1] – رونالد تيرسكي، وجون فان اودينارد، "**السياسة الخارجية الأوربية، هل مازالت أوربا مهمة؟**"، ترجمة: طلعت الشايب، (القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 2016)، ص ص 118 – 119.

الأمن و خفض الأسلحة النووية و عدم الإنتشار ، وهو ما أكد أيضا وضع روسيا كقوة عالمية بدلا من أن تكون مجرد جناح شرقي في " **فضاء عام**" تحت السيطرة الحتمية للإتحاد الأوروبي .

بدأت المواقف في الإتحاد الأوروبي تجاه روسيا تتغير ،ففي عام 2004 خمدت الحماسة للعلاقات الوثيقة بسبب دخول دول الكتلة السوفياتية السابقة في وسط و شرق أوروبا الإتحاد ، ومعظمها كان لديه هواجسه بالنسبة لروسيا و كان متورطا في نزاعات ثنائية مع موسكو ، و بحلول العام 2005 كان الإلحاح على كبح قوة الولايات المتحدة قد بات أقل أهمية في التفكير الأوروبي ، إذ كانت إدارة الرئيس " **بوش**" غارقة في مستنقع العراق ومن ثم كانت مغلولة اليد ،الأهم من ذلك كله أن الرؤية الإستراتيجية الأوروبية .

_ وبخاصة المواقف من التعددية و القطبية.

_ كانت قد بدأت في التغيير ، و ساعد على ذلك تغير وجهات النظر فيما يتعلق بالصين و دورها في النظام العالمي.

وعلى الرغم من كل الكلام المرسل عن تعددية القطب، من قبل زعماء مثل " **شيراك**" و "**شرودر**" في أوائل الألفية الثالثة ،كانت أوروبا نتأخرة عن الولايات المتحدة في إستيعاب المتضمنات الكاملة لصعود الصين ،بدأت العلاقات بين الصين و الإتحاد الأوروبي تشهد فتورا : في **2005** إغراق الأسواق بالصادرات الصينية من المنسوجات ،تكديسها ،فوائض تجارية ضخمة، محاولات الإستئثار بإمدادات الموارد الطبيعية من أفريقيا ، الخلافات بخصوص التبت و قضايا حقوق الإنسان ، كل ذلك كان يلقى بشكوكه على فكرة أن تكون الصين شريكا طبيعيا في مساعي الإتحاد الأوروبي لصياغة نظام عالمي جديد يقوم على التعددية.

وفي عالم يمكن أن تكون فيه الولايات المتحدة و "صين قوية" ، هما القوى المسيطرة ، في عالم كهذا قد يؤدي إلى نشأة هيمنة جديدة ثنائية القطب، في الإقتصاد و الجيوسياسة العالمية ، يمكن الجدل بأن أوروبا و روسيا كان لديهما ، أكثر من أي وقت مضى، حافز أقوى يدفعهما لصياغة شراكة إستراتيجية في المجال التجاري ،كانت الشركات الأوروبية بعامة و الألمانية بخاصة ،ترى في روسيا نقطة وصول تفضيلية إلى أسواق واسعة و فرصا للإستثمار ، و منفذا إلى مصادر الطاقة و المواد الخام، ومن شأن ذلك كله أن يساعد في الحفاظ على وضع أوروبا في الإقتصاد العالمي وفي ظل ظروف العولمة المتسارعة .من ناحية ثانية، كان أن ألقى فتور الحماسة الأوروبية للصين بظلال من الشك على جدوى مساعي الإتحاد للعمل مع أي من القوى

الوطيدة الجديدة " الصين أو الهند أو روسيا من أجل بناء نظام عالمي يقون على التعددية القطبية و تعددية الأوجه الفاعلة، بدأ الخبراء الأوروبيون يعترفون بأن التعددية القطبية لا تعادل بالضرورة تعددية الأوجه ، وأن التفسيرات الأوروبية و غير الأوروبية لهذه الشروط لم تكن متطابقة ، وكما كتب أحد الخبراء البارزين ،فإن "القوى الأحدث و الأكثر تطلعا ...لديها تصور مختلف للتعددية عنه لدى الإتحاد الأوروبي ،تصور أقرب إلى إحتواء الدول الأكثر قوة و تأكيد سيادتها، منه إلى لعب دور في بناء نظام متعدد الجوانب يكون أكثر تأثيرا و فاعلية[1] ".

بدأت كذلك تتزايد النزاعات و الخلافات الثنائية بين روسيا و دول مفردة من أعضاء الإتحاد بعد 2004 ، وتطغى على العلاقة الأوسع بين الإتحاد و روسيا .كان ذلك العدد المتزايد من النزاعات و الخلافات ، في جزء منه ، نتيجة للتوسع شرقا ، الذي جاء إلى قلب الإتحاد بدول عدة لديها قلق مقيم من تدخل روسيا في شئونها ،في مايو 2007 ،كانت روسيا متهمة بشن هجوم إلكتروني على إستونيا ردا على قيام السلطات الإستونية بنقل نصب تذكاري للجنود السوفيات الذين قضوا في الحرب العالمية الثانية ،كما حدث صدام بين لندن و موسكو لرفض الأخيرة تسليم أحد المتهمين بقتل عميل سابق للمخابرات الروسية على الأراضي البريطانية كان قد تحول إلى معارضة الحكومة ، وهو "ألكساندر ليتفينكو " كذلك كانت هناك نزاعات تجارية كثيرة مع دولة أو إثنتين من الدول الأعضاء(مثل خطر تصدير شحنات اللحوم من بولندة)، أو كان لها تأثير غير متكافئ على دول بعينها (مثل تعريفة روسيا على صادرات الأخشاب التي كان لها تأثير سلبي على المصنوعات الخشبية في فنلندة و السويد) ،ذلك كله كان له تأثير أيضا على العلاقة الأوسع بين روسيا و أوروبا ،كان رد الإتحاد على مثل تلك النزاعات تذكرة لكل الأطراف بأن أي إنتهاك لأي جزء من سوق الإتحاد الموحدة، إنما يعني حسب قوانين الإتحاد على الأقل إنتهاكا للسوق ككل.

لم تكن مثل هذه التصريحات عن التضامن بين دول الإتحاد يروق للروس دائما، ولم يكن بإمكانهم فصلها عن النسيج العام لعلاقتهم بأوروبا.

ملخص الفصل الثالث

[1] – رونالد تيرسكي، وجون فان اودينارد، المرجع السابق، ص 120.

بعد انتهاء الحرب الباردة أعيد طرح المطلب الذي لازم الاهتمامات الأوروبية فيما يتعلق بالأمن والدفاع داخل أقوى منظمة أمنية دفاعية) حلف شمال الأطلسي(، فلا غرو في أن تحرص معاهدة ماستريخت على طرح هذا الهدف على اعتبار أنه من المتطلبات الأساسية للوحدة الأوروبية.

وربما كانت الفكرة الأولى حول إقامة منظومة دفاعية أوروبية قادرة على تأمين استقلال أكبر للقارة العجوز عن الولايات المتحدة وحضورها العسكري الطاغي دون الإخلال بالتحالف التقليدي والراسخ القائم بين ضفتي الأطلسي، شكّلت هدفاً قديماً سعى إلى تحقيقه جميع الرؤساء الذين تعاقبوا على الجمهورية الفرنسية الخامسة، وكانت فرنسا أكثر من غيرها تدفع في هذا الاتجاه بالنظر إلى تقاليدها الديجولية العريقة التي تجنح إلى مزيد من الاستقلالية عن المظلة الأميركية سواء في السياسة الخارجية، أو القضايا الأمنية.

فالسياسة الأمنية نابعة من تصورات و قيم كل دولة أو تكتل أو اتحاد دولي و هذا راجع إلى الخصائص التي يتمتع بها كل فاعل إلا أنه بالرغم من الاختلافات في تلك الخصائص إلا أن الدول تتبنى نفس المستويات من أجل تحقيق أمنها، كما تشترك في مختلف الأبعاد المكونة للأمن، كما أن لكل سياسة أمنية أهدافها و مرتكزاتها، وهذا يعني أن لكل دولة أو نظام فرعي خصائص أمنية، سياسية وثقافية تميزه عن الآخرين، و هو ما يدفع إلى الحديث عن الهوية الأمنية سواء الدولة أو مجموعة دول
قائمة على أساس الهوية الثقافية والسياسية.

و هذا ما يدفع الأوروبيين إلى خلق منظومة دفاعية أمنية قائمة على إدراك أوروبا الخاص لمصادر التهديد وكذلك ترتيب المصالح و القيم و الواجب حمايتها.

الخاتمـــــــــــــة

بعد الدراسة التحليلية لموضوع: **دور المنظمات الإقليمية في تحقيق الأمن المشترك – دراسة حالة الاتحاد الأوروبي** – توصلنا إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات التي من خلالها يمكن أن نجيب على الإشكالية وذلك من خلال التعرف على المنظمات الإقليمية والتي هي تكتلات وتجمعات تنشئها الدول التي يجمعها إقليم واحد وذلك ضمن العديد من الشروط من أجل تحقيق الأمن المشترك داخل الإقليم، والذي يمثل بدوره سلامة الدول المتكتلة من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت هيمنة القوى العظمى.

تم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات تتمثل في:

- تأكيد حقيقة أن الأمن المشترك هو جوهر القضايا الأمنية، وذلك من خلال الإجابة عن الإشكالية المطروحة، فالمنظمات الإقليمية ساهمت بشكل كبير في تحقيق الأمن المشترك وبالتالي فهي تسعى لضمان استقرار الأقاليم، والوحدوية وتعزيز التعاون في ما بينها وكذلك الحد من الجريمة المنظمة والأعمال الإرهابية بما يكفل تحقيق الأمن والاستقرار إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف الدول أو تماثلت التحديات التي تواجهها.
- إن التنظيم الإقليمي بحكم وجوده في منطقة جغرافية معينة ومحدودة مكانياً، عادة ما يكون أكثر قدرة على التعامل الإيجابي مع قضايا هذه المنطقة ومشكلاتها.
- إن تفعيل آليات المنظمات الإقليمية التي تستهدف التنمية وتفعيل الشراكة والتكامل بين مختلف الدول في مختلف المجالات كفيل بالقضاء على التهميش السياسي، وبناء آليات فعالة للحكم الراشد والبحث عن الأسباب الحقيقية والجوهرية المؤدية للانفلات والقضاء عليها، أيضا أن من بين آليات المنظمات الإقليمية تنمية العلاقات الاقتصادية داخل المنطقة والعمل على رفع حجم التبادل التجاري وتنويعه وتشجيع الاستثمار المشترك بين الدول الأعضاء داخل الإقليم.
- إن العمل الإقليمي قد يساعد على إبعاد المنطقة التي توجد في نطاقه عن الصراعات الدولية الكبرى، أي عزل القضايا الإقليمية عن القضايا الدولية الأكثر تعقيدًا لعدم وجود روابط مادية وحضارية بين أطرافها.
- إن وجود تنظيمات دولية إقليمية في نطاق تنظيم دولي عالمي، قد يكون مفيدًا في تخفيف العبء عن كاهل هذا التنظيم الدولي، كما أنه يسهل عملية توزيع الأدوار وتقسيم المهام وتكاملها.

- سعى الاتحاد الأوروبي منذ مراحله الأولى في عملية التكامل نحو ظهوره كقطب عالمي له تأثيره على الساحة الدولية من خلال الدفع بمشروعه التكاملي نحو السياسات العليا) الخارجية والدفاع(، وذلك نحو تحقيق المشروع الفرنسي الداعي إلى تكوين كونفدرالية أوروبية وربما تحقيق ما أسماه روبرت شومان الولايات المتحدة الأوروبية، غير أن الأوروبيين وخاصة أصحاب القرار داخل الاتحاد الأوروبي لم يكونوا بنفس الحماس الذي كانت عليه فرنسا صاحبة المبادرة بالرغم من وجود دينامية قوية في قلب الاتحاد الأوروبي تغطي كامل العملية بقوة باتجاه مزيد من التكامل مابين ألمانيا وفرنسا، فلا يوجد حديث لفرنسا أو ألمانيا عن بناء سياسة أمنية أوروبية مرتبطة بتعاون أطلسي.

- فالاتحاد الأوروبي حاول بناء مشروعه الأمني على أساس عدة اعتبارات)احترام حقوق الإنسان، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، تقديم المساعدات ودعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية(، حيث يعتقد الأوروبيون أن التعاون الدولي والشراكة هي أحد سمات المرحلة الجديدة من النظام الدولي والتي لابد منها من أجل تحقيق الصالح العام، وهذا ما لوحظ من خلال الشراكة الأورومتوسطية والتعاون مع روسيا، وربما هذا ما جعل المجتمع الدولي يطمئن لمشروع الأمن الأوروبي ويلقى تأييد من طرف جهات كثيرة ترى فيه المشروع المنافس للتصورات الأمريكية فيما يخص الأمن.

- أن مشروع السياسة الأمنية الأوروبية، هو مشروع يسعى من خلاله الاتحاد الأوروبي إلى إكمال لعب أدواره على المستوى الدولي، فبعدما تمكن الأوروبيون من فرض وجودهم على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية، فهم يسعون نحو فرض وجودهم في النظام الدولي في مجالي الأمن والخارجية، وذلك من أجل تحقيق توازن استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية في ظل رغبة الاتحاد الأوروبي في وجود عالم متعدد الأقطاب.

- التوجهات الأطلسية لبعض الدول ذات الثقل في الاتحاد الأوروبي والتي سعت منذ البداية إلى عرقلة أي محاولات نحو بناء سياسة أمنية أوروبية مستقلة عن حلف الأطلسي خاصة بريطانيا.

- ان الاتحاد الأوروبي في سعيه نحو تجسيد مشروعه الأمني من خلال إقامة شراكة مع دول جنوب المتوسط واتفاقيات مع روسيا فرض عليه توضيح أهدافه ومبادئه المعتمدة لبناء سياسته الأمنية المشتركة، فالاتحاد الأوروبي في هذا المسعى واجه مجموعة من التحديات على المستويين الداخلي والخارجي والتي أعاقت مسيرته نحو الوصول بالتكامل الأوروبي نحو مستوياته العليا (الأمن والدفاع).

قائمة المراجع والمصادر :

أ / المصادر

القرأن الكريم

ب / المراجع

أولا : باللغة العربية

1- الكتب:

1 - إبن خلدون، عبد الرحمان. " **المقدمة** ". بيروت : دار الفكر، 2004.

2 - أبو ناجي، أحمد ."**مدى فاعلية الوسائل البديلة لحل النزاعات الدولية وعلاقاتها بالقضاء**". القاهرة: دار النهضة، 1997.

3 - أبو يونس، ماهر عبد المنعم. "**إستخدام القوة في فرض الشرعية الدولية**". القاهرة: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.

4 - بالستغراف، روبرت و دورتي، جيمس ."**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**". ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، 1985.

5 - بسيوني، محمد الشريف ."**الجريمة المنظمة العبر الوطنية، ماهيته ووسائل مكافحتها دوليا وعربيا**". مصر: دار الشروق، 2004.

6 - البشيري، محمد الأمين. "**الأمن العربي المقومات، المعوقات**". الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية 2000.

7 - بوزنادة، معمر. "**المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**". الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

8 - تيرسكي، رونالد و اودينارد، جون فان ."**السياسة الخارجية الأوربية، هل مازات أوربا مهمة؟**". ترجمة: طلعت الشايب، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 2016.

9 - جاد، عماد ."**الحلف الأطلنطي ومهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة**". مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية، 1998.

10 - الجاسور، ناظم عبد الواحد. "**المصطلحات السياسية و الفلسفية الدولية**". لبنان: دار النهضة العربية، 2008.

11 - حسين، خليل. "**موسوعة المنظمات الإقليمية والقارية**". ج2، لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية، 2013.

12 - ساعاتي،أمين. " **مجلس التعاون الخليجي ومستقبله** ". القاهرة : دار الفكر العربي، 1998.

13 - سيمونز، جيف ."**إستهداف العراق العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية**". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

14 - صبري، مقلد إسماعيل. "**العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**". الكويت: مطبوعات جامعة الكويت،1984.

15 - الضريبي، أحمد طاهر. "**دور المنظمات الإقليمية في النزاعات الداخلية**". مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 37، الكويت، 2014.

16 - عبد الحي، وليد ."**تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**". الجزائر: مؤسسة التطرق للإعلام والنشر، 1994.

17 - عبد الغفار، محمد أحمد ."**فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**". ج 1، الجزائر: دار هومه، 2003.

18 - عتلم، حازم. "**المنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة**". القاهرة: دار السعادة للطباعة، 2005.

19 - العزي، غسان ."**سياسة القوة، مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى**". بيروت: مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، 2000.

20 - علي عبو، عبد الله. " **المنظمات الدولية، الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية والإقليمية و المتخصصة**".

عمان : المملكة الأردنية الهاشمية، 2011.

21 - عيد، محمد فتحي. "**واقع الإرهاب في الوطن العربي**". الرياض: مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999.

22 - غربي، هيبة ."**تداعيات الإنسحاب البريطاني على المسألة الأمنية في الإتحاد الأوربي**". ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، 2018.

23 - غريفيش، مارتن وتيري، أوكالاهن. "**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**". دبي: مركز الخليج للأبحاث 2008 .

24 - الفتلاوي، سهيل حسين. "**مبادىء المنظمات الدولية والعالمية والإقليمية**". عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع 2010.

25 - كمال، محمد مصطفى و نهرا، فؤاد ."**صنع القرار في الإتحاد الأوربي والعلاقات العربية الأوربية**". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

26 - كيسنجر، هنري ."**هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرون**". ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002.

27 - مانع، جمال عبد الناصر. " **التنظيم الدولي، النظرية العامة والمنظمات العالمية الإقليمية والمتخصصة** ". عنابة : دار العلوم والنشر والتوزيع، 2006.

28 - مرشحة، محمود. " **الوجيز في المنظمات الدولية** ". حلب : منشورات الحلبي، 2009.

29 - المعيني، خالد. "**الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**". دمشق : دار الديوان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

30 - نافعة، حسن ."**الإتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا**". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

31 - نعمة، كاظم هاشم ."**إستراتيجية الهيمنة الأمريكية 1824 – 1989**". طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الإقتصادية، 2000.

2- الموسوعات

1 -الكيالي، عبد الوهاب وأخرون ." **الموسوعة السياسية** ". ج2، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1979

2 -الكيالي، عبد الوهاب وأخرون ."**الموسوعة السياسية**". ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995.

3 -الكيلاني، إبراهيم وأخرون ."**القاموس الأمني إنجليزي – عربي**". الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية 1997.

3- المجلات

1 - أمين شلبي، السيد ."**الولايات المتحدة وأوربا**"، السياسة الدولية، العدد 160، 2005.

2 - بن عنتر، عبد النور ."**أوربا بين الإرهاب المحلي والعابر للأوطان**"، مجلة كيف يفكر العرب، العدد 23، أفريل 2015.

3 - جاد، عماد ."**الإتحاد الأوربي**"، تطور التجربة - السياسة الدولية –، العدد 161، 2005.

4 - طلال مقلد، حسين ."**محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوربية المشتركة**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، العدد الأول، 2009.

5 - عبد الله الحربي، سليمان ." **مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأوضاع)**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008.

6 - عبد الله، نادين ."**إتفاقية لشبونة**"، نظرة تحليلية – السياسة الدولية -، العدد 171، 2008.

7 - عبد المؤمن، مجدوب ."**ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرها على العلاقات الأورومغاربية**"، دفاتر السياسة والقانون، العدد10.

8 - العزي، سويم ."**الإستراتيجية الأمريكية التناقض الكامن**"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 110، (بيروت: 2003).

9 - علوي، مصطفى ."**السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، (القاهرة: 2004).

10 - عوني، مالك ."**السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وأفاق التكامل الأوربي الجديد**"، السياسة الدولية، العدد 142، مصر، 2000.

11 - غربي، محمد ."**التحديات الأمنية للهجرة الغير الشرعية في منطقة البحر الأبيض، الجزائر نموذجا**"، الأكاديمية للدراسات الإنسانية والإجتماعية، العدد 8، 2012.

12 - محمد لحسن، علاوي."**الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الإقتصادي الإقليمي**"، مجلة الباحث، العدد 79، (2010،2009).

13 - محمود مصطفى، ممدوح ."**مفهوم النظام الدولي بين العلمية والنمطية**"، دراسات إستراتيجية، العدد 17، 1997.

14 - نواري، أحلام ."**تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 4، جانفي 2011.

4- الدراسات المنشورة

1 -راضي، سمير حسام ."**مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية**"، جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية، 2005.

2 -شلبي، محمد ."**الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة**"، أعمال ملتقى دولي حول: "الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة"، جامعة الجزائر، 2004).

3 -مشري، مرسي ."**مداخلة بعنوان: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات**"، مداخلة مقدمة في ملتقى دولي، جامعة الشلف: كلية العلوم القانونية والإدارية، فرع العلوم السياسية، 2008.

5- الدراسات الغير منشورة

1 - أبصير، أحمد طالب ."**المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2010).

2 - إيدابير، أحمد ." **التعددية الأمنية والأمن المجتمعي – دراسة حالة مالي –** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر : كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، 2011).

3 - بخوش، سامي ."**دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاع في غرب إفريقيا أنموذج منطقة الإكواس في ليبيريا والكوت ديفوار** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012).

4 - بكشيط، خالد ."**دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**"، مذكرة ماجيستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم والإعلام، تخصص العلاقات الدولية، 2011).

5 - تباني، وهيبة ." **الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي – دراسة حالة : ظاهرة الإرهاب –** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، (جامعة تيزي وزو : كلية الحقوق والعلوم السياسية، مدرسة دكتوراه في القانون والعلوم السياسية، 2014).

6 - جويدة، حمزاوي ."**التصور الأمني الأوربي، نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011).

7 - حتحوت، نور الدين ."**التدخل الدولي وضمانات الإلتزام الدولي بإحترام حقوق الإنسان**"، أطروحة دكتواره في العلوم السياسية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013).

8 - سعد، إبراهيم و فراني، شاكر ."**العلاقات بين الإتحاد الأوربي وحلف الشمال الاطلسي في مجال الأمن والدفاع**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير،(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2000).

9 - شوقي، ممدوح ."**الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي**"، أطروحة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الحقوق، قسم الحقوق، 1985).

10 - عكروم، ليندة ." **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات الدولية بين دول الشمال والجنوب** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، (جامعة محمد خيضر بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2010).

. - 1

11 - قسوم، سليم ."**الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، تخصص الإستراتيجية والمستقبليات، 2010).

6- الأنترنيت

1- تاكا يوكي يا مامورا، "**مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**"، تر: عادل زقاع، تمت تصفح الموقع يوم: 2018/03/10. الرابط: **http//www.geoctities.com/adelzeggah/sepect.html**

2 - خليل حسين، "**نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام**"،تم تصفح الموقع بتاريخ: 2018/03/08. الرابط: **www :http//www.dr.khalilhussein .blogsport.com/01/blog-post-1982, html**

3 - فرانس 24، "**ألمانيا خصصت 22 مليار يورو لشؤون اللاجئين لعام 2016 وعوضتها الأرباح الموازنة**"، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2018/03/15، الرابط : **http://www.france 24 /ar/20170207**

4 - محمد خلف، "**مساع فرنسية – ألمانية لإنشاء جيش أوربي ... ومخاوف بريطانيا على الناتو**"، تم زيارة الموقع بتاريخ: 2018/03/20، الرابط: **www.alhayat.com/articles/19167321/**

ثانيا : باللغة الأجنبية

1- Philippe Marchesin, « **Les Nouvelles Menaces : Les Relations NORD-SUD Des Années 1980 A Nos Jours** », (Paris : Karthala, 2001).

2- – Maxime Tandonnet, « **Migration : La Nouvelle Vague Questions Contemporaines** », (Paris : L'harmatton, 2003).

3- - Jim Cloos Et Autres, « **Traite De Maestricht** », 2 Eme Ed, (Bruxelles : Etablissement De Emile Bruylant, 1994).

الفهـــرس

مقدمة.....أ – هـ

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.....1-23

المبحث الأول : ماهية المنظمات الإقليمية 1

المطلب الأول : التعريف بالمنظمات الإقليمية 1

المطلب الثاني : خصائص المنظمات الإقليمية 8

المطلب الثالث: أهداف المنظمات الإقليمية 10

المبحث الثاني: ماهية الأمن المشترك 12

المطلب الأول : تطور مفهوم الأمن المشترك 12

المطلب الثاني : تعريف الأمن المشترك 13

المطلب الثالث : سمات الأمن المشترك 20

المبحب الثالث : المقاربات النظرية المفسرة للأمن المشترك 21

المطلب الأول : الإقليمية الجديدة.....21

المطلب الثاني : المركبات الأمنية 23

الفصل الثاني : دور المنظمات الإقليمية في مواجهة التهديدات الأمنية.....27-56

المبحث الأول : التهديدات التماثلية 27

المطلب الأول : الأزمات الداخلية 27

المطلب الثاني : الأزمات البينية 33

المبحث الثاني : التهديدات اللاتماثلية 37

المطلب الأول : ظاهرة الإرهاب 37

المطلب الثاني : ظاهرة الجريمة المنظمة 43

المطلب الثالث : ظاهرة الهجرة الغير الشرعية 46

المبحث الثالث : أليات المنظمات الإقليمية لمواجهة التهديدات الأمنية 52

المطلب الأول : الأليات السياسية..... 52

المطلب الثاني : الأليات الإقتصادية 54

المطلب الثالث : الأليات الإجتماعية 56

الفصل الثالث : طبيعة السياسات الأمنية الأوربية المشتركة 60-110

المبحث الأول : تطور السياسة الأمنية المشتركة والإتحاد الأوربي..... 61

المطلب الأول : الخلفية التاريخية للسياسة الأمنية الأوربية المشتركة..... 61

المطلب الثاني : مؤسسات صنع القرار للسياسة الأمنية الأوربية المشتركة 67

المطلب الثالث : أشكال السياسة الأمنية الأوربية المشتركة 73

المبحث الثاني : السياسات الأمنية داخل النسق الأوربي 79

المطلب الأول : أهداف ومرتكزات السياسة الأمنية الأوربية 79

المطلب الثاني : أبعاد السياسة الأمنية للإتحاد الأوربي 82

المطلب الثالث : أليات السياسة الأمنية والدفاعية الأوربية..... 86

المبحث الثالث : التحديات الإستراتيجية الأمنية المشتركة 92

المطلب الأول : خروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي 92

المطلب الثاني : الهيمنة الأمريكية 102

المطلب الثالث : التحدي الروسي..... 110

خاتمة.....117-116

قائمة المصادر والمراجع.....125-119

ملخص

تطرقت هذه الدراسة إلى دور المنظمات الإقليمية في تحقيق الأمن المشترك والتركيز على نموذج الاتحاد الأوروبي، إذ تحاول الوقوف عند أسباب وظروف تحقيق الأمن المشترك من خلال التكتلات الإقليمية وكيفية التنسيق والتعاون الإقليمي وذلك من خلال مواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها التهديدات الخارجية.

وتخلص هذه الدراسة إلى أن المنظمات الإقليمية وخاصة الاتحاد الأوروبي، هي من رسمت في كثير من الأحيان سياسات واستراتيجيات من اجل مواجهة التهديدات التماثلية واللاتماثلية والهيمنة الأمريكية والتواجد الروسي والحفاظ على قوتها من خلال التكامل والاندماج ومنه تحقيق الأمن المشترك، فمفاهيم الحرية والليبرالية والمواطنة والديمقراطية وخاصة الأمن المشترك هي من تؤسس لبناء منظمات إقليمية وتحقق الأمن المشترك والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية: المنظمات الإقليمية ، الأمن المشترك، الاتحاد الأوروبي.

Abstract:

The study discussed the role of the regional organizations in achieving a common security as it focused on the European Union model. It attempts to identify the reasons and conditions for the achievement of common security through the regional blocs, how to coordinate, and regional cooperation by facing the new challenges posed by external threats.

The study summarizes that the regional organizations, particularly the European Union, have often drawn up policies and strategies to counter analog and analog threats, US hegemony, Russian presence, and maintaining its power through integration and consolidation.

The concepts of freedom, liberalism, citizenship, and democracy, common security, in particular, are the basis for building the regional organizations and achieving the common security and the economic and social development at the regional and international levels.

Keywords: The Regional Organizations, Common Security, European Union